

CD/1111
Appendix II/Volume I
4 September 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

تقرير مؤتمر نزع السلاح

التبديل الثاني

المجلد الأول

فهرس المحاضر الحرفية مرتبأ حسب البلد والموضوع
المحاضر الحرفية لدوره ١٩٩١

فهرس المحاضر العلمية لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩١

قائمة بعناوين المواضيع

- مفر - المسائل التنظيمية
- ١ - تنظيم العمل والإجراءات
 - ٢ - اشتراك الدول غير الاعضاء
 - ٣ - عضوية مؤتمر نزع السلاح
- أولا - حظر التجارب النووية
- ثانيا - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي
- ثالثا - منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة
- رابعا - الأسلحة الكيميائية
- خامسا - منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي
- سادسا - اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها
- سابعا - الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاصطناعية
- ثامنا - البرنامج الشامل لنزع السلاح
- تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة
- ١ - دورات الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح
 - ٢ - التحقق
 - ٣ - المناطق الخالية من الأسلحة النووية
 - ٤ - عدم انتشار الأسلحة النووية
 - ٥ - الأسلحة البكتériولوجية (البيولوجية)
 - ٦ - نزع السلاح التقليدي وتخفيف القوات المسلحة

فهرس المحاضر الحرفية لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩١ (تابع)

- ٧ - نزع السلاح الإقليمي
- ٨ - مناطق السلم
- ٩ - تخفيف الميزانيات العسكرية
- ١٠ - تدابير بناء الثقة
- ١١ - نزع السلاح والأمن الدولي
- ١٢ - سباق التسلح البحري
- ١٣ - التطور العلمي والتكنولوجي
- ١٤ - معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها
- ١٥ - تدابير نزع السلاح من جانب واحد
- ١٦ - التجارة الدولية في الأسلحة
- ١٧ - النفايات المشعة
- ١٨ - دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح
- ١٩ - معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتوتفا)
- ٢٠ - منطقة مجردة من جميع أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط
- ٢١ - نزع السلاح العام الكامل
- ٢٢ - الأسلحة والبيئة
- ٢٣ - مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء
- ٢٤ - تكنولوجيا القذائف
- ٢٥ - معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو)
- ٢٦ - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الاشر
- ٢٧ - اتفاقية حظر استخدام تقنيات التفجير في البيئة لأغراض عسكرية أو لآية أغراض عدائية أخرى
- ٢٨ - قاعدة بيانات نزع السلاح
- ٢٩ - دور المنظمات غير الحكومية

المحضر	البلد/المتحدث	الطلسل الزمن	الطلسل الهجائي (الإنكليزي)
الحرفي			

صغر - المسائل التنظيمية

١ - تنظيم العمل والإجراءات

٥٨٣	استراليا	سريلانكا (الرئيس)	٥٧٧
٥٩٧	كندا	<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة</u>	
٥٩٥	مصر		
٦٠١		<u>المتحدة</u>	
٦٠٣		سريلانكا (الرئيس)	٥٨٠
٥٨٣	هنغاريا	سريلانكا (الرئيس)	٥٨١
٥٨٦		استراليا	٥٨٢
٦٠٣		الكامبوديون (دولة غير عضو)	
٦٠٣	اندونيسيا	سريلانكا (الرئيس)	
٥٨٨	اليابان	السويد (الرئيس)	٥٨٣
٥٩٤		هنغاريا	
٥٩٦	المغرب	شيلى (دولة غير عضو)	٥٨٥
٦٠١		الأمين العام للمؤتمر	
٥٩٦	مياممار	بوغومالافيا	٥٨٦
٥٨٨	نيجيريا	هنغاريا	
٥٨٦	باكستان	بيرو	
٦٠٣	باكستان (رئيس المشاورات غير الرسمية بشأن تحسين وفعالية اداء المؤتمر)	باكستان السويد (الرئيس) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	
٥٨٦	بيرو	السوفياتية	
٥٩٣		السويد (الرئيس)	٥٨٧
٥٧٧	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	سريلانكا (الرئيس)	٥٨٨
٥٨٠		السوفياتية (الرئيس)	
٥٨١		نيجيريا	
٥٨٢		اليابان	

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	السلسل الهرجي (الإنكليزي)	التلسل الزمني
مفر - المسائل التنظيمية			
١ - تنظيم العمل والإجراءات			
٥٨٣		المويد (الرئيس)	٥٩٠ زائير
٥٨٦		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	٥٩١ السوفياتية (الرئيس)
٥٨٧		السوفياتية (الرئيس)	
٥٨٦	٥٩٢	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	بيرو
	٥٩٣	السوفياتية (الرئيس)	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٥٨٨	٥٩٤	السوفياتية (الرئيس)	السوفياتية (الرئيس)
٥٩١	٥٩٥	المملكة المتحدة (الرئيس)	المملكة المتحدة (الرئيس)
٥٩٣	٥٩٦	المنفال (دولة غير عضو)	المنفال (دولة غير عضو)
٥٩٤	٥٩٧	اليابان	
٥٩٥	٥٩٨	المملكة المتحدة (الرئيس)	المملكة المتحدة (الرئيس)
٥٩٦	٥٩٩	نيوزيلندا (دولة غير عضو)	نيوزيلندا (دولة غير عضو)
٦٠٢	٦٠٠	مصر	مصر
٥٩٧	٦٠١	المملكة المتحدة (الرئيس)	المملكة المتحدة (الرئيس)
٥٩٩	٦٠٢	المغرب	المغرب
٦٠٠	٦٠٣	ميانمار	ميانمار
٦٠١	٦٠٤	الولايات المتحدة (الرئيس)	الولايات المتحدة (الرئيس)
٦٠٢	٦٠٥	كندا	الولايات المتحدة (الرئيس)
٦٠٣		الولايات المتحدة (الرئيس)	الولايات المتحدة (الرئيس)
٦٠٤		مصر	مصر
٦٠٥		المغرب	
٥٨٦		اليوغوسلافيا	
٥٩٠		زائير	الولايات المتحدة (الرئيس)

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر	البلد/المتحدث
الحرفي			

مفر - المسائل التنظيمية

١ - تنظيم العمل والإجراءات

٥٨٣	<u>دول غير أعضاء</u> الكاميرون	٦٠٣ فنزويلا (الرئيس) الولايات المتحدة
٥٨٥	شيلي	٦٠٣ هنغاريا
٦٠٥	باكستان (رئيس المشاورات غير الرسمية بشأن تحسين وفعالية	
٥٩٥	نيوزيلندا	٦١٤ المؤتمر) إندونيسيا
٥٩٣	السنغال	
٥٩٧	اسبانيا	
٥٧٧	<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة</u>	مصر
٥٨٥	<u>الأمين العام للمؤتمر</u>	٦٠٤ فنزويلا (الرئيس) فنزويلا (دولة غير عضو) فنزويلا (الرئيس)

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	السلسل الزمني	السلسل الهجائي (الإنكليزي)	المحضر الحرفي
<u>صغر - المسائل التنظيمية</u>				
<u>٢ - اشتراك الدول غير الأعضاء</u>				
٥٩٧	كندا	سريلانكا (الرئيس)	٥٨٠	
٦٠٢	اندونيسيا	السويد (الرئيس)	٥٨٥	
٥٨٨	اليابان	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية		
٥٩٦	ميامار	السوفياتية		
٥٨٠	سريلانكا (الرئيس)	النمسا (دولة غير عضو)	٥٨٧	
٥٨٥	السويد (الرئيس)	اليابان	٥٨٨	
٥٨٥	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	المملكة المتحدة (الرئيس)	٥٩٣	
	السوفياتية	المملكة المتحدة (الرئيس)	٥٩٥	
٥٨٣	المملكة المتحدة (الرئيس)	ميامار	٥٩٦	
٥٩٥		اسبانيا (دولة غير عضو)	٥٩٧	
٥٩٩	الولايات المتحدة (الرئيس)	كندا		
٦٠٣	فنزويلا (الرئيس)	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)	٥٩٨	
٦٠٥		الولايات المتحدة (الرئيس)	٥٩٩	
	<u>دول غير أعضاء</u>	اندونيسيا	٦٠٣	
٥٨٧	النمسا	فنزويلا (الرئيس)		
٦٠٥	شيلي	جمهورية كوريا الشعبية	٦٠٤	
٦٠٤	جمهورية كوريا الشعبية	الديمقراطية (دولة غير عضو)		
	الديمقراطية	شيلي (دولة غير عضو)	٦٠٥	
٥٩٨	جمهورية كوريا	فنزويلا (الرئيس)		
٥٩٧	اسبانيا			

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	التمسل الزمن	التمسل الهجائي (الإنكليزي)
<u>صغر - المسائل التنظيمية</u>			
<u>٣ - عضوية مؤتمر نزع السلاح</u>			
٥٧٧	كندا	سريلانكا (الرئيس)	٥٧٧
٦٠٥	منغوليا	الكاميرون (دولة غير عضو)	٥٨٢
٥٧٧	سريلانكا (الرئيس)	السويد (الرئيس)	٥٨٣
٥٩١	السويد	شيلي (دولة غير عضو)	٥٨٥
٥٨٣	السويد (الرئيس)	السويد (الرئيس)	٥٨٧
٥٨٧	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	٥٨٨
٥٨٨	السوفياتية (الرئيس)	السوفياتية (الرئيس)	٥٩٠
٥٩٣		رايبر	٥٩١
٥٩٦	المملكة المتحدة (الرئيس)	السويد	٥٩٢
٥٩٧	الولايات المتحدة (الرئيس)	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	٥٩٣
٦٠١		السوفياتية (الرئيس)	٥٩٤
٦٠٢	فنزويلا (الرئيس)	النرويج (دولة غير عضو)	٥٩٥
٦٠٥		نيوزيلندا (دولة غير عضو)	٥٩٦
٥٩٠	رايبر	المملكة المتحدة (الرئيس)	٥٩٧
	دول غير أعضاء	الولايات المتحدة (الرئيس)	
٥٨٣	الكاميرون	اسبانيا (دولة غير عضو)	
٥٨٥		كندا	
٦٠٥	شيلي	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)	٥٩٨
٥٩٥		الولايات المتحدة (الرئيس)	٦٠١
٥٩٤	نيوزيلندا	فنزويلا (الرئيس)	٦٠٢
٥٩٨	النرويج	شيلي (دولة غير عضو)	٦٠٥
٥٩٧	جمهورية كوريا	منغوليا	
	اسبانيا	فنزويلا (الرئيس)	

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر	البلد/المتحدث
الحرفي	البلد/المتحدث	الحرفي	البلد/المتحدث
أولاً - حظر التجارب النووية			
٥٨٥	الأرجنتين	٥٧٧	الأمين العام للمؤتمر نيابة
٦٠٣	عن الأمين العام للأمم المتحدة		عن الأمين العام للأمم المتحدة
٥٨٣	استراليا	٥٨١	المكسيك
٦٠٥	البرازيل		سري لانكا (الرئيس)
٥٨٣	البرازيل (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	٥٨٣	استراليا
٥٨٨	بلغاريا		الكامبودون (دولة غير عضو)
٥٩٧	كندا		اندونيسيا
٥٩٩			بيرو
٥٨٣	الصين		سري لانكا (الرئيس)
٦٠٠	المانيا		البرازيل (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)
٥٩٩	الهند		(الـ ٢١)
٥٨٣	الهند (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)		الهند (رئيس اللجنة المخصصة
٦٠٤	الهند (رئيس اللجنة المخصصة لحظر		لحظر التجارب النووية)
	التجارب النووية)		الهند (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)
٥٨٣	اندونيسيا		الصين
٥٩٨			السويد (الرئيس)
٦٠٣			أوروغواي (دولة غير عضو)
٥٨٨	اليابان		شيلى (دولة غير عضو)
٥٩٤			الولايات المتحدة
٥٨١			السويد (رئيس فريق الخبراء
٥٩٦	منغوليا		المكسيك
٥٩٦	المغرب		العلميين المخصص
٦٠١			الأرجنتين
٥٩٦	ميانمار		السويد (الرئيس)
٥٩٣	هولندا		يوغوسلافيا
٥٨٨	نيجيريا		بيرو
٦٠٣			السويد (الرئيس)
			النمسا (دولة غير عضو)

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	التسلسل الزمني	التسلسل الهجائي (الإنكليزي)
أولاً - حظر التجارب النووية					
٥٨٣	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الرئيس)	٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الرئيس)	٦٠٢	بيرو
٥٨٦	رومانيا	٥٩٩	بلغاريا	٥٨٦	
٥٩٩	سريلانكا (الرئيس)	٥٨١	نيجيريا	٥٨١	
٥٨٢	السويد	٥٨٣	اليابان	٥٨٢	
٥٩٩	السويد (الرئيس)	٥٨٣	فنزويلا	٥٩٩	
٥٨٥	السويد (رئيس فريق الخبراء العلميين المختص)	٥٨٥	راذير	٥٨٣	
٥٨٦	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الرئيس)	٥٨٥	فنلندا (دولة غير عضو)	٥٩١	
٥٨٥	السويد (رئيس فريق الخبراء العلميين المختص)	٥٧٢	هولندا	٥٨٦	
٦٠٢	الملكة المتحدة (نيابة عن المجموعة الغربية)	٥٨٨	السنغال (دولة غير عضو)	٥٩٢	
٥٨٨	الولايات المتحدة	٥٩٤	المملكة المتحدة	٥٩٣	
٥٩٣	الولايات المتحدة (الرئيس)	٥٩٤	النرويج (دولة غير عضو)	٥٩٤	
٥٩٤	المملكة المتحدة	٥٩٤	اليابان	٥٩٤	
٦٠٢	المملكة المتحدة (نيابة عن المجموعة الغربية)	٥٩٥	نيوزيلندا (دولة غير عضو)	٥٩٥	
٥٨٥	الولايات المتحدة	٥٩٦	المغرب	٥٩٥	
٥٩٩	الولايات المتحدة (الرئيس)	٥٩٦	مياممار	٥٩٦	
٦٠٠		٥٩٧	منغوليا	٥٩٦	
٦٠١		٥٩٧	كندا	٥٩٧	
٥٨٨	فنزويلا	٥٩٨	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)	٥٩٧	
٦٠٢	فنزويلا (الرئيس)	٥٩٩	اندونيسيا	٥٩٨	
٦٠٣		٥٩٩	السويد	٥٩٩	
٦٠٥		٥٩٠	رومانيا	٥٩٩	
٥٨٦	يوغوسلافيا	٥٩٠	كندا	٥٩٠	
٥٩٠	راذير	٥٩٠	الهند	٥٩٠	
			الولايات المتحدة (الرئيس)		

المحضر الحرفي	التسلسل الهجائي (الإنكليزي) البلد/المتحدث	التسلسل الزمني البلد/المتحدث	المحضر الحرفي
------------------	--	---------------------------------	------------------

أولاً - حظر التجارب النووية

المانيا	600	دول غير أعضاء
الولايات المتحدة (الرئيس)	601	النمسا
المغرب	602	الكامeroon
الولايات المتحدة (الرئيس)	603	شيلي
الأرجنتين والبرازيل معاً	604	المملكة المتحدة (نيابة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)
مجموعة من الدول الغربية	605	فنلندا
السويد (رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص)	606	نيوزيلندا
فنزويلا (الرئيس)	607	الدنمارك
نيجيريا	608	جمهورية كوريا
اندونيسيا	609	السنغال
فنزويلا (الرئيس)	610	اوروغواي
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (دولة غير عضو)	611	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة
الهند (رئيس اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية)	612	
البرازيل	613	
شيلي (دولة غير عضو)	614	
فنزويلا (الرئيس)	615	

المحضر الحرفي	التسلسل الزمني البلد/المتحدث	المحضر الحرفي	التسلسل الزمني البلد/المتحدث
ثانياً - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي			
٦٠٣	الأرجنتين والبرازيل معاً	٥٧٧	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن
٥٨٦	استراليا	٥٨٦	الأمين العام للأمم المتحدة
٦٠٥	البرازيل	٥٨١	سريلانكا (الرئيس)
٥٨٤	البرازيل والأرجنتين معاً	٥٨٢	جمهورية إيران الإسلامية
٥٨٨	الجمهورية الاتحادية التشيكية بلغاريا	٥٩٥	والسلوفاكية
٥٩٥		٥٩٧	الكاميرون (دولة غير عضو)
٥٩٧	كندا	٦٠٢	اندونيسيا
٦٠٢	كوبا	٥٨٣	بيرو
٥٨٣	الجمهورية الاتحادية التشيكية	٥٨٣	سريلانكا (الرئيس)
٦٠١	والسلوفاكية	٦٠١	الهند (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) مصر
٦٠٣		٦٠٢	كينيا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)
٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية فرنسا	٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٥٩٤	السوفياتية	٥٨٣	السويد (الرئيس)
٦٠٠		٥٨٤	أوروغواي (دولة غير عضو)
٦٠٣	ألمانيا	٥٩١	البرازيل والأرجنتين معاً
٥٩١		٦٠٣	شيلي (دولة غير عضو)
٦٠٣	هنغاريا	٥٩٩	يوغوسلافيا
٥٩٩	الهند	٥٨٣	استراليا
٥٨٣	الهند (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	٥٨٣	السويد (الرئيس)
٥٨٣	اندونيسيا	٦٠٣	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٦٠٣		٥٨٣	السوفياتية (الرئيس)
٥٨٣	جمهورية إيران الإسلامية	٦٠٤	بلغاريا
٦٠٤	إيطاليا	٥٨٨	نيجيريا
٥٨٨	اليابان	٥٩٤	اليابان
٥٩٤		٥٨٣	فنزويلا
٥٨٣	كينيا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)		

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	التسلسل الزمني	التسلسل الهجائي (الإنكليزي)
ثانيا - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي					
٥٩٦	منغوليا				فرنسا
٥٩٦	المغرب				ألمانيا
٦٠١					فنلندا (دولة غير عضو)
٥٩٦	مياممار				السنغال (دولة غير عضو)
٥٨٨	نيجيريا				المملكة المتحدة
٦٠٣					النرويج (دولة غير عضو)
٥٩٨	باكستان				السويد
٥٨٢	بيرو				فرنسا
٥٩٩					اليابان
٦٠١	بولندا				سيوزيلندا (دولة غير عضو)
٥٩٩	رومانيا				النمسا (دولة غير عضو)
٦٠١					بلغاريا
٥٨١	سريلانكا (الرئيس)				المغرب
٥٨٣					مياممار
٥٧٧	السويد				منغوليا
٥٩٤					الولايات المتحدة (الرئيس)
٥٩٩					اسبانيا (دولة غير عضو)
٥٨٣	السويد (الرئيس)				كندا
٥٨٧					جمهورية كوريا (دولة غير عضو)
٥٨٢	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية				باكستان
٦٠٠	السوفياتية				جمهورية كوريا الشعبية
٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية				الديمقراطية (دولة غير عضو)
	السوفياتية (الرئيس)				بيرو
٥٩٤	المملكة المتحدة				السويد
٦٠٠	الولايات المتحدة				رومانيا

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	التسلسل الزمني	المحضر الحرفي
ثانيا - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي			
٥٩٧	الولايات المتحدة (الرئيس)	الهند	
٦٠٠		فرنسا	٦٠٠
٦٠١		الولايات المتحدة	
٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية فنزويلا	السوفياتية	
٦٠٢	فنزويلا (الرئيس)	الولايات المتحدة (الرئيس)	
٦٠٣		بولندا	٦٠١
٦٠٥			
٥٨٦	يوغوسلافيا <u>دول غير أعضاء</u>	مصر	
٥٩٥	النمسا	المغرب	
٥٨٢	الكاميراون	الولايات المتحدة (الرئيس)	
٥٨٥	شيلى	فنزويلا (الرئيس)	٦٠٢
٥٩٨	جمهورية كوريا الشعبية	الأرجنتين والبرازيل معاً	
٦٠٤	الديمقراطية	كوبا	٦٠٣
٥٩١	فنلندا	نيجيريا	
٥٩٥	نيوزيلندا	هنغاريا	
٥٩٤	الترويج	اندونيسيا	
٥٩٨	جمهورية كوريا	فرنسا	
٥٩٣	السنغال	مصر	
٥٩٧	اسبانيا	فنزويلا (الرئيس)	
٥٨٤	أوروغواي	ايطاليا	٦٠٤
٥٧٧	<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن</u> <u>الأمين العام للأمم المتحدة</u>	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (دولة غير عضو)	
		البرازيل	٦٠٥
		فنزويلا (الرئيس)	

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	التسلسل الزمني	المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	التسلسل الهرجي (الإنكليزي)
ثالثا - منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة					
٥٨٣	استراليا	سريلانكا (الرئيس)	٥٨١	سريلانكا (الرئيس)	استراليا
٥٩٥	مصر	استراليا	٥٨٢	استراليا	صر
٥٩٤	فرنسا	سريلانكا (الرئيس)	٥٨٣	الهند (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	الهند (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)
٥٨٣	الهند (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	كينيا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	٥٨٤	كينيا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	فرنسا
٦٠٤	إيطاليا	السويد (الرئيس)	٥٨٣	السويد (الرئيس)	كينيا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)
٥٨٣	كينيا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	السويد (الرئيس)	٥٨٧	السويد (الرئيس)	ميامار
٥٩٦	ميامار	نيجيريا	٥٨٨	نيجيريا	نيجيريا
٥٨٨	نيجيريا	فنلندا (دولة غير عضو)	٥٩١	فنلندا (دولة غير عضو)	سريلانكا (الرئيس)
٥٨١	سريلانكا (الرئيس)	السنغال (دولة غير عضو)	٥٩٣	السنغال (دولة غير عضو)	السويد
٥٨٣	السويد	السويد	٥٩٤	السويد	السويد
٥٩٤	السويد (الرئيس)	فرنسا	٥٩٦	ميامار	مجموعة الدول الغربية
٥٨٣	السويد (الرئيس)	نيوزيلندا (دولة غير عضو)	٥٩٧	الولايات المتحدة (الرئيس)	الولايات المتحدة (الرئيس)
٥٨٧	المملكة المتحدة (نيابة عن	مصر	٥٩٩	الولايات المتحدة (الرئيس)	فنزويلا (الرئيس)
٦٠٢	مجموعة الدول الغربية	ميامار	٦٠٣	فنزويلا (الرئيس)	المملكة المتحدة (نيابة عن
٥٩٧	الولايات المتحدة (الرئيس)	الولايات المتحدة (الرئيس)	٦٠٣	المملكة المتحدة (نيابة عن	مجموعة من الدول الغربية
٥٩٩		السنغال	٦٠٤	إيطاليا	جمهوريّة كوريا الشعبيّة
٦٠٢	فنزويلا (الرئيس)	فنزويلا (الرئيس)	٦٠٤	جمهوريّة كوريا الشعبيّة	الديمقرatية
٦٠٣	المملكة المتحدة (نيابة عن	جمهوريّة كوريا الشعبيّة	٥٩١	جمهوريّة كوريا الشعبيّة	فنزويلا
	مجموعة من الدول الغربية	فنزويلا	٥٩٥	الديمقرatية (دولة غير عضو)	ال السنغال
			٥٩٣		

البلد/المتحدث	البلد/المتحدث	التسلسل الزمني	التسلسل الهرجي (الإنكليزي)
المحضر	المحضر	المحضر	المحضر
الحرفي	الحرفي	الحرفي	الحرفي
رابعا - الأسلحة الكيميائية			
٥٩٦	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأرجنتين	٥٧٧	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن السويد (رئيس اللجنة المخصصة لأسلحة الكيميائية)
٦٠١	الأمين العام للأمم المتحدة		
٥٨٢	السويد (رئيس اللجنة المخصصة استراليا	٥٨٠	
٥٨٦	للأسلحة الكيميائية)		
٦٠٥	البرازيل		هولندا
٥٨٨	بلغاريا		كندا
٥٩٥			سري لانكا (الرئيس)
٥٨٠	كندا	٥٨١	سري لانكا (الرئيس)
٥٩٧			بيرو (نيابة عن مجموعة الـ ٣١)
٥٨٢	ألمانيا (نيابة عن مجموعة الصين		ألمانيا (نيابة عن مجموعة الدول الغربية)
٦٠٣	كوبا		الولايات المتحدة
٥٨٣	الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية	٥٨٢	جمهورية إيران الإسلامية
٥٩٥	مصر		السويد
٦٠١			الجمهورية الاتحادية التشيكية
٦٠٣			والسلوفاكية
٥٩٤	فرنسا		استراليا
٦٠٣			ألمانيا
٥٨٢	ألمانيا		المملكة المتحدة
٥٩١			الكامبيون (دولة غير عضو)
٦٠٣			اندونيسيا
٥٨١	ألمانيا (نيابة عن مجموعة الدول الغربية)		سري لانكا (الرئيس)
٦٠٥	بيرو (نيابة عن مجموعة الـ ٣١)		الدول الغربية
٥٨٣	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية هنغاريا		المملكة المتحدة
٦٠٣			السوفياتية
٥٩٥	الهند		الصين
٥٩٩			السويد (الرئيس)

الترتيب الذهني		الترتيب الذهني
المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي
رابعا - الامثلة الكيميائية		
٥٨٢	اندونيسيا	هنغاريا
٥٩٨		أوروغواي (دولة غير عضو)
٦٠٣		نيوزيلندا (دولة غير عضو)
٥٨٣	جمهورية إيران الاسلامية	شيلي (دولة غير عضو)
٦٠٤	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية ايطاليا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٥٨٨	اليابان	السوفياتية
٥٩٤		يوغوسلافيا
٥٩٦	منغوليا	استراليا
٥٩٦	المغرب	بيرو
٦٠١		النمسا (دولة غير عضو)
٥٩٦	ميامار	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٥٨٠	بولندا	السوفياتية (الرئيس)
٥٩٣		بلغاريا
٥٨٨	نيجيريا	نيجيريا
٦٠٣		اليابان
٦٠٠	باكستان	فنزويلا
٥٨٦	بيرو	راذير
٥٩٣		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٥٩٦		السوفياتية (رئيس اللجنة)
٥٩٩		المخمية للامثلة الكيميائية
٥٨١	بيرو (نيابة عن مجموعة ١١-٢١)	المانيا
٥٨٣		فنلندا (دولة غير عضو)
٥٩٨	بولندا	الولايات المتحدة
٦٠١		هولندا
٥٩٩	رومانيا	بيرو
٥٩٨	سري لانكا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٥٨٠	سري لانكا (الرئيس)	السوفياتية

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	التسلسل الزمني	المحضر الحرفي
رابعا - الأسلحة الكيميائية			
٥٨١		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	
٥٨٢		السوفياتية (الرئيس)	
٥٨٣	السويد	المملكة المتحدة (الرئيس)	٥٩٣
٥٩٤		السنغال (دولة غير عضو)	
٦٠٣		المملكة المتحدة	٥٩٤
٥٨٠	السويد (رئيس اللجنة المختصة لأسلحة الكيميائية)	النرويج (دولة غير عضو)	
٥٨٣	السويد (الرئيس)	السويد	
٥٨٣	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	فرنسا	
٥٨٥	السوفياتية	المملكة المتحدة (الرئيس)	
٥٩٣		<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن رئيس وزراء استراليا</u>	
٦٠١		نيوزيلندا (دولة غير عضو)	٥٩٥
٥٩٠	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	مصر	
٥٩٥	السوفياتية (رئيس اللجنة المختصة لأسلحة الكيميائية)	النمسا (دولة غير عضو)	
٦٠٥		بلغاريا	
٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	
٥٩٣	السوفياتية (الرئيس)	السوفياتية (رئيس اللجنة المختصة لأسلحة الكيميائية)	
٥٨٣	المملكة المتحدة	الهند	
٥٩٤		المملكة المتحدة (الرئيس)	
٥٩٥		المغرب	٥٩٦
٥٩٦		ميانمار	
٥٨١	الولايات المتحدة	منغوليا	
٥٩١		الأرجنتين	
٦٠٤		المملكة المتحدة (الرئيس)	

	السلسل الهجائي (الإنكليزي)	السلسل الزمني
المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي
رابعا - <u>الامثلة الكيميائية</u>		
٥٩٧	الولايات المتحدة (الرئيس)	بيرو
٦٠١		المملكة المتحدة (الرئيس)
٥٨٨	فنزويلا	اسبانيا (دولة غير عضو)
٦٠٢	فنزويلا (الرئيس)	كندا
٦٠٥		بولندا
٥٨٦	يوغوسلافيا	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)
٥٩٠	راذير	سريلانكا
	<u>دول غير أعضاء</u>	اندونيسيا
٥٨٧	النمسا	بيرو
٥٩٥		فنلندا (دولة غير عضو)
٥٨٣	الكاميرون	رومانيا
٥٨٥	شيلي	الهند
٦٠٥	.	باكستان
٦٠٤	جمهورية كوريا الشعبية	بولندا
	الديمقراطية	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
٥٩١	فنلندا	السوفياتية
٥٩٩		مصر
٥٨٤	نيوزيلندا	الأرجنتين
٥٩٥		المغرب
٥٩٤	الترويج	الولايات المتحدة (الرئيس)
٥٩٨	جمهورية كوريا	فنزويلا (الرئيس)
٥٩٣	السنغال	الولايات المتحدة
٥٩٧	اسبانيا	كوبا
٥٨٤	أوروغواي	نيجيريا
٥٧٧	<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن</u> <u>الأمين العام للأمم المتحدة</u>	هنغاريا ألمانيا السويد

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر	البلد/المتحدث
الحرفي		الحرفي	
رابعا - الأسلحة الكيميائية			
٥٩٤	<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن رئيس وزراء استراليا</u>	اندونيسيا	
		فرنسا	
		مصر	
		إيطاليا	٦٠٤
		جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (دولة غير عضو)	
		البرازيل	٦٠٥
		شيلي (دولة غير عضو)	
		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية)	
		ألمانيا (نيابة عن مجموعة الدول الغربية)	
		فنرويلا (الرئيس)	

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	السلسل الزمني	السلسل الهجائي (الإنكليزي)
خامسا - منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي			
٥٨٣	الأرجنتين	٥٨١	سريلانكا (الرئيس)
٦٠٤	الأرجنتين (رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي)	٥٨٢	استراليا
الكامبودون (دولة غير عضو)			
٥٨٣	السويد (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) استراليا	٥٨٣	الصين
٥٨٨	فرنسا (نيابة عن مجموعة من بلغاريا	٥٨٤	السويد (الرئيس)
٥٨٧	كندا	٥٨٥	أوروغواي (دولة غير عضو)
٥٩٧	الدول الغربية		
٥٨٣	الصين	٥٨٦	شيلي (دولة غير عضو)
٦٠٣	مصر	٥٨٧	يوغوسلافيا
٥٩٤	فرنسا	٥٨٧	كندا
٦٠٠	السوفياتية (الرئيس)		
٥٨٣	فرنسا (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية)	٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية المغرب
٥٩٦	السوفياتية (الرئيس)		
٦٠١	ميانمار	٥٩٦	بلغاريا
٥٩٦	نيجيريا	٥٩٧	نيجيريا
٥٨٨	رومانيا	٥٩٨	فنزويلا
٥٩٩	سريلانكا (الرئيس)	٥٩٤	المملكة المتحدة
٥٨١	فرنسا		
٥٨٣	السويد (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	٥٩٦	المغرب
٥٨٣	السويد (الرئيس)	٥٩٧	ميانمار
٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الرئيس)	٥٩٧	كندا
٥٩٤	المملكة المتحدة	٥٩٩	رومانيا
٥٨٨	فنزويلا	٦٠٠	فرنسا
		٦٠١	المغرب

المحضر	البلد/المتحدث	البلد/المتحدث	المحضر
الحرفي			الحرفي

خامسا - منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

٦٠٥	فنزويلا (الرئيس)	مصر	٦٠٣
٥٨٦	الأرجنتين (رئيس اللجنة المختصة باليوغوسلافيا		٦٠٤
	لمنع سباق التسلح في الفضاء دول غير أعضاء		
٥٨٣	الكاميراون	(الخارجية)	
٥٨٥	شيلي	فنزويلا (الرئيس)	٦٠٥
٥٨٤	أوروغواي		

البلد/المتحدث	البلد/المتحدث	التصنيف الزمني	التصنيف الزمني
المحضر	المحضر	الحرفي	الحرفي
سادسا - اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحاصلة لأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها			
٥٨٨	بلغاريا	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن	٥٧٧
٦٠٣	الجمهورية الاتحادية التشيكية	الأمين العام للأمم المتحدة	
٥٧٨	سريلانكا (الرئيس)		
٥٨١	سريلانكا (الرئيس)		
٥٨٢	سريلانكا (الرئيس)		
٥٨٣	السويد (الرئيس)		
٥٨٤	المملكة المتحدة		
٥٨٥	مصر		
٥٩٦	ميانمار		
٥٧٨	سريلانكا (الرئيس)	بلغاريا	٥٨٨
٥٨١		المملكة المتحدة	٥٩٤
٥٨٣		مصر	٥٩٥
٥٨٣	السويد (الرئيس)	ميانمار	٥٩٦
٥٩٤	المملكة المتحدة	المملكة المتحدة (الرئيس)	
٥٩٦	المملكة المتحدة (الرئيس)	الجمهورية الاتحادية التشيكية	٦٠٣
٦٠٤	فنزويلا (الرئيس)	والسلوفاكية (رئيس اللجنة	
٥٧٧	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة	المخصصة لضمانات الأمن السلبية)	
		فنزويلا (الرئيس)	٦٠٤

الطلسل الزمني		
المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي
سابعا - التنوع الجديدة من أسلحة التدمير		
الشامل والمنظومات الجديدة من هذه		
الأسلحة ، الأسلحة الأشعاعية		
٥٨٨	بلغاريا	سريلانكا (الرئيس)
٥٧٩	كندا	كندا
٥٩٧	كندا (رئيس اللجنة المخصصة لأسلحة الأشعاعية)	acamiroun (دولة غير عضو)
٦٠٢	مصر	سريلانكا (الرئيس)
٥٩٥	ميانمار	السويد (الرئيس)
٥٩٦	بولندا	بلغاريا
٥٩٣	رومانيا	هولندا
٥٩٩	سريلانكا (الرئيس)	المملكة المتحدة
٥٧٨	سريلانكا (الرئيس)	مصر
٥٨٣	السويد (الرئيس)	ميانمار
٥٩٤	المملكة المتحدة	كندا
٦٠٣	فنزويلا (الرئيس) <u>دول غير أعضاء</u>	رومانيا
٥٨٣	acamiroun	فنزويلا (الرئيس)

البلد/المتحدث	البلد/المتحدث	التسلسل الزمني	التسلسل الهجائي (الإنكليزي)
المحضر	المحضر	الحرف	الحرف
ثامنا - البرنامج الشامل لنزع السلاح			
٥٩٣ ٦٠٣ ٦٠٣ ٥٩٦ ٥٨٨ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٧ ٥٨٧ ٥٩٣ ٥٩٦	استراليا (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية) كوبا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) المكسيك ميانمار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الرئيس) سريلانكا (الرئيس) السويد (الرئيس) كوبا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) استراليا (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية) السوفياتية (الرئيس) المملكة المتحدة (الرئيس) المملكة المتحدة (الرئيس) المملكة المتحدة (الرئيس) المكسيك	الكامبيون (دولة غير عضو) سريلانكا (الرئيس) السويد (الرئيس) السويد (الرئيس) نيجيريا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية سريلانكا (الرئيس) المملكة المتحدة (الرئيس) كوبا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١) استراليا (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية) ميانمار المملكة المتحدة (الرئيس) المملكة المتحدة (الرئيس) كوبا (نيابة عن مجموعة الـ ٢١)	٥٨٣ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٩٣ ٥٩٦ ٦٠٣
٥٨٢	الكامبيون (دولة غير عضو) البرازيل	البرازيل	

المحضر	التسلسل الهجائي (الإنكليزي)	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث	الحرفي

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقث مباقى التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

١ - دورات الجمعية العامة الاستثنائية المكرمة لنزع السلاح

٥٩٥	مصر	الهند	٥٩٣
٥٩٣	الهند	مصر	٥٩٥
٥٩٨	اندونيسيا	اسبانيا (دولة غير عضو)	٥٩٧
	<u>دول غير أعضاء</u>		
٥٩٧	اسبانيا	اندونيسيا	٥٩٨

الكلمة	المعنى	الكلمة	المعنى
المحضر	المحضر	الحرف	الحرف
البلد/المتحدث	البلد/المتحدث		

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقفن سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٢ - التحقق

٦٠٥	البرازيل	بلغاريا	٥٨٨
٥٨٨	بلغاريا	بيرو	٥٩٣
٥٩٣	بيرو	السويد	٥٩٩
٥٩٩	السويد	البرازيل	٦٠٥

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر	البلد/المتحدث
الحرفي		الحرفي	

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٣ - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٥٩٥	مصر	٥٩٥	مصر
	<u>دول غير أعضاء</u>		<u>جمهورية كوريا الشعبية</u>
٥٩٨	جمهورية كوريا الشعبية	٥٩٨	الديمقراطية (دولة غير عضو)
٦٠٤	الديمقراطية	٦٠٤	جمهورية كوريا الشعبية
٦٠٤	جمهورية كوريا		الديمقراطية (دولة غير عضو)
			جمهورية كوريا (دولة غير عضو)

المحضر الحرفي	التسلسل الهجائي (الإنكليزي)	المحضر الحرفي	التسلسل الزمني																																																																																																
	البلد/المتحدث		البلد/المتحدث																																																																																																
تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الملة																																																																																																			
٤ - عدم انتشار الأسلحة النووية																																																																																																			
<table> <tbody> <tr> <td>٥٨٢</td><td>استراليا</td><td>٥٧٧</td><td>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن</td></tr> <tr> <td>٥٨٤</td><td>البرازيل والأرجنتين معاً</td><td></td><td>الأمين العام للأمم المتحدة</td></tr> <tr> <td>٥٩٥</td><td>بلغاريا</td><td>٥٨٣</td><td>جمهورية إيران الإسلامية</td></tr> <tr> <td>٥٩٧</td><td>كندا</td><td></td><td>استراليا</td></tr> <tr> <td>٥٩٥</td><td>مصر</td><td></td><td>الكاميرون (دولة غير عضو)</td></tr> <tr> <td>٦٠١</td><td></td><td></td><td>اندونيسيا</td></tr> <tr> <td>٥٩٤</td><td>فرنسا</td><td></td><td>بيرو</td></tr> <tr> <td>٦٠٣</td><td></td><td></td><td>هنغاريا</td></tr> <tr> <td>٥٩١</td><td>ألمانيا</td><td>٥٨٤</td><td>أوروغواي (دولة غير عضو)</td></tr> <tr> <td>٥٨٣</td><td>هنغاريا</td><td></td><td>البرازيل والأرجنتين معاً</td></tr> <tr> <td>٦٠٣</td><td></td><td></td><td>بيرو</td></tr> <tr> <td>٥٩٩</td><td>الهند</td><td>٥٨٨</td><td>اليابان</td></tr> <tr> <td>٥٨٣</td><td>اندونيسيا</td><td></td><td>فنزويلا</td></tr> <tr> <td>٥٧٧</td><td>جمهورية إيران الإسلامية</td><td>٥٩١</td><td>ألمانيا</td></tr> <tr> <td>٥٨٨</td><td>اليابان</td><td>٥٩٤</td><td>المملكة المتحدة</td></tr> <tr> <td>٥٩٤</td><td></td><td></td><td>البروينج (دولة غير عضو)</td></tr> <tr> <td>٥٩٦</td><td>منغوليا</td><td></td><td>السويد</td></tr> <tr> <td>٦٠١</td><td>المغرب</td><td></td><td>فرنسا</td></tr> <tr> <td>٦٠٣</td><td>نيجيريا</td><td></td><td>اليابان</td></tr> <tr> <td>٥٩٨</td><td>باكستان</td><td>٥٩٥</td><td>نيوزيلندا (دولة غير عضو)</td></tr> <tr> <td>٥٨٣</td><td>بيرو</td><td></td><td>مصر</td></tr> <tr> <td>٥٨٦</td><td></td><td></td><td>النمسا (دولة غير عضو)</td></tr> <tr> <td>٥٩٨</td><td>بولندا</td><td></td><td>بلغاريا</td></tr> <tr> <td>٥٩٩</td><td>رومانيا</td><td>٥٩٦</td><td>منغوليا</td></tr> </tbody> </table>				٥٨٢	استراليا	٥٧٧	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن	٥٨٤	البرازيل والأرجنتين معاً		الأمين العام للأمم المتحدة	٥٩٥	بلغاريا	٥٨٣	جمهورية إيران الإسلامية	٥٩٧	كندا		استراليا	٥٩٥	مصر		الكاميرون (دولة غير عضو)	٦٠١			اندونيسيا	٥٩٤	فرنسا		بيرو	٦٠٣			هنغاريا	٥٩١	ألمانيا	٥٨٤	أوروغواي (دولة غير عضو)	٥٨٣	هنغاريا		البرازيل والأرجنتين معاً	٦٠٣			بيرو	٥٩٩	الهند	٥٨٨	اليابان	٥٨٣	اندونيسيا		فنزويلا	٥٧٧	جمهورية إيران الإسلامية	٥٩١	ألمانيا	٥٨٨	اليابان	٥٩٤	المملكة المتحدة	٥٩٤			البروينج (دولة غير عضو)	٥٩٦	منغوليا		السويد	٦٠١	المغرب		فرنسا	٦٠٣	نيجيريا		اليابان	٥٩٨	باكستان	٥٩٥	نيوزيلندا (دولة غير عضو)	٥٨٣	بيرو		مصر	٥٨٦			النمسا (دولة غير عضو)	٥٩٨	بولندا		بلغاريا	٥٩٩	رومانيا	٥٩٦	منغوليا
٥٨٢	استراليا	٥٧٧	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن																																																																																																
٥٨٤	البرازيل والأرجنتين معاً		الأمين العام للأمم المتحدة																																																																																																
٥٩٥	بلغاريا	٥٨٣	جمهورية إيران الإسلامية																																																																																																
٥٩٧	كندا		استراليا																																																																																																
٥٩٥	مصر		الكاميرون (دولة غير عضو)																																																																																																
٦٠١			اندونيسيا																																																																																																
٥٩٤	فرنسا		بيرو																																																																																																
٦٠٣			هنغاريا																																																																																																
٥٩١	ألمانيا	٥٨٤	أوروغواي (دولة غير عضو)																																																																																																
٥٨٣	هنغاريا		البرازيل والأرجنتين معاً																																																																																																
٦٠٣			بيرو																																																																																																
٥٩٩	الهند	٥٨٨	اليابان																																																																																																
٥٨٣	اندونيسيا		فنزويلا																																																																																																
٥٧٧	جمهورية إيران الإسلامية	٥٩١	ألمانيا																																																																																																
٥٨٨	اليابان	٥٩٤	المملكة المتحدة																																																																																																
٥٩٤			البروينج (دولة غير عضو)																																																																																																
٥٩٦	منغوليا		السويد																																																																																																
٦٠١	المغرب		فرنسا																																																																																																
٦٠٣	نيجيريا		اليابان																																																																																																
٥٩٨	باكستان	٥٩٥	نيوزيلندا (دولة غير عضو)																																																																																																
٥٨٣	بيرو		مصر																																																																																																
٥٨٦			النمسا (دولة غير عضو)																																																																																																
٥٩٨	بولندا		بلغاريا																																																																																																
٥٩٩	رومانيا	٥٩٦	منغوليا																																																																																																

السلسل الهجائي (الإنكليزي)

السلسل الزمني

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر
الحرفي		البلد/المتحدث

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف مباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٤ - عدم انتشار الأسلحة النووية

٥٩٤	السويد	اسبانيا (دولة غير عضو)	٥٩٧
٥٩٩		كندا	
٦٠٠	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	بولندا	٥٩٨
	السوفياتية	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)	
٥٩٤	المملكة المتحدة	باكستان	
٦٠٢	المملكة المتحدة (نيابة عن مجموعة من الدول العربية)	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (دولة غير عضو)	٦٠١
٥٨٨	فنزويلا	السويد	٥٩٩
٦٠٥	فنزويلا (الرئيس) <u>دول غير أعضاء</u>	رومانيا الهند	
٥٩٥	المسا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	٦٠٠
٥٨٢	الكاميراون	السوفياتية	
٥٩٨	جمهورية كوريا الشعبية	مصر	٦٠١
٦٠٤	الديمقراطية	المغرب	
٥٩٥	سييريلندا	المملكة المتحدة (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية)	٦٠٢
٥٩٤	السويد	نيجيريا	٦٠٣
٥٩٨	جمهورية كوريا	هنغاريا	
٦٠٤		فرنسا	
٥٩٧	اسبانيا	جمهورية كوريا الشعبية	٦٠٤
٥٨٤	أوروغواي	الديمقراطية (دولة غير عضو)	
٥٧٧	<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة</u>	جمهورية كوريا (دولة غير عضو) فنزويلا (الرئيس)	٦٠٥

الترتيب الهجائي (الإنكليزي)

الترتيب الزمني

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي	البلد/المتحدث
------------------	---------------	------------------	---------------

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٥ - الأسلحة البكتériولوجية (البيولوجية)

٦٠٥	البرازيل	هنغاريا	٥٨٣
٥٩٥	بلغاريا	أوروغواي (دولة غير عضو)	٥٨٤
٥٩٧	كندا	سيرو	٥٨٦
٥٩٥	مصر	النمسا (دولة غير عضو)	٥٨٧
٦٠١		اليابان	٥٨٨
٥٩٤	فرنسا	ألمانيا	٥٩١
٥٩١	ألمانيا	المملكة المتحدة	٥٩٤
٥٨٣	هندوراس	السويد	
٦٠٣		فرنسا	
٥٨٨	اليابان	اليابان	
٥٩٤		مصر	٥٩٥
٥٨٦	سيرو	النمسا (دولة غير عضو)	
٥٩٩	رومانيا	سلوفاكيا	
٥٩٤	السويد	كندا	٥٩٧
٥٩٤	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)	المملكة المتحدة	٥٩٨
	<u>دول غير أعضاء</u>		٥٩٩
٥٨٧	النمسا	مصر	٦٠١
٥٩٥		هنغاريا	٦٠٢
٦٠٥	شيلى	البرازيل	٦٠٥
٥٩٨	جمهورية كوريا	شيلى (دولة غير عضو)	
٥٨٤	أوروغواي		

الترتيب الهرمي (الإنكليزي)

الترتيب الهرمي

المحضر العرفي	البلد/المتحدث	البلد/المتحدث	المحضر العرفي
------------------	---------------	---------------	------------------

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٦ - نزع السلاح التقليدي وتخفيض القوات المسلحة

٥٨٨	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن بلغاريا	٥٧٧
٥٨٠	الأمين العام للأمم المتحدة كندا	
٥٩٧		السويد
٥٩٤	فرنسا	هولندا
٦٠٣		كندا
٥٩١	ألمانيا	هنغاريا
٥٨٣	هنغاريا (دولة غير عضو)	٥٨٤
٥٨٦	شيلي (دولة غير عضو)	٥٨٥
٥٩٩	الهند	هنغاريا
٥٨٨	اليابان	النمسا (دولة غير عضو)
٥٩٤		سلفانيا
٥٩٦	منغوليا	سيجيريا
٥٩٦	ميانمار	اليابان
٥٨٠	هولندا	ألمانيا
٥٩٥		فنلندا (دولة غير عضو)
٥٨٨	نيجيريا	هولندا
٥٩٨	باكستان	٥٩٣
٥٩٩	بيرو	المملكة المتحدة
٥٩٩	رومانيا	النرويج (دولة غير عضو)
٥٧٧	السويد	السويد
٥٩٤		فرنسا
٥٩٩		اليابان
٥٩٤	المملكة المتحدة	نيوزيلندا (دولة غير عضو)
		النمسا (دولة غير عضو)

السلسل الهرمي (الإنكليزي)

السلسل الزمني

المحضر الحرفي	المتحدث	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي
------------------	---------	---------------	------------------

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق السلاح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٦ - نزع السلاح التقليدي وتخفيف القوات المسلحة

دول غير أعضاء	ميانمار
٥٨٧ النمسا	منغوليا
٥٩٥	كندا
٥٨٥ شيلي	جمهوريّة كوريا (دولة غير عضو)
٦٠٤ جمهوريّة كوريّا الشعبيّة	باكستان
الديمقراطية	سيرو
٥٩١ فنلندا	السويد
٥٩٥ سلوفاكيا	رومانيا
٥٩٤ السرّيج	الهند
٥٩٨ جمهوريّة كوريا	فرنسا
٥٩٣ السنغال	جمهوريّة كوريّا الشعبيّة
٥٨٤ أوروجواي	الديمقراطية (دولة غير عضو)
٥٧٧ الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة	الامم المتحدة

الترتيب المحتوى (الإنكليزي)

الترتيب الزمني

المحضر	المحضر
الحرمي	الحرمي
البلد/المتحدث	البلد/المتحدث

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف ساق التسلع ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٧ - نزع السلاح الإقليمي

٥٨٣	استراليا	جمهورية إيران الاسلامية	٥٨٢
٥٩٧	كندا	استراليا	
٥٩٥	مصر	اندونيسيا	
٥٩٤	فرنسا	هنغاريا	٥٨٣
٥٩١	ألمانيا	سيجيريا	٥٨٨
٥٨٣	هندوراس	اليابان	
٥٨٣	اندونيسيا	المالديف	٥٩١
٦٠٣		فنلندا (دولة غير عضو)	
٥٨٣	جمهورية إيران الاسلامية	هولندا	٥٩٣
٥٨٨	اليابان	فرنسا	٥٩٤
٥٩٤		اليابان	
٥٩٦	منغوليا	سيورينلاندا (دولة غير عضو)	٥٩٥
٥٩٦	ميانمار	مصر	
٥٩٣	هولندا	ميانمار	٥٩٦
٥٨٨	نيجيريا	منغوليا	
٥٩٨	باكستان	اسانيا (دولة غير عضو)	٥٩٧
٥٩٩	رومانيا	كندا	
٥٩٩	السويد	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)	٥٩٨
٦٠٥	<u>دول غير أعضاء</u>	باكستان	٥٩٨
٦٠٤	شيلى	السويد	٥٩٩
	جمهورية كوريا الشعبية	رومانيا	
	الديمقراطية	اندونيسيا	٦٠٣
٥٩١	فنلندا	جمهورية كوريا الشعبية	٦٠٤
٥٩٥	نيوزيلندا	الديمقراطية (دولة غير عضو)	
٥٩٨	جمهورية كوريا	شيلى (دولة غير عضو)	٦٠٥
٥٩٧	اسبانيا		

النسلسل الرمزي	التسلسل الهجائي (الإنكليزي)
المحضر	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٨ - مناطق السلم

٥٩٨	جمهورية كوريا الشعبية	دول غير أعضاء	جمهورية كوريا الشعبية	الديمقراطية (دولة غير عضو)	الديمقراطية
-----	-----------------------	---------------	-----------------------	----------------------------	-------------

السلسل الهجائي (الإنكليزي)

السلسل الرمزي

المحضر

المحضر

الحرفي

البلد/المتحدث

البلد/المتحدث

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٩ - تخفيض الميزانيات العسكرية

٥٨٣

هنغاريا

٥٨٣

دول غير أعضاء

النمسا (دولة غير عضو)

٥٨٧

٥٨٧

النمسا

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	التسلسل الرمزي	التسلسل الهجائي (الأكليزي)
تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة					
١٠ - تدابير بناء الشقة					
الأمين العام للمؤتمر نيابة عن بلغاريا الأمين العام للأمم المتحدة					
٥٨٨	بلغاريا	٥٧٧			
٥٩٤	فرنسا				
٥٩١	ألمانيا	٥٨٢			
٥٨٣	هنغاريا				
٥٨٨	اليان	٥٨٧			
٥٩٤					
٥٩٦	ميامار	٥٨٨			
٥٩٨	باكستان				
٥٩٩	بيرو	٥٩١			
٥٩٩	السويد				
٥٩٤	المملكة المتحدة	٥٩٤			
٦٠٢	المملكة المتحدة (سياسة عن مجموعة من الدول الغربية)				
	دول غير أعضاء				
٥٨٧	المسا	٥٩٥			
٥٩٥					
٦٠٥	شيلي	٥٩٧			
٥٩١	فنلندا	٥٩٨			
٥٩٥	سيوزيلندا				
٥٩٤	النرويج	٥٩٩			
٥٩٨	جمهورية كوريا				
٥٩٧	اسبانيا				
٥٧٧	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة				

المحضر العرفي	البلد/المتحدث	المحضر العرفي	السلسل الهرجي (الإنكليزي)	السلسل الرمزي
تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة				
١١ - نزع السلاح والأمن الدولي				
٦٠٢	الأرجنتين والبرازيل	٥٧٧	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن	
٥٨٣	استراليا		الأمين العام للأمم المتحدة	
٦٠٥	البرازيل		السويد	
٥٨٨	بلغاريا		استراليا	٥٨٢
٥٩٥			اندونيسيا	
٥٩٧	كندا		هنغاريا	٥٨٣
٦٠٣	كوبا		أوروغواي (دولة غير عضو)	٥٨٤
٥٩٥	مصر		بوغوسلافيا	٥٨٦
٦٠١			النمسا (دولة غير عضو)	٥٨٧
٥٩١	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية ألمانيا		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية ألمانيا	٥٨٨
٥٨٣	هنغاريا		السوفياتية (الرئيس)	
٦٠٢			بلغاريا	
٥٨٣	اندونيسيا		سيجيريا	
٥٩٦	منعوليا		فنزويلا	
٥٩٦	المغرب		ألمانيا	٥٩١
٥٨٨	نيجيريا		السنغال (دولة غير عضو)	٥٩٣
٥٩٨	باكستان		نيوزيلندا (دولة غير عضو)	٥٩٥
٥٩٩	сиرو		مصر	
٥٩٩	رومانيا		بلغاريا	
٥٧٧	السويد		المغرب	٥٩٦
٥٨٨	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية		منغوليا	
	السوفياتية (الرئيس)		كندا	٥٩٧
٦٠٢	المملكة المتحدة (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية)		باكستان	٥٩٨
			سيرو	٥٩٩

السلسل الهجائي (الإنكليزي)

السلسل الزمني

المحضر الحرمي	البلد/المتحدث	المحضر الحرمي
------------------	---------------	------------------

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

١١ - نزع السلاح والأمن الدولي

٥٨٨	فرويلا	رومانيا
٦٠٥	فرويلا (الرئيس)	مصر
٥٨٦	بوعوسلافيا	الأرجنتين والبرازيل
	<u>دول غير أعضاء</u>	المملكة المتحدة (سياسة عن
٥٨٧	النمسا	مجموعة من الدول الغربية)
٥٩٥	سيوريلندا	كوبا
٥٩٣	السعال	هفاريا
٥٨٤	أوروغواي	الرازبل
٥٧٧	<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن</u> <u>الأمين العام للأمم المتحدة</u>	فرويلا (الرئيس)

السلسل الهرمي (الإنكليزي)

السلسل الزمني

المحضر	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف مباق السلاح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٣ - مباق السلاح البحري

٥٨٣

سريلانكا (الرئيس)

سريلانكا (الرئيس)

٥٨٢

المحضر	المحضر
الحرفي	الحرفي

تاماً - الظر في مجالات أخرى تتناول وقف ساق التسلح
ونزع السلاح والمحاولات الأخرى ذات الملة

١٢ - التطور العلمي والتكنولوجي

٦٠٣	الأمين العام للمؤتمر نيابة عن الأرجنتين والبرازيل	٥٧٧	الأمين العام للأمم المتحدة
٦٠٥	البرازيل		
٦٠٢	كوبا	٥٨٦	سوعوملافيا
٥٨٦	سوعوسلاميا <u>دول غير أعضاء</u>	٥٩٥	النمسا (دولة غير عضو)
٥٩٥	النمسا	٦٠٢	الأرجنتين والبرازيل
٥٧٧	<u>الأمين العام للمؤتمر نيابة عن</u> <u>الأمين العام للأمم المتحدة</u>	٦٠٣	كوبا
		٦٠٥	البرازيل

التسلسل الهرائي (الإنكليزي)

التسلسل الزمني

المحضر	المحضر
الحرفي	الحرفي

البلد/المتحدث البلد/المتحدث

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقد سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٤ - معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من
أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار
والمحيطات وفي باطن أرضها

السلسل الهجائي (الإنكليزي)

السلسل الزمني

المحضر

المحضر

الحرفي

الحرفي

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٥ - تدابير نزع السلاح من جانب واحد

دول غير أعضاء

فنلندا (دولة غير عضو)

٥٩١

فنلندا

٥٩١

الترتيب الزمني

التسلسل الهجائي (الإنكليزي)

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي	البلد/المتحدث
------------------	---------------	------------------	---------------

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٦ - التجارة الدولية في الأسلحة

٥٨٣	استراليا	استراليا	٥٨٣
٥٩٥	بلغاريا	هنغاريا	٥٨٢
٥٩٧	كندا	بوعوسلافيا	٥٨٦
٦٠٣	الصين	هنغاريا	
٥٩٤	فرنسا	سيجيريا	٥٨٨
٦٠٣		اليابان	
٥٩١	ألمانيا	ألمانيا	٥٩١
٥٨٣	هنغاريا	فنلندا (دولة غير عضو)	
٥٨٦		المملكة المتحدة	٥٩٤
٥٨٨	اليابان	السويد	
٥٩٤		فرنسا	
٥٩٦	منغوليا	اليابان	
٥٨٨	نيجيريا	بيوزيلندا (دولة غير عضو)	٥٩٥
٥٩٨	باكستان	بلغاريا	
٥٩٩	سيرو	منغوليا	٥٩٦
٥٩٨	بولندا	كندا	٥٩٧
٥٩٩	رومانيا	بولندا	٥٩٨
٥٩٤	السويد	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)	
٥٩٤	المملكة المتحدة	باكستان	
٥٨٦	يوجوسلافيا	بيرو	٥٩٩
	<u>دول غير أعضاء</u>		
٥٩١	فنلندا	رومانيا	
٥٩٥	نيوزيلندا	فرنسا	٦٠٣
٥٩٤	السويد	الصين	
٥٩٨	جمهورية كوريا		

التسلسل الهراري (الإنكليزي)

التسلسل الزمني

المحضر

المحضر

الحرفي

البلد/المتحدث

البلد/المتحدث

الحرفي

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف ساق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٧ - النهايات المشعة

٥٩٥

مصر

مصر

٥٩٥

الترتيب الهرمي		الترتيب الهرمي (الإنكليزي)																					
المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي																				
تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة																							
١٨ - دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح																							
<table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 25%;">٥٩٥</td> <td style="width: 25%;">صرى لانكا (الرئيس)</td> <td style="width: 25%;">صرى لانكا (الرئيس)</td> <td style="width: 25%;">٥٧٧</td> </tr> <tr> <td>٥٩٤</td> <td>فرنسا</td> <td>هنغاريا</td> <td>٥٨٣</td> </tr> <tr> <td>٥٨٣</td> <td>هنغاريا</td> <td>فرنسا</td> <td>٥٩٤</td> </tr> <tr> <td>٥٧٧</td> <td>صرى لانكا (الرئيس) <u>دول غير أعضاء</u></td> <td>نيوريلندا (دولة غير عضو)</td> <td>٥٩٥</td> </tr> <tr> <td>٥٩٥</td> <td>نيوزيلندا</td> <td>مصر</td> <td></td> </tr> </table>				٥٩٥	صرى لانكا (الرئيس)	صرى لانكا (الرئيس)	٥٧٧	٥٩٤	فرنسا	هنغاريا	٥٨٣	٥٨٣	هنغاريا	فرنسا	٥٩٤	٥٧٧	صرى لانكا (الرئيس) <u>دول غير أعضاء</u>	نيوريلندا (دولة غير عضو)	٥٩٥	٥٩٥	نيوزيلندا	مصر	
٥٩٥	صرى لانكا (الرئيس)	صرى لانكا (الرئيس)	٥٧٧																				
٥٩٤	فرنسا	هنغاريا	٥٨٣																				
٥٨٣	هنغاريا	فرنسا	٥٩٤																				
٥٧٧	صرى لانكا (الرئيس) <u>دول غير أعضاء</u>	نيوريلندا (دولة غير عضو)	٥٩٥																				
٥٩٥	نيوزيلندا	مصر																					

التسلسل الهراري (الإنكليزي)

التسلسل الزمني

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث	الحرفي

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقد سبق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٩ - معايدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من
الأسلحة النووية (معايدة راروتونغا)

٥٨٤	أوروغواي (دولة غير عضو)
٥٩٥	سيوزيلندا (دولة غير عضو)
٥٨٤	أوروغواي

السلسل الهجائي (الإنكليزي)

السلسل الزمني

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث	الحرفي

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف مباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٢٠ - منطقة مجردة من جميع أسلحة التدمير
الشامل في الشرق الأوسط

٥٩٧	كندا	مرنسا	٥٩٤
٦٠٣	الصين	مصر	٥٩٥
٥٩٥	مصر	المغرب	٥٩٦
٦٠١		منغوليا	
٦٠٣		كندا	٥٩٧
٥٩٤	جمهورية كوريا (دولة غير عضو)	فرنسا	٥٩٨
٦٠٣		رومانيا	٥٩٩
٥٩٦	منغوليا	مصر	٦٠١
٥٩٦	المغرب	فرنسا	٦٠٢
٥٩٩	رومانيا	مصر	
	<u>دول غير أعضاء</u>	الصين	
٥٩٨	جمهورية كوريا		

التسلسل الهجائي (الإنكليزي)

التسلسل الزمني

المحضر	البلد/المتحدى	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدى	الحرفي

تاسعا - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٦١ - نزع السلاح العام الكامل

٥٨٣	كوبا	الكاميرون (دولة غير عضو)	٥٨٣
٥٨٣	اندونيسيا	اندونيسيا	
٦٠١	المغرب	أوروغواي (دولة غير عضو)	٥٨٤
٥٩٨	باكستان	باكستان	٥٩٨
٦٠٢	المملكة المتحدة (نيابة عن مجموعة من الدول الفرنسية)	المغرب	٦٠١
	دول غير أعضاء	المملكة المتحدة (نيابة عن مجموعة من الدول الفرنسية)	٦٠٢
٥٨٣	الكاميرون	كوبا	٦٠٣
٦٠٤	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	جمهورية كوريا الشعبية	٦٠٤
٥٨٤	أوروغواي	الديمقراطية (دولة غير عضو)	

التسلسل الهجائي (الإنكليزي)

التسلسل الزمني

المحضر	المحضر
الحرفي	الحرفي

البلد/المتحدث البلد/المتحدث

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٢٢ - الأملحة والبيئة

٥٨٦	استراليا	استراليا	٥٨٦
٥٩٤	اليابان	فنزويلا	٥٨٨
٥٨٨	فنزويلا	فنلندا (دولة غير عضو)	٥٩١
	<u>دول غير أعضاء</u>	السنغال (دولة غير عضو)	٥٩٣
٥٩١	فنلندا	اليابان	٥٩٤
٥٩٣	السنغال		

التسلسل الهرجائي (الإنكليزي)

التسلسل الزمني

المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي
------------------	---------------	---------------	------------------

تاماً - النظر في حالات أخرى تتناول وقد مباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٣٣ - مؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة حظر
تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء
الخارجي وتحت سطح الماء

٥٨٢	الامين العام للمؤتمر نيابة عن <u>اندونيسيا</u>	٥٧٧	الامين العام للأمم المتحدة <u>المكسيك</u>
٥٩٨			<u>اندونيسيا</u>
٦٠٣			<u>الكاميرون (دولة غير عضو)</u>
٥٨٨	<u>اليابان</u>	٥٨٢	<u>شيلي (دولة غير عضو)</u>
٥٨١	<u>المكسيك</u>	٥٨٥	<u>النمسا (دولة غير عضو)</u>
٥٩٦	<u>ميانمار</u>	٥٨٧	<u>نيجيريا</u>
٥٨٨	<u>سيجيريا</u>	٥٨٨	<u>اليابان</u>
٥٩٩	<u>السويد</u>		<u>فنزويلا</u>
٥٩٤	<u>المملكة المتحدة</u>		<u>فنلندا (دولة غير عضو)</u>
٥٨٨	<u>فنزويلا</u>	٥٩١	<u>المملكة المتحدة</u>
	<u>دول غير أعضاء</u>	٥٩٤	<u>ميانمار</u>
٥٨٧	<u>النمسا</u>	٥٩٦	<u>شيلي</u>
٥٨٣	<u>الكاميرون</u>	٥٩٨	<u>جمهورية كوريا (دولة غير عضو)</u>
٥٨٥		٥٩٩	<u>اندونيسيا</u>
٥٩١	<u>فنلندا</u>		<u>السويد</u>
٥٩٨	<u>جمهورية كوريا</u>		<u>اندونيسيا</u>
٥٧٧	<u>الامين العام للمؤتمر نيابة عن الامين العام للأمم المتحدة</u>	٦٠٣	

السلسل الهجائي (الإنكليزي)

السلسل الزمني

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث	الحرفي

تاسعا - النظر في حالات أخرى تتناول وقف مباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٤٤ - تكنولوجيا القذائف

٥٩٥	بلغاريا	المملكة المتحدة	٥٩٤
٥٩٧	كندا	السويد	
٥٩٤	فرنسا	فرنسا	
٦٠٣		اليابان	
٥٩٤	اليابان	سيوزيلندا (دولة غير عضو)	٥٩٥
٥٩٩	رومانيا	سلعانيا	
٥٩٤	السويد	كندا	٥٩٧
٥٩٤	المملكة المتحدة	رومانيا	٥٩٩
٦٠٢	المملكة المتحدة (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية)	المملكة المتحدة (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية)	٦٠٢
	<u>دول غير أعضاء</u>		
٥٩٥	نيوزيلندا	فرنسا	٦٠٣

الترتيب الهرمي		الترتيب الهرمي (الإنكليزي)
المحضر الحرفي	البلد/المتحدث	المحضر الحرفي
تاسعا - النظر في حالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الملة		
٢٥ - معايدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معايدة تلاتيلوكو)		
٦٠٣	الأرجنتين - البرازيل	أوروغواي (دولة غير عضو)
٥٨٤	البرازيل - الأرجنتين	البرازيل
٥٨٨	فنزويلا	فنزويلا
	<u>دول غير أعضاء</u>	الأرجنتين - البرازيل
٥٨٤	أوروغواي	

التسلسل الهجائي (الإنكليزي)

التسلسل الزمني

المحضر	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقد سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٦٦ - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة
يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الاشر

دول غير أعضاء

أوروغواي (دولة غير عضو)

٥٨٤

أوروغواي

٥٨٤

السلسل الهرجي (الإنكليزي)		السلسل الزمني	
المحضر	المحضر	الحرفي	الحرفي
البلد/المتحدث	البلد/المتحدث		
تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذاتصلة			
٣٧ - اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو لالية اغراض عدائية أخرى			
٥٨٦	بيرو <u>دول غير أعضاء</u>	أوروغواي (دولة غير عضو)	٥٨٤
٥٩١	فنلندا	فنلندا (دولة غير عضو)	٥٩١
٥٨٤	أوروغواي		

التسلسل الهجائي (الإنكليزي)

التسلسل الزمني

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث	الحرفي

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف ماق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٤٨ - قاعدة بيانات نزع السلاح

٥٩٤

اليابان

اليابان

٥٩٤

التسلسل الهجائي (الإنكليزي)

التسلسل الرمزي

المحضر	البلد/المتحدث	المحضر
الحرفي	البلد/المتحدث	الحرفي

تاماً - النظر في مجالات أخرى تتناول وقف سباق التسلح
ونزع السلاح والمسائل الأخرى ذات الصلة

٣٩ - دور المنظمات غير الحكومية

٥٨٦	الأرجنتين (نيابة عن مجموعة الإكوادور (٢١	السويد (الرئيس) <u>الأمين العام للمؤتمر</u>	٥٨٦
٥٨٦	استراليا	فرنسا (نيابة عن مجموعة من	فرنسا (نيابة عن مجموعة من
٥٨٦	الصين	الدول الغربية)	الدول الغربية)
٥٨٦	الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية	الأرجنتين (نيابة عن مجموعة الصين	الجمهوريّة الاتحاديّة التشيكية والسلوفاكية
٥٨٦	فرنسا (نيابة عن مجموعة من الدول الغربية)	الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية	الصين
٥٨٦	هنغاريا	هنغاريا	هنغاريا
٥٨٦	بيرو		استراليا
٥٩٤	السويد		بيرو
٥٨٦	السويد (الرئيس)		السويد
٥٨٦	<u>الأمين العام للمؤتمر</u>		٥٩٤

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.577
22 January 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والسبعين بعد الخمسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد و. رامابوترا (سريلانكا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٧٧ ودورة

مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩١ . حضرات المندوبين المؤرخين ، مع بداية دورتنا لعام ١٩٩١ لن تمنعني الشكوك السائدة والتصورات القاتمة من أن أعبر لكم عن تمنياتي الصادقة بأن تشهدوا سنة جديدة مديدة بل وقبل كل شيء سنة يسودها السلام . إننا نواجه منعطفاً حرجاً . الواقع أن أوقات الشدة والضيق والنزاع هي مناسبات لمساعدة جهودنا الجماعية في سبيل تحقيق أهداف السلام والأمن المشتركين واحترام حكم القانون . وهي مناسبات ينبغي أن تشجعنا ، لا أن تشبط عزمنا ، على الامتنار في مساعينا الرامية إلى تحقيق السلام . وإذا كان مؤتمrnنا لا يتمتع بولاية مباشرة في ميدان حل المنازعات ، فإننا نتحمل مع ذلك مسؤولية عظيمة في المساهمة في منع المنازعات ، ذلك لأن ولايتنا تشكل جزءاً لا يتجزأ من العمل الدولي في تدوين ملوك الدول في ميدان الأمن ونزع السلاح . فالمنازعات وانتهاكات السلام تنشأ عندما ينحرف سلوك الدول ، بطريقة أو باخرى ، عن مثل ومبادئ قواعد السلوك المجددة في ميثاق الأمم المتحدة وعندما يتم انكار العدالة . وإننا لنأمل أن يسود السلام ونصلي من أجل ذلك . وفي هذا السياق يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة التالية التي وجهها رئيس بلدي سعادة راناسونغ بريماداداما إلى مؤتمrnنا:

"إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أوجه هذه الرسالة إلى مؤتمر نزع السلاح في وقت يتزامن مع توقيت تولي سري لانكا رئاسة هذه الهيئة المؤمرة . وقد دأبت سري لانكا باستمار على دعم الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح . وفي اعتقادنا أن التعاون الدينامي المتعدد الأطراف ، في فترة من التغيير ، هو أمر من شأنه أن يعزز إلى حد بعيد إمكانيات إقامة عالم مستقر وعادل وسلامي .

"إن الدورة التي تبدأ اليوم هي أول دورة في العقد الأخير من القرن العشرين . وقد كانت الفترة السابقة لهذه المرحلة حافلة بتطورات هائلة . فقد حدثت تغيرات منقطعة النظير وذات طبيعة بعيدة المدى . فمنذ أكثر من شهرين قامت ٣٤ دولة في باريس بتوقيع اتفاق ينهي ٤٣ سنة من المجابهة والعداء وتعهت بأن تتولم تدريجياً إلى تخفيض اعتمادها على الوسائل العسكرية لغرض تحقيق الأمن . وقد أثبتت ميثاق باريس صحة ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل صرحاً للسلام والأمن يقوم على أساس المبدأ الأخلاقي المتمثل في الامتناع عن ممارسة العنف في ملوك الدول . كما أن النظام الدولي الجديد الذي بدأ يظهر يتطلب التزاماً عميقاً بالسلام والأمن على أساس المسؤولية المشتركة .

"لقد تمكنت الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى من تحقيق إمكاناتها فيما يتمثل بصنع السلام وحفظه . وقد تم حل منازعات إقليمية كان يبدو أنها مستعصية الحل وذلك من خلال إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة . الواقع أن الأمم

المتحدة ما برحت تمثل العامل الثابت الذي وفر الاستقرار للمجتمع الدولي بحيث يتمكن من معالجة الأزمات الناشئة بموربة جماعية . ويبيغي لنا أن نعتقد العزم على العمل بتصميم من أجل تعزيز جهودنا المشتركة بغية تحقيق سلم وأمن دائمين وتنمية قابلة للاستمرار .

"وبالرغم من التغيرات الإيجابية والاستجابات الحازمة من قبل مؤتمر نزع السلاح ، فإن جدول أعمال المستقبل يظل ثقيلاً . ولن كنا معتنين بحق برفاهمية الديمقراطيات الناشئة ، فحري بنا إلا نغفل الديمقراطيات القائمة التي تسعى جاهدة للمحافظة على نفسها من التهديدات الداخلية والخارجية ، وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتناول الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية للأمن التي تمارس ضغطاً شديداً على أغلبية البلدان النامية . إن تخفيف الأملحة في منطقة من المناطق ينبغي إلا يؤدي إلى ظهور الأملحة وانتشارها في مناطق أخرى .

"إن لمؤتمر نزع السلاح دوراً هاماً يتعين عليه الاضطلاع به في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات المتعددة الوجوه التي تواجهها مع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين . ويظل جدول أعمالكم وثيق الصلة وغني بالإمكانات . وإنني متفائل من أن حكمكم الجماعية والقوة الداعمة التي نشأت عن التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في العالم قاطبة ستتمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاقات حقيقة وقابلة للاستمرار . وهناك قدر كبير من التجارب والخبرات التي يمكن الاستفادة منها . ومن شأن النجاح في اختتام مفاوضاتكم الرامية إلى فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية أن يمثل إنجازاً بارزاً بصفة خاصة . ونحن في سري لأنكا نتطلع بللهفة إلى إبرام مثل هذه الاتفاقية .

"ويتعين على مؤتمركم أن يعمل على أساس توافق الآراء . فعملية تحقيق الديمقراطية في العلاقات الإنسانية ، سواء داخل الدول أو فيما بينها ، هي بحكم تعريفها عملية تقوم على بناء توافق الآراء . وهي أيضاً عملية تشارك فيها جميع الأطراف - الكبيرة والمصغرة ، القوية والضعيفة - مشاركة فعالة وتقدم فيها جميع الأطراف مساهماتها .

"لقد انتخبت حكومتي في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٨ على أساس بيان انتخابي يدعو إلى التشاور والتوفيق وتوافق الآراء كوسيلة لحل المسائل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التي تواجهها . ولا يزال هذا هو المبدأ السياسي الأساس لحكومتي . ومستظل التعليمات الصادرة عن حكومتي إلى وفد سري لأنكا في مؤتمر نزع السلاح هي نفسها أيضاً - المشاركة البناءة والمساهمة الإيجابية والفعالة في عملية بناء توافق الآراء في هذه الهيئة التمثيلية المتعددة الأطراف بحق .

"وإنني أتمنى لكم النجاح في أداء مهامكم الصعبة والتي لا غنى عنها ."

إنني إذ أتولى رئاسة المؤتمر لدى افتتاح دورته لعام ١٩٩١ أود أن الزم نفس ووفدي بالتعاون الوثيق مع جميع أعضاء المؤتمر في أداء هذه المسؤولية العظيمة . وإنني على يقين من أن بامكانني أن أعتمد على مساعدتكم في تسيير أعمال المؤتمر ، وسائل على استعداد لمناقشة أية مسألة تتصل بعملنا في الأسابيع المقبلة .

وأود باسم المؤتمر أن أشكر السيد تشيريلا من رومانيا لما بذله من جهود لا تعرف الكلل بوصفه رئيسا للمؤتمر خلال شهر آب/أغسطس حين واجه مهمة تسيير أعمالنا خلال إعداد التقرير السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وبعد دورة عام ١٩٩٠ ، غادر المؤتمر الرئيس السابق فضلا عن ممثلي الجزائر وبولندا ويوغوسلافيا . وإنني أتمنى لهم جميعا السعادة والنجاح في حياتهم الشخصية وأنشطتهم المهنية . وأود أيضا أن أرحب بالممثلين الجدد الذين تم اعتمادهم في المؤتمر: السفراء عبد الحميد سميسي من الجزائر ، وبول أوسليفان من أستراليا ، وتودور ديتشفيف من بلغاريا ، وتيبور توث من هنغاريا ، ودامديني إيرنndo بالجينيام من منغوليا ، ونامي كالوفسكي من يوغوسلافيا . وإنني أوجه لهم تحياتنا وأؤكد لهم تعاوننا في أداء مهامتهم الهاامة .

وأود أن أنوه بوجود المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف السيد جان مارتنسن معنا في هذه الجلسة العامة الافتتاحية ، كما أنني أرحب به في هذا المؤتمر . وفي الوقت نفسه ، أود أن أشكره على التعاون الفعال الذي أبداه مكتبه في خدمة هذا المؤتمر .

واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى عملنا العادي . وكما تعلمون ، فإنني قد قمت خلال الأسابيع القليلة الماضية بإجراء مشاورات حول تلك المسائل التنظيمية التي يتعين علينا تحقيق توافق آراء بشأنها ، بحيث يمكن للمؤتمر أن يشرع سريعا في عمله المتعلق بالمسائل الموضوعية . وقد بحثت مع الأعضاء ، خلال هذه المشاورات ، مسألة اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل في ضوء الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في السنة الماضية بشأن الأداء المحسن والفعال للمؤتمر ، فضلا عن إنشاء هيئات فرعية بشأن مختلف البنود المدرجة على جدول الأعمال . وقد وملت المشاورات إلى مرحلة متقدمة وإنني لأمل أن يتسع الاتفاق في جلستنا العامة التالية حول عدد من هذه المواضيع بحيث لا نضيع أي وقت في تناول جدول أعمالنا لهذه السنة .

لقد تلقى المؤتمر بالفعل ٢٧ طلبا من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر خلال دورة عام ١٩٩١ . وقد تم بالفعل تعميم هذه الطلبات على أعضاء

المؤتمر . وقد أبلغت بـأن طلبات أخرى سترد في الأيام القادمة . وستقوم الأمانة بتعميم هذه الطلبات عند امتلاكمها بحيث يتضمن للأعضاء النظر فيها . وفي هذا الموضوع ، أود أن أذكر بما سبق لي أن أوضحته في المشاورات غير الرسمية التي أجريت حول هذا الموضوع ، وفقا للإجراءات التي اتفق عليه المؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٠ ، وهو أن جميع الطلبات الواردة من غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر يجب أن تعرف على المؤتمر مرفقة بمذكرة من الرئيس وتكون موضوعا لقرار واحد . وتنبغي ملاحظة أن رئيس المؤتمر قد أدى ببيان في عام ١٩٩٠ فيما يتعلق بالقرار المتخذ بشأن الطلبات الواردة من غير الأعضاء (CD/PV.534 ، الصفحة ١٤-١٥) وهو بيان أشير إليه بعد كل قرار اعتمد في وقت لاحق بشأن مشاركة غير الأعضاء . وسوف أشير إلى هذا البيان عند اعتماد القرار ذي الملة . وآمل أن تقوم تلك الدول الأخرى غير الأعضاء التي أبدت اهتماما بالمشاركة في أعمال المؤتمر بارسال طلباتها في أقرب وقت ممكن .

وأود أيضا أن استرعى انتباحكم إلى مسألة توسيع عضوية المؤتمر ، وهي مسألة ما برجت قيد النظر منذ مدة طويلة . وإنني أعتقد أن الوقت قد حان لكي يضاعف المؤتمر جهوده بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع دون مزيد من التأخير .

وينبغي لنا أيضا أن ننظر في الأداء المحسن والفعال للمؤتمر ، حسبما اتفق عليه في تقريرنا السنوي إلى الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد تمكنا في السنة الماضية ، بفضل القيادة المقدرة للسفير كمال من باكستان الذي ترأس المشاورات غير الرسمية التي خصت لهذا الموضوع ، من الاتفاق على عدة مسائل بعد أن تعدد التوصل إلى توافق آراء على مدى عدة سنوات . وإنني أعتقد أننا سنعالج هذه المسألة بنفع الروح البناءة التي سادت خلال السنة الماضية .

إنني أدعو الآن الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السفير كوماتينا ليخاطب المؤتمر ناقلا إلينا رسالة موجهة من السيد خافيير سيريز دي كويilar .

السيد كوماتينا (الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة): فيما يلي رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة:

"يبدأ هذا المؤتمر دورته لعام ١٩٩١ في أجواء الحرب . إن أزمة الخليج الفارسي تذكرنا بحقيقة أن السلم والاستقرار في العلاقات الدولية يقومان على أساس الاحترام الكامل لمقامه ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وهذا هو الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق نظام أمني دولي مستقر يسير فيه التقدم في ميدان تحديد الأملحة والتقدم في ميدان نزع السلاح جنبا إلى جنب .

"ومن المفارقات أن الحالة الراهنة بما تنتهي عليه من احتفاليات خطيرة تواجهنا في وقت شهدنا فيه تغيرات إيجابية مذهلة على المستوى العالمي . الواقع أن تحولات عظيمة لم نكن لنتصور حدوثها قبل بضع سنوات خلت قد تحققت في بعض المجالات الحاسمة في العلاقات الدولية . وهي تطورات تتبع ، إذا ما تحققت على أصواتي عالمي النطاق ، إمكانيات حقيقة لاعتماد نهوج مبتكرة واستجابات لجميع التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي . وقد اتّساع انهاء الحرب الباردة فرصة فريدة لصياغة استراتيجية متكاملة لسلم يقوم على أشكال التعاون الجديدة .

"إن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح تبعث على الأمل في إمكانية تحقيق ما هو أكثر بكثير . وإننا لنأمل في أن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي أبرمت في عام ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ستكمّل في وقت قريب باتفاق خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستار) الذي يتوقع أن يؤدي إلى اجراء تخفيض ذي شأن في القوات النووية الاستراتيجية لهذين البلدين . كما أن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي أبرمت في باريس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي والمجموعة الجديدة من تدابير بناء الثقة وبناء الأمن التي اعتمدت في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد أرسّت بحق أممًا جديداً للتعاون المتزايد . ومن المؤكد أن هذه التدابير الإيجابية ، إذا ما تم تنفيذها تتنفيذًا كاملاً ومخلصاً من قبل جميع الأطراف ، ستؤثر تأثيراً دائمًا على السلم والأمن الدوليين .

"إن هذه التطورات قد أتاحت الأحوال الازمة دورًا موقّعًا ومعززًا تُنظّم به الأمم المتحدة في تطوير مفاهيم جديدة للأمن الدولي . وينبغي أن يكون دور المنظمة العالمية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح متناسقاً مع مسؤولياتها المتزايدة في ميداني صنع السلم وحفظ السلم . وعلاوة على ذلك ، فإن التخولات الإيجابية في العلاقات السياسية ينبغي أن تتعجل من سرعة التقدم في اتجاه نزع السلاح . وينبغي موافلة هذا الحد بوتيرة أسرع وبطريقة عالمية وشاملة بدرجة أكبر وذلك كجزء من نظام موضوعي ومتسبق للأمن غير المنقوص بالنسبة للجميع . ولن يتحقق التخفيف الكمي للأسلحة والقوات المسلحة كل نتائجه المرجوة إذا ما ممّح باستهانة سباق التسلح النوعي . وهناك حاجة لمعالجة كامل مشكلة استخدام العسكري للعلم والتكنولوجيا فضلاً عن استخداماتها السلمية . إن إتاحة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا دون عوائق هو أمر أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية ولكن توجيه التكنولوجيا نحو تحسين أسلحة التدمير يشكل تهديداً مخيفاً للسلم والعدالة العالميين .

"وفي ظل الحالة المتطرفة الراهنة ، يصبح دور مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف ، دوراً أكبر ويصبح الأداء الناجح لمسؤولياته أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى . وفي اعتقادى أن الغرفة متاحة الان .

"إن نزع السلاح النووي يظل ، ويجب أن يظل ، مسألة ذات أولوية . وفي هذا الخصوص ، ينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح قادرًا على أداء دوره بالكامل . ولئن كانت الأهمية الحيوية للتقدم في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مسألة لا شائعة فيها ، فإن هذه المفاوضات لا يمكن أن تحل بحد ذاتها محل الجهد المتعدد الاطراف التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح .

"ومن المسائل الداخلية في الميدان النووي والتي اجتذب باستمرار قدرًا كبيراً من الاهتمام مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية . وقد بيّنت الدولتان التي جرت في مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي أنهى أعماله في الأسبوع الماضي أنه بالرغم من الاختلافات في النهج المتبع إزاء المسألة كلها ، فإن هناك دعماً واسعاً من قبل الدول الأعضاء لاضطلاع مؤتمر نزع السلاح بدور هام في معالجة مختلف جوانب مثل هذا الحظر . كما أن هناك أدراكاً متزايداً لحقيقة أن تخفيض أعداد التجارب وقوتها لا يمكن إلا باعتباره وسيلة لتحقيق هذه انتهاء جميع التجارب النووية في كل الأوقات . وقد كان إنشاء هيئة مخصصة معنية بهذه المسألة بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح . فهذا تعزز دور مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى حل عالمي .

"وفيما يتعلق بمسألة هامة أخرى - مسألة ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية - أمل أن يتمكن المؤتمر من احراز تقدم حاسم مما يعزز الحافز لضمان التقييد العالمي من قبل الدول الأعضاء بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية . ويظل خطر الانتشار - الأفقي والرأسي - مصدر قلق مستمر للمجتمع الدولي . ولذلك فإني أرجو بكل صدق بالاعلانات والإجراءات المحددة التي اعتمدت مؤخراً من قبل عدة دول أعضاء أعادت فيها تأكيد تبنّها للخيار النووي .

"وشمة أولوية أخرى تتمثل في اختتام المفاوضات حول إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة الكيميائية . وقد شدد المجتمع الدولي مرة أخرى على الحاجة الملحة لاختتام هذا العمل وذلك في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، كما أكدت هذه الحاجة أيضاً الأحداث التي وقعت في منطقة الخليج . إن التقييد العالمي بحظر فعال يمكن أن يتحقق على أفضل وجه من خلال اعتماد اتفاقية عالمية شاملة وغير تمييزية . وإنني أعتقد بقوّة أنه تم استيفاء جميع الشروط الالزمة للتوصول إلى حل توفيقي متوازن . وشمة خطر هائل في السماح

بضياع قوة الدفع السياسية القائمة نتيجة للتأخر في اتخاذ الاجراءات اللازمة . ويجب بذلك كل جهد لتعزيز المفاوضات والعمل بموردة بناء على معالجة المسائل الرئيسية التي تعتبر سبيلاً للنجاح . وفي رأيي أن الوقت قد حان لإعطاء قوة دفع حاسمة لعمل المؤتمر بشأن الاتفاقية من خلال عقد اجتماع على مستوى وزاري بغية تسوية جميع النقاط المعلقة .

"إن النجاح فيما يبذلته مؤتمر نزع السلاح من جهود يعني وجود نهج ومفاوضات مفيدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح . وما يلزم هو توفر ارادة سياسية معززة من شأنها أن توفر استجابة حقيقية للبيئة السياسية الجديدة . وهذا يتطلب مراجعة املوّب وتنظيم عمل المؤتمر بغية تعزيز طابعه التفاوضي . ويمثل النقاش بشأن الأداء المحسن والفعال للمؤتمر خطوة إيجابية في هذا الخصوص .

"ولكن التقى المحرز حتى الآن لا يعبر بالكامل عن احتمالات التطور السياسي في العالم . وينبغي تعزيز وتوضيح الاتجاهات الإيجابية القائمة . ويمكن للنتائج الملهمة التي تحققت في المؤتمر أن تسهم إلى حد بعيد في بلوغ هذه الغاية .

" وإنني أتمنى لكم النجاح في أعمالكم .

انتهت رسالة الأمين العام .

الرئيس: أشكر الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة على قراءة الرسالة التي وجهها إلينا السيد بييريز دي كويلار . وأرجو منه أن ينقل إلى الأمين العام شكرنا له على مضمون هذه الرسالة .

وأود إعلامكم بأن الأمين العام للأمم المتحدة قد أرسل لي أيضاً رسالة يحيى فيها القرارات والمقررات التي اعتمدت بشأن نزع السلاح في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . وسيتم تعميم هذه الرسالة ومرافقتها بجميع اللغات الرسمية في جلستنا العامة التالية بوصفها الوثيقة CD/1045 .

ولدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو السويد والمكسيك وببرو . وأعطي الكلمة الآن لممثلة السويد السفيرة شبورين التي أود أن أرحب بها مرة أخرى بصفتها عميدة الممثلين المعتمدين لدى مؤتمر نزع السلاح .

السيدة شبورين (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم يا سعادة

الرئيس على كلماتكم الرقيقة واسمحوا لي أن أهنئكم يا سعادة السفير راسابوتراـم .

وإنني واثقة من أنكم ستوجهون أعمالنا بفعالية وأود أن أؤكد لكم بأنكم متلقون الدعم الكامل من وفدي .

لقد غادر بعض الزملاء جنيف للاضطلاع بمهام هامة جديدة . وإنني أقصد سفراء الجزائر واستراليا وبلغاريا وهنغاريا ومنغوليا وبولندا ويوغوسلافيا . وأود أنأشكرهم على تعاونهم الممتاز مع وفدي . وفي الوقت نفسه ، أود أن أرحب بترحيبا حاراً بالسفراء الذين وفدوا حديثا من هذه البلدان . إن الحرب يا سيادة الرئيس لا تحل المشاكل بل إنها تخلق المشاكل .

إن الكلمة التي مالقيها الآن ليست الكلمة التي كنت اعتزم إلقاها باسم حكومتي لدى افتتاح مؤتمر نزع السلاح . وما كنت أتوقعه هو أن أتمكن من الاشارة بارتياح إلى التقدم الذي تم احرازه في مجال نزع السلاح منذ الدورة الأخيرة .

لقد انتهت الحرب الباردة أخيراً وتم التوقيع رسمياً على أشمل اتفاق يتم توقيعه بشأن نزع السلاح التقليدي . وتم الاتفاق من حيث المبدأ على أشمل اتفاق بشأن نزع السلاح النووي . وفي مجال نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي على السواء ، أثبت العمل الصبور جدواه أخيراً . وأخذت وتيرة نزع السلاح تتتسارع في النهاية . وأخذ نظام أمني جديد يظهر في أوروبا وهو نظام لا يقوم على أساس الردع والتهديد العسكري بل هو نظام يقوم على أساس الأمن المشترك . وأصبحت هناك أوروبا تتميز بالديمقراطية والسلم والوحدة ، أوروبا يتربع فيها تدريجيا الاحترام لحقوق الإنسان .

وكنت أنوي أن أشير إلى محادثة مطولة أجراها وزير الخارجية السوفييتي السابق معي ومع بعض زملائي في موسكو في الشهر الماضي عندما أبدى عدداً من الملاحظات البناءة والمتغيرة حول الحاجة إلى موافلة تخفيضات الأسلحة النووية وفرض حظر على التجارب النووية والالتزام بمضاعفة الجهود السوفياتية الرامية إلى تحقيق حظر شامل على الأسلحة النووية ، وتقديم اقتراح يدعو إلى اشراف الأمم المتحدة على تجارة الأسلحة الدولية - وذلك وفقا لتأييده المخلص لسياسة الانفتاح وإعادة البناء السوفيaticية . لكنه استقال بعد أسبوعين معتبراً عن تحذير مشير من خطر الدكتاتورية - وهو تحذير كان يبدو مبالغا فيه آنذاك ولكنه يبدو اليوم مبرراً على نحو متزايد .

لقد أصيّب العالم بنكستين خطيرتين تمثلتا في الحرب التي اندلعت في الخليج والعنف الذي شهدته جمهوريات البلطيق . إن الأحداث المشيرة التي شهدتها الأيام القليلة الماضية تدفعنا إلى التفكير وإعادة التفكير ، والبحث وإعادة البحث ، والنظر وإعادة النظر .

إن الحرب تمثل دائمًا فشلاً بالنسبة لمحايدها المباشرين وبالنسبة للقانون الدولي وللمجتمع العالمي . وال الحرب في الخليج هي مأساة إنسانية وقد تفضي إلى كارثة بيئية . كما أنها قد تفضي إلى كارثة سياسية .

فلنحدد الأمور بوضوح حتى لا يكون هناك أي سوء فهم : إن الحرب في الخليج هي نتيجة لقيام العراق بهم جarterه المفيرة الكويت بمورها وحشية . وهذه حالة تمثل عدواناً لم يسبقها أي استفزاز كما تمثل انتهاكاً مارحاً للسيادة الوطنية وخرقاً للقانون الدولي . وقد أصبحت الأمم المتحدة بحق محوراً للجهود السلمية الرامية إلى ايجاد حل ملائم لهذه الأزمة .

لقد أظهر مجلس الأمن قدرًا كبيراً من العزم إذا اتفق بشكل حازم على فرض عقوبات الزامية ضد العراق ، وهي عقوبات أدت تدريجياً إلى اضعاف الاقتصاد العراقي بشكل عنيف . وقد حث مجلس الأمن العراق على الانسحاب دون شروط . وكوسيلة أخيرة أذن مجلس الأمن ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، باستخدام كافة الوسائل اللازمة ، بما في ذلك استخدام القوة ، إذا لم ينسحب العراق من الكويت في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير . وقد اختار العراق تحدي مجلس الأمن ورافق كافة المحاولات التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية ملمية . ولذلك فإن العراق هو الذي يتحمل المسؤولية عن اندلاع الحرب .

لقد كان موقف السويد منذ بداية الأزمة موقفاً واضحاً ولا لبس فيه: إن غزو الكويت ، وضمنها فيما بعد ، يشكل جريمة خطيرة ضد المبادئ الأساسية للقانون الدولي والتي تقتضي حل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية وعدم السماح بحيازة الأراضي بالقوة تحت أي ظرف من الظروف . وفي حين أن السويد ليست مشاركة في النزاع من الناحية العسكرية ، فإنها ليست محايدة فيه . فهي بوصفها عضواً مخلصاً من أعضاء الأمم المتحدة تؤيد القرارات التي اعتمدتها مجلس الأمن . إن دعم حكومتي للأمم المتحدة يستند إلى المبدأ الذي يعتبر أن الهدف النهائي لهذه المنظمة العالمية هو ضمان السلام والأمن الدوليين . وقد دأبت حكومتي منذ بداية النزاع على العمل من أجل إيجاد حل ملائم . وقد ظلت حتى اللحظة الأخيرة تحاول أن تشهد بفعالية في التوصل إلى مثل هذا الحل من خلال الاطلاع بانشطة دبلوماسية مكثفة . ومتواصل السويد البحث عن حل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة .

إن الحل يجب أن يبدأ بانسحاب عراقي كامل وغير مشروط وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها مجلس الأمن . وبعد هذا الانسحاب ، يتبعه وضع ترتيب أمني إقليمي مناسب . وقد يكون من الضروري ايفاد مراقبين أو قوات لحفظ السلام تابعة للأمم

المتحدة قبل أن يتم الاتفاق على مثل هذا الترتيب الاقليمي . وفي رأينا أنه ينبغي أيضا عقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الاوسط بعد أن يمثل العراق لقرارات الأمم المتحدة .

واثمة خطر بالغ في أن تؤدي الحرب إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة . ولا تزال القضية الفلسطينية تنتظر إيجاد حل لها بعد ٤٢ سنة من اعتماد القرار الذي يقتضي إنشاء دولتين هما دولة اسرائيل ودولة فلسطينية . وهذه القضية تمثل أطول وأهم نزاع في منطقة الشرق الاوسط . وما لم يتم إيجاد حل لهذه المسألة واحترام الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير فضلا عن حق اسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، فإن الشرق الاوسط سيظل يعاني من عدم الاستقرار لفترة طويلة بعد تسوية النزاع بين العراق والكويت .

وفي هذه الساعة الحرجة ، من الأهمية بمكان أن تستمر الجهود السلمية . ويجب بذلك كل جهد سياسي ودبلوماسي من أجل إنهاء الحرب .

ومن المفارقات التاريخية أن الأسلحة الموجودة في ترسانة العراق تستخدمن الآن ضد الجهات الموردة لها . وتشير مصادر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام إلى أن أربعة أخماس هذه الأسلحة قد تم توريدها من قبل ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن - الصين وفرنسا والاتحاد السوفياتي . ولكن هناك العديد من البلدان الأخرى قد أسممت في توريد هذه الأسلحة أيضا .

ومن الدروس المستفادة من تعزيز القدرات العسكرية في المنطقة ما يدل على ضرورة الحد من تجارة الأسلحة الدولية . واثمة حاجة ماسة لوجود رقابة دولية على تجارة الأسلحة كلها . ويجب على جميع الدول ، المصدرة للأسلحة والمستوردة لها على السواء ، أن تمثل لمتطلبات هذه الرقابة . واثمة درر آخر يستفاد من الخطر البالغ الذي تنطوي عليه الحرب الكيميائية وهو أن الأسلحة الكيميائية يجب أن تدمى إلى الأبد وأن حظراً تاماً على الأسلحة الكيميائية يجب أن يفرض بمورة عاجلة . لقد تم إحراز قدر كبير من التقدم في السنة الماضية إلا أنها لم تتوصل بعد إلى الانجاز السياسي الرئيسي . ولا بد من تحقيق هذا الانجاز الآن فالعالم لا يستطيع أن ينتظر أكثر من ذلك .

وقبل عشرة أيام ، ظهرت الدبابات في شوارع فيلنيوس عاصمة ليتوانيا ، وتم تهديد البرلمان المنتخب بصورة ديمقراطية ، وقتل أناس كانوا يؤمنون بالديمقراطية والانفتاح وحرية التعبير ، أناس ناضلوا ملماها من أجل استقلالهم .

و قبل يومين استخدمت القوة في ريفا عاصمة لاتفيا .

إن السويد ، الدولة المجاورة ، تنظر إلى التطورات الحالية في جمهوريات البلطيق بأسف وملع . فالتدابير التي اتخذتها القيادة السوفياتية المركزية تشير غضبا . ولا يمكن للسويد أن تقبل التدخل الوحشى للقوات السوفياتية كما حدث في ليتوانيا ولاتفيا ، أو محاولتها العنيفة الرامية إلى التدخل في العملية السياسية في جمهوريات البلطيق . وفي رأي حكومتي أن ما حدث يشكل انتهاكا لمبدأ الحق الوطني في تقرير المصير حسبما هو معبر عنه في وثيقة هلسنكي .

إن تصاعد النزاع بين السلطات المركزية وجمهوريات البلطيق يمكن أن يفضي إلى تطورات لا يمكن السيطرة عليها . ولا يمكن لأي طرف من الطرفين أن يستفيد من امتنار تصاعد العنف . واللجوء إلى القوة يتعارض مع الالتزامات التي وافق الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الأوروبية على أنها تشكل المبادئ التوجيهية لأوروبا في المستقبل . ولا يمكن قبول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . واللجوء إلى المزيد من العنف هو أمر ينطوي على عواقب بعيدة المدى بالنسبة للاتحاد السوفياتي وللتطورات التي ستشهدها أوروبا مستقبلا . ويجب إيجاد حل للنزاع بين موسكو وجمهوريات البلطيق بالوسائل السلمية ومن خلال عقد الاتفاقيات .

وعندما يسمح بممارسة العنف العسكري ، وعندما يتم تقييد حرية التعبير والتشكيك في حرية الصحافة ، يصبح من حق العالم أن يتساءل عن الاتجاه الذي يسير فيه الاتحاد السوفياتي . فهل هو اتجاه يبتعد عن الانفتاح و إعادة البناء الاقتصادي ، وعن حقوق الإنسان ، وعن حسن النية على المستوى الدولي؟ وهل هو اتجاه يبتعد عن أوروبا تسودها الديمقراطية والسلم والوحدة؟ وهل هو تراجع نحو مجتمع الماضي المغلق والمنعزل و نحو الحرب الباردة؟

إن الحرب والعنف لا يحلان المشاكل بل إنهم يخلقان المشاكل فحسب .

لقد سبب الحرب ، كما يقول ميشاق الأمم المتحدة ، مأساة مريرة للبشرية . وال الحرب الدائرة الآن في منطقة الخليج تسبب مأساة جديدة للبشرية . لقد تم إنشاء الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من أهوال الحرب . وال الحرب الدائرة الآن في الخليج تعنى الفشل في هذا الخصوص . وهذه الحرب يجب أن تكون حدثا عارضا في الاتجاهات الدولية الإيجابية الجديدة . ويجب علينا الآن ، نحن شعوب الأمم المتحدة ، أن نبذل قصارى جهدنا لإنقاذ الجيل الحالي من أهوال الحرب . ويجب أن نجدد التزامنا بميشاق الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من أهوال الحرب .

الرئيس: أشكر ممثلة السيد على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك السفير مارن بوش .

السيد مارن بوش (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية): السيد الرئيس ، يسرنا أن نرافقكم توجهاً عـمل مؤتمر نزع السلاح . إن سري لانكا والمكسيك تسعـيـان إلى تحقيق أهداف مشتركة في قضـايا نزع السلاح ، وكلا البلدين جـزء من مجموعة البلدان التي دعت إلى عقد المؤتمـر الذي عـقد مؤخراً لبحث تعديل معاـهـدة الحظر الجـزئـي للتجـارـب . واؤـكـد لكم أن بإمكانـكم أن تـعتمدـوا على التعاون الكامل من قـبـلـ وـفـديـ فـيـ أدـاءـ مهمـتـكمـ الـهـامـةـ .

وأـسـحـواـ لـيـ آـنـ أـسـجـلـ اـمـتـنـانـاـ لـلـسـيـدـ جـيـورـجيـ تـشـيرـيلـاـ منـ روـمـانـياـ الـذـيـ تـولـىـ رـئـاسـةـ المؤـتمـرـ فـيـ شـهـرـ آـبـ/ـأـغـسـطـسـ وـقـامـ بـتـنـسـيقـ مـشـاـورـاتـاـ خـلـالـ الفـتـرةـ الفـاـمـلـةـ بـيـنـ الدـوـرـتـيـنـ . كـماـ نـعـربـ عـنـ اـمـتـنـانـاـ لـلـسـفـيرـ مـيـلـجـانـ كـوـمـاتـيـنـاـ ،ـ أـمـيـنـاـ العـامـ ،ـ وـالـسـفـيرـ فـيـسـنـتـيـ بـيـرـاسـاتـفـويـ ،ـ نـائـبـ أـمـيـنـاـ العـامـ .

لـقـدـ حـدـثـ مـنـذـ شـهـرـ آـبـ/ـأـغـسـطـسـ عـدـدـ تـفـيـرـاتـ فـيـ تـكـوـينـ الـوـقـودـ .ـ وـإـنـاـ نـرـحـبـ تـرـحـيـباـ حـارـاـ بـالـمـمـثـلـيـنـ الـجـدـدـ لـلـجـازـاـرـ وـاـسـتـرـالـياـ وـبـلـفـارـياـ وـبـولـيـداـ وـيـوـغـوـمـلـافـيـاـ ،ـ وـنـتـمـنـىـ لـهـمـ كـلـ النـجـاحـ .ـ كـماـ نـعـربـ عـنـ اـمـتـنـانـاـ لـلـمـسـاـهـمـاتـ الـتـيـ قـدـمـهـاـ السـفـرـاءـ السـابـقـونـ لـهـمـ السـادـةـ آـيـتـ شـعـلـاـ ،ـ وـرـيـزـ ،ـ وـكـوـسـتـوـفـ ،ـ وـمـوـجـكـاـ ،ـ وـكـوـسـيـنـ ،ـ وـأـسـحـواـ لـيـ أـيـضاـ أـنـ أـعـربـ عـنـ عـمـيقـ تـقـدـيرـنـاـ لـعـمـلـ وـصـدـاقـةـ السـفـيرـ بـيـتـرـ دـيـيـتـزـيـ .ـ

إـنـاـ نـبـدـاـ الـيـوـمـ الـسـنـةـ الـثـالـثـةـ عـشـرـ لـعـمـلـ مـؤـتمـرـ نـزعـ السـلاحـ وـالـسـنـةـ التـامـعـةـ وـالـعـشـرـينـ مـنـذـ اـنـشـاءـ لـجـنةـ نـزعـ السـلاحـ الـشـامـانـشـرـيـةـ الـتـيـ سـبـقـتـ قـيـامـ هـذـهـ الـهـيـئةـ الـتـفاـوضـيـةـ الـوـحـيدـ الـمـتـعـدـدـ الـأـطـرـافـ بـشـانـ هـذـاـ الـمـوـضـوعـ وـالـتـيـ اـجـتـمـعـتـ فـيـ شـهـرـ آـذـارـ/ـمـارـسـ ١٩٩١ـ .ـ وـفـيـ عـامـ ١٩٩١ـ ،ـ لـنـ يـكـوـنـ الـجـدـولـ الـزـمـنـيـ لـاـجـتـمـاعـاتـ مـؤـتمـرـ نـزعـ السـلاحـ مـخـتـلـفـاـ كـشـيـراـ إـذـ أـنـهـ قـدـ تـمـ اـلـتـفـاقـ عـلـىـ تـقـيـيمـ الـدـوـرـةـ السـنـوـيـةـ وـمـدـتـهـاـ ٢٤ـ اـسـبـوـعاـ إـلـىـ ثـلـاثـ فـتـرـاتـ بـدـلـاـ مـنـ اـثـنـيـنـ .ـ وـلـرـبـماـ كـانـ هـذـاـ الـاـتـفـاقـ هـوـ الـنـتـيـجـةـ الـمـلـمـوـمـةـ الـوـحـيدـةـ لـلـمـشـاـورـاتـ غـيـرـ الرـمـمـيـةـ الـتـيـ اـجـرـاهـاـ مـؤـتمـرـ نـزعـ السـلاحـ فـيـ السـنـةـ الـمـاضـيـ بـشـانـ اـدـائـهـ الـمـحـسـنـ وـالـفـعـالـ .ـ وـلـنـأـمـلـ فـيـ آـنـ يـتـمـكـنـ الـمـؤـتمـرـ هـذـهـ السـنـةـ مـنـ موـاـلـةـ هـذـهـ الـمـشـاـورـاتـ بـفـيـةـ التـوـمـلـ إـلـىـ اـتـفـاقـ بـشـانـ جـوـانـبـ عـمـلـنـاـ الـأـكـشـرـ مـوـضـعـيـةـ .ـ

لـقـدـ بـحـثـ الـمـجـتـمـعـ الـدـوـلـيـ بـالـتـفـصـيلـ خـلـالـ السـنـةـ الـمـاضـيـ مـسـالـةـ فـرـقـ حـظـرـ شـامـلـ عـلـىـ الـتـجـارـبـ الـنـوـوـيـةـ .ـ وـقـدـ أـصـبـعـ مـنـ الـمـمـكـنـ هـنـاـ أـخـيـرـاـ إـعادـةـ اـنـشـاءـ الـلـجـنةـ الـمـخـمـمـةـ بـشـانـ هـذـاـ الـبـنـدـ ذـيـ الـأـوـلـوـيـةـ .ـ وـقـدـ جـرـتـ فـيـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ مـشـاـورـاتـ مـسـتـفـيـضـةـ تـرمـيـ إـلـىـ

دمج النصين اللذين تم اعتمادهما منة تلو منة . وعلاوة على ذلك فإن هذا البند كان في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار موضوعاً لمناقشات مكثفة . وعلى مدى الأسبعين الماضيين ، بحث مؤتمر تعديل معاهدة موسكو بالتفصيل عدداً من جوانب هذه المسألة ، بما في ذلك الجانب المتعلق بالتمضيق على فرض حظر شامل على التجارب . ومن جهة ثانية ، لم يتتسن في عام ١٩٩٠ تحقيق قدر كبير من التقدم في اتجاه إبرام اتفاقية بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية رغم الاجتماعات المستمرة للجنة المختصة المعنية بهذه المسألة والجهود الدؤوبة التي بذلها رئيسها السفير هايليتينيوس من السويد .

وميقوم الوفد المكسيكي على مدى الأسابيع المقبلة بتناول هذه البنود وغيرها من بنود جدول الأعمال . ويقود وفدي ، في بيانه اليوم ، أن يطرق إلى مسألة متواشر ، شيئاً أم أبينا ، على عملنا تأثيراً مباشراً في المستقبل القريب . وأقدم مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح وضرورة التفكير في مدى قابلية ترتيباتنا الحالية للاستمرار . وفي عام ١٩٩١ سيعين على مؤتمر نزع السلاح ، للسنة الثامنة على التوالي ، أن يبحث مسألة توسيع عضويته . وقد نشأت هذه المسألة في عام ١٩٧٨ في الجمعية العامة خلال الدورة الاستثنائية الأولى المكرمة لـ نزع السلاح عندما أجرى رئيسها مشاورات حول عضوية المؤتمر المنعقد حديثاً . وبالنظر إلى الحاجة إلى تعزيز حجم هذه الهيئة التفاوضية ، فإن العديد من البلدان لم تتمكن من الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح وتم الاتفاق على أن تتم مراجعة العضوية في المؤتمر على فترات منتظمة . ونتيجة لهذه المراجعة ، قرر مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٤ "أن عضويته يمكن أن تُزاد بما لا يزيد عن أربع دول" واتفق على أن يسمى أعضاء مجموعة الـ ٢١ دولتين من هذه الدول وأن يسمى الأعضاء من أوروبا الشرقية ودول أخرى دولة واحدة بينما تسمى الدول الغربية دولة أخرى وذلك "من أجل المحافظة على التوازن في عضوية المؤتمر" . وهذه هي العبارة الرئيسية - "من أجل المحافظة على التوازن في عضوية المؤتمر" . ونتيجة للتغيرات العميقة التي حدثت مؤخراً في أوروبا ، لربما سيعين علينا أن نُخفض هذا "التوازن في عضوية المؤتمر" لمزيد من التغيير . إن هذا التوازن الذي تجلّى في البداية في عضوية لجنة نزع السلاح الشمانعشريّة كان نتيجة للحرب الباردة ولم يكن من السهل تحقيقه .

وجميعنا يعلم أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التي خلفت مجموعة من الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة والتي تم إنشاؤها منذ عام ١٩٤٦ فصاعداً: لجنة الطاقة الذرية ، وفي عام ١٩٤٧ اللجنة المعنية بالأسلحة التقليدية ، وكلتاهمما كان يتتألف من الأعضاء الـ ١١ في مجلس الأمن آنذاك وكندا (إذا لم تكن عضواً في المجلس)؛ الدول الخمس الدائمة العضوية والتي أصبحت تمثل الدول الخمس دائمة

للاسلحة النووية - وست دول غير دائمة العضوية (واحدة من أوروبا الغربية وواحدة من أوروبا الشرقية ، وواحدة من الكومونولث ، وواحدة من الشرق الأوسط وأثنان من أمريكا اللاتينية) بالإضافة إلى كندا .

ومع بداية الحرب الباردة وظهور الأخلاق العسكرية في أوروبا (منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو) ، لم تعد عضوية لجان نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة متوازنة جدا . ولربما كان يمكن تصحيف هذا الاحتلال جزئيا في عام ١٩٤٩ لو أن الأمم المتحدة اعترفت بحكومة جمهورية الصين الشعبية . إلا أن عقدين من الزمن انقضيا قبل حدوث ذلك . وبالتالي فإن التفاوض حول اتفاقيات نزع السلاح ، خلال تلك السنوات الأولى التي مرت على قيام الأمم المتحدة ، قد جرى في محافل متعددة الأطراف كانت العضوية فيها صالح الدول الغربية . وفي عام ١٩٥٢ ، قام الجمعية العامة بحل لجنة الطاقة الذرية ولجنة المعنية بالأسلحة التقليدية وأنشأت لجنة وحيدة لنزع السلاح . ومن أجل اختيار أعضاء هذه اللجنة ، تعين على الجمعية العامة مرة أخرى أن تلجأ إلى صيغة "أعضاء مجلس الأمن بالإضافة إلى كندا" .

وفي عام ١٩٥٥ ، سجل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، الذي زاد من ٥١ إلى ٦٠ خلال ١٠ سنوات ، زيادة كبيرة مع انضمام ١٦ بلدا ، بما في ذلك عدة بلدان من أوروبا الشرقية . ونتيجة لذلك فقد تم توسيع لجنة نزع السلاح لتشمل ٢٥ بلدا في عام ١٩٥٧ ، وبعد ذلك بسنة أصبحت العضوية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وفي تلك اللحظة ، لم تعد اللجنة تمثل هيئات تفاوضية بل أصبحت محفلا للتداول بالنسبة للجمعية العامة .

وفي عام ١٩٥٨ أيضا ، أنشأت الجمعية العامة لجنة نزع السلاح العشرية التي كانت العضوية فيها ، وهو ما شجع عليه الاتحاد السوفيتي ، مقسمة بالتساوي بين الحلفين العسكريين الرئيسيين - ٥ أعضاء من منظمة حلف شمال الأطلسي و ٥ أعضاء من حلف وارسو . وبالرغم من هذا التمايل ، فإن اللجنة لم تجتمع على مدى أكثر من سنة ولم تتمكن من تسوية الخلافات بين الحلفين العسكريين ، إذ لم تجتمع إلا في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ١٩٦٠ .

وفي عام ١٩٦١ ، أي بعد سنة من حل اللجنة العشرية ، حيث تطور لم يكن متوقعا: إذ صدر بيان مشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشأن المبادئ المتفق عليها لأغراض مفاوضات نزع السلاح . وفي تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة ، حيث الجمعية العامة هذين البلدين على التوصل إلى اتفاق بشأن تكوين هيئة نزع السلاح الجديدة ، وبعد ذلك بشهر أقرت الجمعية العامة العضوية التالية للجنة نزع السلاح

الشمانعشرية: أعضاء اللجنة العشريّة بالإضافة إلى شمانيّة بلدان غير منحازة أو محاييّة تكون بمثابة جسر بين الحلفين العسكريين مما يسهل الاتّفاق بينهما . وكانت رئاسة اللجنة مشتركة بين الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي ، وقد حثّتها الجمعيّة العامّة على اجراء مفاوضات تستند إلى البيان المشتركة للمبادئ التي وقّعه البلدان . وقد بدأت لجنة نزع السلاح الشمانعشرية عملها في جنيف في آذار/مارس ١٩٦٣ . ولم تشارك فرنسا منذ البداية بسبب معارضتها لقاعدة الرئاسة المشتركة غير العاديّة . وقد اجتمعت لجنة نزع السلاح الشمانعشرية بصورة متقطّعة في الفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٧٨ . وقد تغيّر امّها ليصبح مؤتمر لجنة نزع السلاح عندما تم توسيع عضويتها لتشمل ٣٦ عضواً في عام ١٩٦٩ و ٣١ عضواً في عام ١٩٧٥ مع المحافظة على التوازن بين الحلفين العسكريين وبلدان عدم الانحياز . وقد أعلن وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في بيانه الافتتاحي الذي أدلّ به في ١٥ آذار/مارس ١٩٦٣ أنّ اللجنة هي "نوع من المقطع العرضي لعالم اليوم" . فالمجموعات الرئيسيّة الثلاث للدول ممثلة جميعها هنا: البلدان الاشتراكيّة ، والدول المنتديّة إلى الأحلاف العسكريّة للدول الغربيّة ، والبلدان المحاييّة . كما أنّ اللجنة تعبّر عن مصالح مختلف المناطق الجغرافيّة في العالم" . وأضاف قائلاً:

"لم يسبق أن كانت هناك قط هيئة تفاوضية لنزع السلاح مناسبة على هذا النحو لحل المشكلة التي تواجهها . فاللجنة واسعة بما فيه الكفاية بحيث تكون تمثيلية بالمعنى الكامل للكلمة . وفي الوقت نفسه فإنّها ضيقة بما فيه الكفاية بحيث تعمل بكفاءة دون أن تتخطّى في ماذن مناقشات لا نهاية لها تملّ فيها قضيّة نزع السلاح الحيويّة إلى طريق مسدود" (ENDC/PV.2) .

وفي اليوم نفسه ، قال وزير خارجية الولايات المتّحدة:

"إنني على يقين من أننا جميعاً متفقون على أن هذا المؤتمر يواجه واحدة من المهام الأكثـر إلـاحـاـ وـإـشـارـةـ لـلـحـيـرـةـ منـ بـيـنـ الـمـهـامـ المـدـرـجـةـ عـلـىـ جـوـدـوـلـ أـعـمـالـ الإـنـسـانـ . وـنـحـنـ فـيـ هـذـاـ المـعـنـىـ نـرـحـبـ بـاـشـتـرـاكـنـاـ مـعـ مـمـثـلـيـنـ مـنـ بـلـدـانـ لـمـ تـكـنـ فـيـ السـابـقـ تـشـارـكـ مـشـارـكـةـ وـشـيـقـةـ فـيـ الـمـفـاـوـضـاتـ السـابـقـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـنـزعـ السـلاحـ . إنـ التـارـيـخـ الـمـقـيـمـ لـهـذـهـ الـمـفـاـوـضـاتـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـنـاـ بـحـاجـةـ إـلـىـ مـسـاعـدـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ وـآـرـائـهـ الـجـديـدـةـ . كـمـاـ أـنـ وـجـودـ هـذـهـ الـوـفـوـدـ يـذـكـرـنـاـ أـيـضاـ بـأـنـ سـبـاقـ التـسـلـعـ لـيـسـ أـمـرـاـ يـهـمـ الدـوـلـ الـعـظـمـيـ وـحـدـهـ . فـالـبـلـدـانـ الـوـاقـعـةـ فـيـ كـلـ مـنـطـقـةـ مـنـ مـنـاطـقـ الـعـالـمـ تـوـاجـهـ مـنـازـعـاتـ وـتوـتـرـاتـ خـاصـةـ بـهـاـ كـمـاـ أـنـ بـعـضـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ يـخـوضـ سـبـاقـ تـسلـعـ . وـنـحـنـ لـاـ نـتـعـاـمـلـ هـنـاـ مـعـ صـرـاعـ وـحـيدـ يـشـارـكـ فـيـهـ عـدـدـ قـلـيلـ مـنـ الـدـوـلـ الـكـبـيرـةـ فـحـسـ بـيـنـماـ تـقـفـ بـقـيـةـ الـعـالـمـ مـوـقـعـ الـمـتـفـرـجـ . بلـ إـنـ عـلـىـ كـلـ دـوـلـ مـنـ الـدـوـلـ أـنـ تـسـهـمـ فـيـ تـوـفـيرـ الـأـحـوـالـ الـلـازـمـةـ لـنـزعـ السـلاحـ الـعـامـ بـطـرـيـقـتـهـ الـخـاصـةـ" (ENDC/PV.2) .

وفي البداية كانت المناقش الدائرة في اللجنة الشماعشرية والتي كانت تقودها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بوصفهما رئيس اللجنة مناقشات تجري أماماً بين الحلفين العسكريين . ثم بدأت مجموعة الشماعنية تعمل شيئاً فشيئاً بوصفهما "قوة اعتدال" بين الحلفين في البداية ولكنها أخذت في وقت لاحق تكتسب المزيد من التمامك وتحقق قوتها الدافعة الخامسة بها .

صحيح أن جزءاً كبيراً من المفاوضات كان يجري على المستوى الثنائي (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) أو على مستوى ثلاثي الأطراف مع المملكة المتحدة . وهذا ما حدث فيما يتعلق بمعاهدة موسكو في عام ١٩٦٣ . ولكنه صحيح أيضاً أن أعضاء آخرين في اللجنة ، بما في ذلك مجموعة الشماعنية ، قد شاركوا بصورة مباشرة في صياغة معاهدات ، مثل معاهدة عدم الانتشار في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ . والواقع أنه يمكن القول بأن دور الدول غير المنحازة ودور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عموماً قد نما في لجنة نزع السلاح الشماعشرية . وقد تجلى هذا في التوسعات التي حدثت في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٥ إلا أن استمرار النمو المتماثل لم يعد ممكناً بحلول ذلك الوقت وذلك بسبب حقيقة بسيطة جداً: فمع انضمام هنغاريا في عام ١٩٦٩ ، أصبحت جميع الدول الأعضاء في معاهدة وارسو أعضاء في اللجنة بالفعل .

إن التوسعات التي حدثت في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٥ قد عرّرت عن الحاجة إلى قبول بعض البلدان الهامة من الناحية العسكرية و/أو الاقتصادية . وقد كانت هذه التوسعات أيضاً استجابة لتزايد الضغط من دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة . وهذا هو السبب الذي استدعى السعي إلى تحقيق توزيع جغرافي منصف تقريباً .

وفي عام ١٩٧٨ ، تم إنشاء مؤتمر نزع السلاح هذا وقد تالف من ٤٠ دولة: الدول ١١-٢١ التي أصبحت أعضاء في لجنة نزع السلاح الشماعشرية وللجنة مؤتمر نزع السلاح بالإضافة إلى تسعه أعضاء جدد . إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانوا في ذلك الوقت يتباوون على المستوى الثنائي على مدى عدة سنوات ليس خارج نطاق لجنة مؤتمر نزع السلاح فحسب بل خارج الأمم المتحدة أيضاً . وهذا الاتجاه مستمر ولكنه يبدو أنه قد تغير في السنتين الأخيرتين مع تجدد اهتمام كلا البلدين في الأمم المتحدة والآلية التي يوفرها ميثاقها من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

وما يرجح مؤتمر نزع السلاح حتى الآونة الأخيرة يعمل بطريقة يمكن التنبؤ بها ذلك لأن أعضاءه الـ ٤٠ كانوا منقسمين إلى مجموعات متباينة تقريباً وفقاً للنموذج الذي نشا عن الحرب الباردة: مجموعة البلدان الـ ١٠ من أوروبا الغربية ودول أخرى (٨ دول من منظمة حلف شمال الأطلسي بالإضافة إلى أستراليا واليابان) ، ومجموعة البلدان الـ ٨

من أوروبا الشرقية ودول أخرى (٧ دول أعضاء في حلف وارسو بالإضافة إلى منغوليا) ، والصين ، ومجموعة البلدان الـ ٢١ غير المنحازة أو المحايدة ، بما في ذلك بلدان من إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية فضلاً عن دولتين أوروبيتين (السويد ويوغوسلافيا) .

إن عمل مؤتمر نزع السلاح لا يزال موضع اهتمام عظيم بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى . وقد قامت مت عشرة حكومة بالفعل بتقديم طلبات للانضمام وفي عام ١٩٩٠ حضرت ٣٤ دولة من غير الأعضاء في المؤتمر أعمال المؤتمر بمدة مرأقب .

وقد تم تحليل مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٠ امتداداً إلى خلفية التغيرات العميقية التي حدثت في أوروبا الشرقية . ومن الناحية العملية انتهت وجود منظمة حلف وارسو . ويثير اختفاء هذا الحلف بعض الاستئثار حول مبرر وجود منظمة حلف شمال الأطلسي . وكما بيّنت المناقشات التي جرت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عُقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، فإن البلدان الأوروبية أخذت الآن تبحث عن ترتيبات أمنية جديدة ، عسكرية واقتصادية ، في إطار نهج أوروبي شامل . وعلاوة على ذلك فإن تعزيز اتحاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع ما يتم به من جاذبية متزايدة بالنسبة لبلدان أخرى في المنطقة سيكون له أيضاً تأثير على التجمعات في منظمة الأمم المتحدة بأسرها بما في ذلك في سياق مؤتمر نزع السلاح .

إن انتهاء المجابهة العسكرية في أوروبا قد أخذ يمحو الفوارق بين مواقف البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي من جهة والأعضاء السابقين في منظمة حلف وارسو وغيرها من البلدان الأوروبية المحايدة من جهة ثانية . وماذا عسانا نقول عن البلدان غير المنحازة؟ فهي بلدان غير منحازة إزاء من؟ إن هناك على نطاق العالم كله عملية إعادة تنظيم للأولويات مع التشديد على التنمية الاقتصادية على أساس إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق . كما تجري ، مع وجود استثناءات هامة ، استعدادات للتحول عن اقتصاد الحرب نحو اقتصاد السلم . إن عمليات إعادة التكيف هذه (حتى لا نقول إعادة تنسيق المواقف) باتت واضحة خلال عام ١٩٩٠ في المناقشات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح كما أنها قد وجدت في الجمعية العامة التي عُقدت مؤخراً تعبيراً ملائماً عنها تمثل في حدوث تغيرات مماثلة في الموقف من العديد من المسائل ولا سيما في ميدان نزع السلاح النووي . والواقع أنه يمكن القول أن أحد الجوابات الأكثر إشارة لاهتمام في الجمعية العامة الماضية لربما تمثل في نمط التصويت الذي اتبعته بعض بلدان أوروبا الشرقية . وقد تأكّد هذا الاتجاه يوم الجمعة الماضي في مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي عقد في نيويورك وذلك في التمويه على مقرر بشأن عمل المؤتمر في المستقبل .

ومن الواقع أن "التوازن" في المؤتمر ، وهو توازن يقوم على أساس الحقائق الجغرافية - السياسية والعسكرية التي تعززت في الخمسينات واستمرت حتى الثمانينيات قد اختفى . ففي عام ١٩٥٨ ، أدى الاصرار على الوجود المتماثل للحلفين العسكريين الرئيسيين إلى اعتماد صيغة الـ ٥+٥ في اللجنة العشرينية . إلا أنه بعد أن ثبت أنه من غير الممكن الدخول في حوار بناء ، تمت دعوة ثمانية بلدان غير منحازة أو محايدة في عام ١٩٦٢ إلى "المشاركة في البحث عن حلول لمشكلة نزع السلاح" . وهكذا ظهرت صيغة الـ ٨+٥+٥ في لجنة نزع السلاح الشماعشرية . وفي لجنة مؤتمر نزع السلاح تمت زيادة الأعضاء على أساس صيغة ١٣+٧+٧ ثم ١٥+٨+٨ . وفي مؤتمر نزع السلاح لدولياً الآن صيغة ٣١+٨+١٠ بالإضافة إلى الصين .

إن عالم ما بعد الحرب الباردة لم يعد يتالف من أحلاف عسكرية متعارضة ولا من بلدان غير منحازة سياسياً . ولكنه لا يزال يتعين على العالم ، باشتقاء أوروبا ، أن يتجمع من جديد في مناطق اقتصادية محددة . وهذا ما يوضحه العمل المفطّل به في الاونكتاد ومعاوضات جولة أوروغواي الجارية في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) . وهكذا فإن عدداً من أعضاء مؤتمر نزع السلاح أخذوا يجدون أنفسهم في مركز غير موات على نحو متزايد . وفي الوقت الذي حدث فيه الوحدة الألمانية بسرعة مذهلة وبطريقة لم تكن متوقعة ، أصبح مؤتمر نزع السلاح يواجه حالة تمثل ممتها الأساسية في التقارب السياسي المتزايد فيما بين جميع البلدان الأوروبية تقريراً وفهماً ينطوي عليه هذا الاتجاه من آثار بالنسبة لسائر الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح . وهناك بلدان غير منتمية إلى أية مجموعة ، ومجموعات لم تعد تعبّر عن مواقف جميع أعضائها .

وال المشكلة بالنسبة للبلدان النامية تنشأ عن حقيقة تاريخية أساسية: تعرّيف مبرر وجودها إزاء أوروبا المنقسمة عسكرياً وإزاء شمال مختلف اقتصادياً . ومع اختفاء هذه الانقسامات والاختلافات ، فقدت البلدان غير المنحازة دورها كجسر يملأ بين الحلفين العسكريين . كما أن هذه البلدان لم تعد تشكل كياناً متجانساً في المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف . وهذه المشكلة لا تؤثر على البلدان النامية فحسب ولكن لها أيضاً آثاراً بالنسبة لسائر البلدان غير الأوروبية في مؤتمر نزع السلاح . وفي حين يبدو أن الأوروبيين ، سواء كانوا أعضاء في أحلاف عسكرية أم لا ، قد أخذوا ينجذبون نحو بعض الأهداف المحددة بالفعل ، فإنه لا يزال يتعين على بقية البلدان أن تحدد أهدافها الخامّة بها .

إن التحول عن عالم ذي قطبين إلى عالم متعدد الأقطاب سيكون بطبيعته بالتأكيد . ولن يكون التحول عن الحلفين العسكريين نحو عدة أحلاف اقتصادية تحولاً سهلاً . وسنواجه

لفترة من الوقت عالماً ذا قطب واحد تجلّى وجوده في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخراً فيما يتعلق بالنزاع في الخليج الفارسي . وهذا كله يشكل خلفية المناقشات بشأن توسيع مؤتمر نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، فإن توحيد ألمانيا قد ولد فراغاً رغبت بعض البلدان في ملئه على الفور . وقد سارعت بعض الحكومات إلى ترشيح نفسها لملء هذا الفراغ .

وفي عام ١٩٩١ ، ستكون مسألة توسيع العضوية معروفة على المؤتمر مرة أخرى . وقد وصل مؤتمر نزع السلاح بالفعل ، بمعضويته التي تتألف من ٤٠ بلداً ، إلى الحدود القصوى لحجمه كهيئه تفاوضية . أما إذا استمر في النمو ، فيمكن أن يلقي صير لجنة نزع السلاح . ولهذا السبب نرى أنه من المستصوب ممارسة عملية نقد ذاتي من أجل دراسة ولربما تعديل الطريقة التي نعمل بها ، أي تنظيمنا الداخلي . ولكن هذا لن يكون سهلاً . فكيف سيتطور الوضع في الاتحاد السوفياتي؟ وهل سيتعزز الاتجاه نحو إبقاء الطابع الغربي على بلدان أوروبا الشرقية أو أوروبا الوسطى؟ وما الذي سيحدث لسائر البلدان الأعضاء في تلك المجموعة؟ وهل ستتصبح المجموعة الغربية تجمعاً أوروبياً صرفاً؟ وكيف ستقوم البلدان غير المنحازة والمحايدة "بإعادة تنسيق مواقفها" وما هو الدور الذي يمكنها أن تلعبه في المستقبل؟

عند دراسة مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح ، ينبغي لنا أيضاً أن ننظر في مشاكل ذات طبيعة مختلفة . فهل أن جميع البلدان التي ينبغي أن تشارك في هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ممثلة هنا؟ والجدير باللاحظة أنه في عام ١٩٧٨ ، عندما نظرت الجمعية العامة في مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح في المستقبل ، تمأخذ عدد من العوامل في الاعتبار: الأهمية العسكرية للبلدان ، والمسؤوليات الخاصة التي تتحملها بعض البلدان بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، والدور الذي تلعبه في مجال نزع السلاح ، والبعد الجغرافي ، بالإضافة إلى الاقتراح بأن "الجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح" ، على حد تعبير الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الأولى المكررة لـ نزع السلاح . إلا أنه كانت هناك شكاوى واختلافات . وقد أدى هذا إلى ظهور فكرة دراسة مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح على "فترات منتظمة" . وقد اقترح البعض أن يتم إجراء هذه الدراسة كل ثلاث سنوات بينما رأى البعض الآخر أن التناوب في عضوية مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يتم كل سنتين . وهذا ما يحدث فيما يتعلق بمقاعد الأعضاء الـ ١٠ غير الدائمين في مجلس الأمن . فهل سيكون من المستصوب وضع نظام مماثل في مؤتمر نزع السلاح؟ وكما تبين المفاوضات المتعلقة بالأملحة الكيميائية ، فإن هناك مسائل تحظى أو ينبغي أن تحظى باهتمام عالمي . فكيف يمكن التوفيق بين هذا الاعتبار وال الحاجة إلى البقاء على حجم محدود بغية التمكن تحديداً من التفاوض حول إبرام اتفاقيات؟

ومن الواقع تماماً أن مؤتمر نزع السلاح سيظل يمثل محفلاً لا غنى عنه للتفاوض حول عقد اتفاقات متعددة الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح التي تتسم بطابع عالمي وبالتالي فإنها تحظى باهتمام عالمي . والمسألة اليوم هي: ما هو التوازن الذي ينبغي أن يوجد في المؤتمر بحيث يمثل بحق المجتمع الدولي؟ إن هذا النوع من التحليل يمكن أن يقودنا إلى مناقشة مسائل حساسة إلى حد ما إذ أنه سيعين علينا أن نبدأ بالتساؤل عما إذا كان جميع الموجودين هنا ينبغي أن يكونوا هنا حقاً . ونحن لهذه الأسباب جميعها نعتقد أنه من المناسب أن تتم دراسة هذه المسائل في البداية بطريقة غير رسمية .

لقد بدأ عقد الأمم المتحدة الثالث لذبح السلاح . ومتزامن نهايته مع نهاية القرن وببداية قرن جديد . ونحن مقتضون بأن التغيرات العميقية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية قد وضعتنا معاً على مشارف حقبة جديدة لربما تكون أكثر مدعماً للتفاوض في العلاقات الدولية . إلا أن الحرب المأساوية في الخليج تذكرنا ب مدى هشاشة عملية الانفراج ومدى صعوبة تعزيز السلم والأمن الدوليين . كما أنها تثبت لنا أن المشاكل الإقليمية التي لا يتم إيجاد حل لها في الوقت المناسب يمكن أن تصبح أكثر تعقيداً وأن ما يسمى بالصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبعض البلدان يمكن أن يفضي إلى أعمال غير متوقعة .

فلنأمل أن يتمكن هذا المؤتمر أخيراً من تقديم المساهمة التي يتوقعها الجميع منه . والمسألة ليست مسألة إيجاد طريقة تتبع "اجتياز سنة أخرى" ، أو معرفة ما إذا كان بإمكاننا أن نبرم الاتفاقية بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية في هذه السنة أم لا بينما نقضى الوقت في مناقشة بنود أخرى ونحن ندرك تماماً أننا لن تكون في شهر آب/أغسطس قد حققنا الكثير . فلنعد إنشاء اللجان المخصصة بشأن جميع البنود المدرجة على جدول أعمالنا في الحال مع تجنب إضاعة الوقت دوننا داع . ولنقدم دليلاً واضحاً على إرادتنا السياسية عن طريق إسناد ولايات تفاوضية لهذه اللجان . وهذا هو السبب الذي أشتئت هذه الهيئة من أجله ، وهذا هو سبب وجودنا هنا .

الرئيس: أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو السفير دي ريفيرو .

السيد دي ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالأسبانية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب لكم عن ارتياحنا لرؤيتكم وأنتم تترأسون المؤتمر خلال هذا الشهر الأخير من دورتنا ، وهو شهر مميز بالنظر إلى جهود التنسيق الدقيقة التي يجب بذلها في تنظيم أعمالنا . وإننا على يقين من أن حنكتكم وخبرتكم الواسعة

ستؤشران تأشيرا حاما على اختتام هذه المرحلة بنجاح . وإنني أتعهد بت تقديم كل الدعم الذي قد يلزم تقديمها من جانب وفدي . كما أود أن أسجل عظيم تقديرنا وموعدنا للسفراء مسعود آيت شلال من الجزائر ، وديفيد ريز من استراليا ، وبوجوميل سوجكا من بولندا ، وبيتر ديبيتزي من الجمهورية الديمocratique الألمانية ، وماركو كوسين من يوغوسلافيا . وإننا نأمل لمقاديرهم جنيف والمؤتمرات مناسبة لكى أعرب عن ترحبي الحار ، بالسعادة الشخصية والمهنية . وهذه أيضا فرصة مناسبة لكى أعرب عن ترحبي الحار ، بالنيابة عن وفدي ، بسفيرة منغوليا السيدة بلجنيام ، والسفيرين سميث من الجزائر وموليفان من استراليا . ونتمنى لهم جميعا إقامة سعيدة في جنيف كما نتمنى لهم كل النجاح في أداء مسؤولياتهم .

لقد مُدِّم العالم مرة أخرى منذ ١٧ كانون الثاني/يناير وبالرغم من نهاية الحرب الباردة بنزاع مسلح إقليمي مؤقت ينطوي على أبعاد دولية . فنتيجة لرفع حكومة العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى انسحابه غير المشروط من الكويت ، أدانت بيرو هذا الانتهاك المارخ للقانون الدولي ووجهت ، مع ١٢ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية التي تشكل مجموعة ريو ، نداء من أجل تكثيف الجهود الدبلوماسية بغية إيجاد حل عادل و دائم لهذه الحالة الخطيرة . ومن المفارقات أنه مع بداية بناء نظام دولي جديد في أعقاب انتهاء الحرب الباردة تستخدم الأسلحة مرة أخرى لحل المنازعات بين الدول ولکبح التموجات الجامحة . ومن المفارقات أيضا أنه بينما اخذت أوروبا تستعد أخيرا للعيش في ظل السلام والديمقراطية بعد حروب وتوترات عديدة ، تضطر منطقة أخرى من مناطق العالم لأن تواجه التهديدات غير المتوقعة المتمثلة في حالات الدمار وقدران الأرواح البشرية . ومما لا شك فيه أن الاستجابة المنقطعة النظير من قبل مجلس الأمن إزاء غزو الكويت هي الدلالة الأكثر تشجيعا في هذه الأوقات الجديدة التي نعيشها . لقد رأينا الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يقومون ، وهو ما لم يسبق أن حدث قط ، بتنحية اختلافاتهم الأيديولوجية والاستراتيجية جانيا لكى يردوا على العدوان بمورة مشتركة وفورية . وبهذه الخطوة الرئيسية ، أمكن التغلب على حالة "الغوض الدولية" التي أشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة ، ويجري العمل على التطبيق الكامل لتدابير الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . وبعبارة أخرى ، فإننا الآن أمام حالة سيامية جديدة باتت فيها الامكانيات القانونية للأمم المتحدة متاحة لنا من أجل بناء نظام جديد ، ومفهوم جديد للأمن الجماعي ، أمن يقوم على أساس احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان ، وعلى أساس ممارسة الديمقراطية ، ومكافحة الفقر المدقع ، ومكافحة تهور البيئة ، كما يقوم قبل كل شيء على أساس السعي في الوقت نفسه إلى تطبيق تدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

إلا أن أسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن تتأثر هذه الحقبة الطموحة والواعدة المعلن عنها في ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة من جراء تحويل النزاع الدولي نحو مناطق أخرى تتسم بعدم الاستقرار نتيجة للخصومات التقليدية السائدة في مناطق عديدة من العالم الثالث والتي تتفاقم من جراء عوامل متفجرة مثل الفقر المدقع ، والمديونية الخارجية ، وتدور البيئة ، والانفجار السكاني ، وانتشار الاملاحة والعنف . ولذلك فإن أي نظام جديد لا يمكن أن يتخد فقط شكل الأمن والتعاون بين الشرق والغرب . فالنظام الجديد ، لكي يكون مستقرا ، يجب أن يرمي إلى بناء بيت مشترك للبشرية قاطبة . ولا بد من أن يكون هناك تطوير سياسي لمفهوم الأمن . ويجب أن نقنع بعضنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك أمن قومي دون أمن إقليمي ، ولا يمكن أن يكون هناك أمن إقليمي إذا لم تحقق الأمن العالمي الذي يشمل جميع الدول . فالدول جميعها متراقبة اليوم ولا يمكن لأي بلد أو منطقة تحقيق الأمن إذا لم يكن الأمن قائما على أساس مشترك وعالمي النطاق .

وتشكل تجارة الأسلحة الدولية غير الخاضعة للرقابة عقبة رئيسية تعترض سبيل تحقيق هذا المفهوم الجديد . وقد بيّنت حرب الخليج بوضوح أن سبع الأسلحة لمناطق نزاع متقلبة هو أمر يزيد من حدة الافتقار إلى الأمن وذلك بالنظر إلى الترابط الدولي . وهذا درس صعب بالنسبة للبلدان المصدرة للأسلحة وللمجتمع الدولي بأمره . ومن الدروس الأخرى المستفادة من حرب الخليج أنه ينبغي لنا في المستقبل أن نتحسّن جانباً مفاهيم الأمن الجغرافية - السياسية التي ترمي إلى إقامة توازن قوى بين البلدان في منطقة معينة مع تسليح بعضها ضد بعضها الآخر أو تمكين إحداها من أن تصبح دولة مهيمنة من أجل المحافظة على السلم . إن مفهوم الأمن الإقليمي هذا هو مفهوم خطير جداً ومتقلب إلى حد بعيد . وعلاوة على ذلك فإننا نأمل إلا تؤدي التفطية الإعلامية الحرة التي توفرها وسائل الإعلام فيما يتعلق بشبكات الاملاحة العالمية وادائها المنهل في حرب الخليج إلى ترويج التجارة في هذه الأسلحة أو جعل الحرب مجرد عرض تلفزيوني آخر . وفي الختام ، فإنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج موضوع تجارة الاملاحة الدولية بحيث يكون له دور عملي في المستقبل ولضمان أن يواكب تطور الحقائق الدولية .

وليس من الممكن تصور نظام دولي جديد في ظل سياسات ترمي إلى التطوير المستمر لشبكات الاملاحة الجديدة موجهة نحو التقدير ومتنافسة تنافساً شديداً . إن هذا الحمام لكسب المال يتخطى المبادئ الأخلاقية الأساسية . وأسوأ من ذلك أننا ولمنا إلى حد تصميم وببيع املاحة تتعارض مع أحكام بروتوكولات جنيف لعام ١٩٧٧ . ونحن نؤمن أكثر من أي وقت مضى بالحاجة الاملاحة لقيام المجتمع الدولي باعتماد مدونة قواعد إلخاقية تحكم انتاج وتجارة الاملاحة بغية الحد من الاستخدامات العسكرية للتكنولوجيا الجديدة

إلى الأبد وتضع تجارة الأسلحة لرقابة ديمقراطية مع ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان تحت اشراف الأمم المتحدة . ومن الأمثلة المحددة على المخاطر الجدية التي يمكن أن تحدث إذا ما أخفق هذا المؤتمر والمجتمع الدولي في التصرف ما يتعلق بأسلحة الليزر التي يجري حاليا تحسينها واختبارها . ويغيب الخبراء بأن من الآثار الجانبية لاستخدام هذه الأسلحة ما يتمثل في أصابة ضحاياها بفقدان البصر نهائيا . إن أسلحة الليزر التي كنا نعتقد في وقت من الأوقات أنها من ضروب الخيال العلمي قد تدخل مرحلة التشغيل خلال فترة خمس سنوات ، وتقترن بذلك المماعب الناشئة عن أن نهاية هذا القرن متشهد ظهور أجيال جديدة من هذه الأسلحة تتميز بدرجة عالية من التطور والتعقيد . ولللجنة الدولية للصلب الأحمر تدرك هذا الخطر وقد عقدت ثلاثة اجتماعات للخبراء منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ من أجل بحث ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للقانون الإنساني الدولي ، ولا سيما من زاوية المعاناة التي لا داعي لها . ولهذا القلق الذي تشعر به اللجنة الدولية للصلب الأحمر ما يبرره إذ أنه من المفترض أن يكون الخبراء الاستراتيجيون قد حددوا بالفعل أثر هذه الأسلحة في سيناريوهات الحرب التكتيكية . ويكفي أن نسوق مثال الاتفاق الذي وقعت عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ بشأن منع الأنشطة العسكرية الخطيرة (CD/943) ، وهو اتفاق يحظر استخدامات الليزر التي يمكن أن تضر بالأفراد . ولن يكون من المستغرب في المستقبل أن نشهد جهودا ترمي إلى تشجيع انتاج وبيع أسلحة الليزر محمولة لاستخدامها من قبل السكان المدنيين مما يعرضنا وبعد جنوني آخر من أبعاد ما يسمى بالتقدم التكنولوجي .

لقد كان للتغيرات الرئيسية في العلاقات بين الشرق والغرب والتي انعكست في ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة وفي معايدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا منها أنها كشفت أن مؤتمر نزع السلاح قد تخلف عن مواكبة الأحداث بصورة خطيرة إذ يظهر أنه أكثر ميلا إلى تحويل نفسه إلى هيئة للتداول بدلا من التفاوض حول تدابير محددة متعددة الأطراف لتنزع السلاح . ومن حيث المبدأ ، فإن النهج الإقليمي إزاء نزع السلاح ينبغي إلا يكون متعارضا مع النهج الشامل لهذا المؤتمر . إلا أنه عندما يتم نتيجة للإهمال التخلص من العمل المنمق المتعدد الأطراف ، أو عندما يتم تأخير المفاوضات وتفضيل الاتفاques الإقليمية ، فإن هذا يشكل دلالة أكيدة على وجود خطأ مما إلا إذا كانت هناك رغبة في إلا يسير مؤتمر نزع السلاح في نفع الاتجاه الذي يسير فيه التاريخ .

ومن السهل قبل كل شيء تصور الافتقار المتزايد للصلة بين البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وبعف الأولويات الإقليمية . والمشكلة ليست في أن جدول الأعمال قد أصبح باليه بل هي أن ضعفا واضحا قد أصاب الارادة السياسية الأسلحة التي ألمت أعضاء

المؤتمر للتفاوض حول تدابير لنزع السلاح في إطار البنود الرئيسية الثمانية . وهذا يفسر الشلل المتكرر لقدرة المؤتمر في معالجة معظم البنود المدرجة على جدول أعماله فضلا عن التعدد غير المتوقع للتفاوض بشأن مسألة ملحة مثل مسألة الحظر والتمدير الكاملين للأسلحة الكيميائية .

وتشكل مشكلة أخرى جعلت المؤتمر يتخلف عن مواكبة الواقع العالمي ، وهي مشكلة تتصل بعضويته ويعود منشؤها الأصافي إلى نماذج ماينشيان للحرب الباردة والتقييم الممطعن لأوروبا الذي نشا عن أيديولوجية تقسيم الشعوب حسب الروابط الإثنية والثقافية . ولم يعد من الممكن لهذه الحالة التي باتت الآن من أحداث الماضي أن تستخدم كمعيار للتوزيع الجغرافي للمقاعد في المؤتمر إلا إذا كانا نريد أن نعيش في عالم خرافي .

لقد كانت أوروبا دائمًا المنطقة الأفضل تمثيلا في مؤتمر نزع السلاح . وفي السنة الماضية تم اعتماد ١٦ وفدا من تلك المنطقة تضاف إليها أربعة بلدان من العالم المتقدم تعتبر شريكة لها . إلا أنه من جهة ثانية ، وبالإضافة إلى الصين ومنغoliya ، لم يكن هناك سوى ١٨ بلداً مماثلة من العالم الثالث وهي تشمل أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأسيا وأوقيانيا ، وهي أوسع مناطق المعمورة وأكثرها اكتظاظا بالسكان . ومن الضروري أن نسأل عن مدى صحة القيام ، من الناحية السياسية ، باستبعاد قطاعات هامة من المجتمع الدولي تعاني من العنف يوميا ويمكن أن تشكل مناطق نزاع محتملة . ولهذا السبب فإن وفي يعتقد بأنه لربما قد حان الوقت لإعادة تركيز عمل مؤتمر نزع السلاح وجعل عضويته متباينة مع حقائق عالم اليوم بحيث يمكن أن يصبح أفضل أداة لکبح سباق التسلح ، دون إغفال نزع السلاح العالمي ، وأن يصبح معينا بعمليات نزع السلاح الإقليمية أو الثنائية وبتجارة الأسلحة الدولية .

إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد مؤخرا يعطي مثالا عن الإمكانيات الإقليمية العظيمة لنزع السلاح وتعزيز الأمن التي يمكن فيها لمؤتمر نزع السلاح أن يلعب دور الوسيط إذا ما أردت أن يضطلع بمسؤولية تعزيز نزع السلاح الإقليمي . وكما نعرف جميعا فإن المؤتمر الرابع لاستمرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد وصل إلى طريق مسدود بسبب ظهور نقائضين ، بالرغم من أن الأغلبية العظمى للدول المشاركة كانت تؤيد اعتماد إعلان نهائي . ورغم أنه ينبغي التسليم بأنه قد تم إحراز تقدم في مجالات بالغة الأهمية ، ولا سيما في مجال التحقق ، فإن الاختلاف حول تطبيق المادة السادسة ميجر الدول الأطراف الآن على التوجّه إلى مؤتمر عام ١٩٩٥ بروح بناءة تقوم على التوفيق ، والتخلي عن المواقف المتصلبة أو الشروط المسبقة التي لا تتماشى مع روح المعاهدة ونصها .

إن النتائج المتوقعة لمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب تشكل عاملا آخر ينبع أن يشجعنا على الاعتدال . كما أن التفاوض والتنسيق بين الدول يتطلبان وجود ارادة وجهد يصلان إلى ما هو أبعد من مجرد النوايا الطيبة . ويجب ايجاد ظروف سياسية جديدة تتبع التفاوض في أسرع وقت ممكن حول معاهدة بشأن الحظر التام للتجارب النووية إلى الأبد . ولكن هذا ينبغي أن يعتبر عملية يتعين متابعتها جنبا إلى جنب مع مسألة توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار لا بالتعارق معها ، على لا يغيب عن المبال أن مصدر معاهدة عدم الانتشار بعد عام ١٩٩٥ يعتمد على الكيفية التي يتم بها احترام جميع أحكام هذه المعاهدة . إن هذه الروح البناءة والسعى إلى تحقيق توافق آراء هما اللذان ينبغي أن يشجعا مؤتمرا نزع السلاح على أن يدرج في ولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية حظر استخدام جميع أشكال هذه الأسلحة ذات التدمير الشامل . ومنذ الوقت الذي تم فيه تجسيد مبدأ حظر استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة ، لم يعد في القانون الدولي مكان للحق في الأعمال الانتقامية . والاستثناء الوحيد لهذا المبدأ يتمثل في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها فيه . وما يؤمن أن يتم في هذه السنة تعريف نطاق الاتفاقية المرتقبة على أساس القواعد المحددة في ميثاق الأمم المتحدة .

وإنني آمل أن يتمكن مؤتمرا نزع السلاح في هذه السنة من أن يحقق للمجتمع الدولي نتائج محددة من خلال مفاوضاته . إن حرب الخليج تضمنا أمام التزام بالتوجه إلى الانجاز الفعلي لاتفاقية المتعلقة بالحظر التام للأسلحة الكيميائية . وفي هذا السياق أتمنى كل النجاح للسفير باتزانوف الذي سيتولى رئاسة اللجنة المخصصة ، واتعهد له بالتعاون الكامل من قبل وفدي .

الرئيس: أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وبهذا اختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم . فهل يوجد أي عضو آخر بالإلاء بكلمة؟

أود الآن أن أعطي الكلمة للأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، السفير كوماتينا ، الذي ميدلي ببيان فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للمؤتمر .

السيد كوماتينا (الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة): إننا مكلفو من قبل الجمعية العامة ، ضمن القيود المالية القائمة ، بإن نبلغ المؤتمر بالخدمات التي متوفّر له . وستخضع للمؤتمر ، كما في الدورات السابقة ، ١٠ جلسات في الأسبوع تتحمّل لها خدمات كاملة ، و١٥ جلسة في الأسبوع

تتاح لها خدمات كاملة خلال دورات الفريق المعنى بالظواهر السیزمیة . وبعبارة أخرى ، فإنه ينبغي لنا أن تكون قادرین على عقد جلستین يومیتين تتحا لھما خدمات كاملة طوال دورة عام ١٩٩١ ، وجلسة يومیة إضافیة عندما يكون الفريق المعنى بالظواهر السیزمیة منعقدا .

ومع مضي المؤتمر في أعماله ، قد يكون من الضروري عقد جلسات للهيئات الفرعية تلي جلسات مائير اللجان أو الأفرقة العاملة . وقد أدت هذه الممارسة في الماضي إلى منع هدر الموارد المخصصة في الحالات التي لم تستخدم فيها بالكامل الساعات الثلاث الكاملة المخصصة لكل جلسة . وفي هذا الخصوص ، من المهم أيضا مراعاة دقة المواعيد في بدء جلسات المؤتمر . وأود إعلامكم أننا لا نستخدم جميع الخدمات المخصصة لنا . ففي عام ١٩٩٠ ، فقد المؤتمر وهیئاته الفرعية ما مجموعه ٣٥٨ ساعة من الخدمات الكاملة .

ومن المفهوم أيضا أن الجلسات التي تتحا لھا هذه الخدمات لا يمكن أن تعقد في المساء أو خلال عطلات نهاية الأسبوع .

كما أود أن أذكر بأن التدابیر التي قبلها المؤتمر في الاجتماع غير الرسمی الذي عقد في ٢٢ نيسان / ابریل ١٩٨٦ فيما يتعلق بالوثائق لا تزال سارية . ومن أجل تنفيذ هذه القرارات وتحقيق وفورات في كلفة الوثائق ، يتعین تقديم جميع الورقات في وقت مسبق بما فيه الكفاية .

الرئیس: أشكر الأمین العام للمؤتمر والممثل الشخصی للأمين العام للأمم المتحدة على بيته . ولعلمک تذکرون أن الأعضاء قد وافقوا ، خلال مشاوراتنا ، على الترتیبات التي بينها السفير كوماتينا . ولذلك فإن المؤتمر سيمضي في أعماله تبعا لذلك .

وقبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أدعو الأعضاء إلى تجديد مشاوراتهم بشأن المسائل التنظیمية التي لا تزال معلقة بحیث يتضمن لنا في جلستنا العامة التالية أن نتوصل إلى توافق آراء حول بعض هذه المسائل على الأقل .

ليست لدينا أية أعمال أخرى لهذا اليوم ولذلك فإنني أرفع الان هذه الجلسة العامة . وستتعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمرا نزع السلاح في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٤ كانون الثاني / يناير .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.578
24 January 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والسبعين بعد الخمسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد و. ربابورترام (سريلانكا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة

لمؤتمر نزع السلاح .

لم يطلب أحد الكلمة اليوم . وأود قبل الانتقال إلى بعض المسائل التنظيمية أن أسألكم عما إذا كان هناك من يرغب من بين الأعضاء في التحدث في هذه الجلسة العامة .

وحيث أنه لا يوجد من يرغب في ذلك ، فإني أود أن ننتقل إلى عمل اليوم . لقد استكملت مشاوراتي حول جدول الأعمال وبرنامج العمل لدوره ١٩٩١ . لذلك فإني أود عقد جلسة غير رسمية للمؤتمر لاعرض عليكم نتائج المشاورات ، وكذلك لأبلغكم بمسألة إعادة إنشاء بعض الهيئات الفرعية وأمور أخرى . فإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فإني سأعلق الجلسة العامة ونستأنف عملنا في جلسة غير رسمية بعد خمس دقائق .

علقت الجلسة في الساعة ١٠/١٥ واستؤنفت في الساعة ١٠/٣٥

الرئيس: أعلن استئناف الجلسة العامة ٥٧٨ لمؤتمر نزع السلاح .

نستقل الآن إلى إعطاء الصفة الرسمية للاتفاقات التي توصلنا إليها في الجلسة غير الرسمية التي عقدت اليوم .

وأعرض على المؤتمر اعتماد الوثيقة CD/WP.397 ، التي تتضمن مشروع جدول أعمال وبرنامج عمل لدوره المؤتمر لعام ١٩٩١ . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، فإني سأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا المشروع .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس: انتقل الآن إلى الوثيقة CD/WP.398 التي تتضمن مشروع مقرر بشأن إعادة إنشاء اللجنة المختصة بشأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين السدول غير الحائز للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . فإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فإني سأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس: منبئاً الآن الوثيقة CD/WP.399 ، التي تتضمن مشروع مقرر بشأن إعادة إنشاء اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية . هل أعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر؟ لا أرى أي اعتراض .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس: فيما يتعلق ببإعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة ، أدعوا المؤتمر إلى تعيين السيد أنغوس روبرتسون من كندا رئيساً لها . وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود أن أقدم للسيد روبرتسون تهنئة المؤتمر بتعيينه رئيساً لللجنة المخصصة وأرجو له النجاح في الأضطلاع بمسؤولياته .

وفيما يتصل بالبند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاعسائية" ، فإني أرغب ، كما أشرت إلى ذلك في الجلسة غير الرسمية ، في أن اقترح أن نراعي أنه كلما كان من المناسب أن يتناول المؤتمر هذا البند من جدول الأعمال وفي ضوء أولويات المؤتمر القائمة ، ينبغي له أن يبقى قيد الاستعراض ، والاستعانت بالخبراء عند الاقتضاء ، مسألة حظر استخدام وانتاج هذه الأسلحة ومنظوماتها ، بهدف وضع توصياته عند الضرورة بشأن إجراء مفاوضات محددة حول الأنواع التي يتم تعيينها من هذه الأسلحة .

وليست هناك مسائل أخرى للنظر فيها في هذه الجلسة العامة . لذلك أود رفع الجلسة . وستنعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر سبع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ كانون الثاني/يناير ، الساعة العاشرة صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

CD/PV.579
29 January 1991
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والسبعين
بعد الخمسائة

المعقدة في قصر الامم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ، ٣٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد و. رسابوترا (سريلانكا)

الرئيس: (الكلمة بالإنكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة

لمؤتمر نزع السلاح .

لا يوجد متحدثون على القائمة لهذه الجلسة العامة . لذلك أود أن أسأل عما إذا كان هناك من يريد التحدث من الأعضاء إلى المؤتمر في هذه المرحلة . وأرى ممثل كندا الموقر يبني رغبته في الكلام ، ولذلك أعطي الكلمة للسيد روبرتسون .

السيد روبرتسون (كندا): (الكلمة بالإنكليزية) رأيت من المناسب ،

نظراً لأن هذه هي الجلسة العامة الأولى التي أتمكن من حضورها في دورتنا الجديدة هذه ، أن أتحدث قليلاً عن انتخاب كندا ، ممثلاً في شخصي لرئاسة اللجنة المختصة للأسلحة الاعسائية ، وهو شرف لي ولوفد بلادي . وأود أن اعتذر لعدم التمكن من الحضور من قبل ؛ فقد كنت في مالطا لحضور اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يتعلق ، من غريب الصدف ، بموضوع التنمية السلمية للمنازعات ، وقد عدت منذ أقل من ٤٨ ساعة ، وهذا هو سبب عدم إمكان حضوري قبل ذلك .

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد للمؤتمر أنني سوف استخدم كل طاقة ممكنة في السعي لتحقيق التقدم لعملنا بشأن بند جدول الأعمال المخصص للأسلحة الاعسائية ، واعتقد أننا محظوظون جداً أن نلقى من جانب الأمانة مساعدة السيدة كنسترا والسيدة كومينز . وأعتقد أن المفاوضات والمناقشات حول مسألة تشكيل المكتب واختيار رئيس الفريقين التقليديين لا تزال مستمرة ، ومن الجلي أن مساعدة المكتب الذي سوف يتم اختياره ستكون على نفس القدر من الأهمية لتقديم عملنا ، لكن بالطبع فإن دور الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي تشارك في هذا العمل سيكون هو العامل الذي تحدد ما إذا كان سنتقدم في هذا العام أكثر مما فعلنا في الماضي ، ولا بد لي من أن أعترف بأن تقدمنا لم يكن سريعاً بشكل خاص . ويبدو للمرة من الخارج أن فرض تحقيق التقدم أصبحت طيبةمنذ أن تمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق مبكر سواء بشأن ولاية أو رئاسة اللجنة المخصصة للأسلحة الاعسائية ، لكن كلنا نعلم أن الوضع ليس بهذا الشكل . إن المواضيع التي نتصدى لدراستها صعبة ، وفي بعض الحالات مشيرة للجدل ولا يرجع أن تكون أيسراً الآن مما كانت عليه من قبل . غير أنه يبدو لي والحالة هذه أن هناك بعض الإمكانيات التي تسمح بالفعل بتحسين الوضع - أذكر هذا بصورة عابرة فقط لكي أتحدث شأنه معكم في وقت لاحق . وقد كانت إحدى المسؤوليات في ١٩٩٠ أننا اعتدنا الاجتماع مبكراً في أيام الاثنين . فذلك لم يكن يتعارض مع المشاورات الأسبوعية غير الرسمية حول الأسلحة الكيميائية التي يجريها أحد أفرادنا ، مما حرم مناقشات الأسلحة الاعسائية من بعض المدخلات التي تقدمها وفود أصغر كان يمكن أن تكون ذاتفائدة وحسب ، وإنما يبدو لي على أي حال أن صباح الاثنين ليس بالضرورة هو الوقت الذي تكون

فيه جميرا في أفضل حال ومستعدين للعمل بشكل منتج كما يجب أن تكون ، لذلك فإن من بين أهدافي التشاور مع فريق المنسقين والأمانة لدرامة إمكانية التوصل إلى اتفاق بطريقة مرضية للجميع على وقت ملائم بدرجة أفضل للعمل في مجال الأسلحة الاعساعية . وأذكر قبل أن أختم هذه الملاحظات إمكانية أخرى هي أننا لم نعقد في العام الماضي لأسباب متنوعة القدر الكافي من الجلسات ؛ فقد بلغ إجمالي عدد الجلسات ١٩ جلسة ، منها ٤ للجان المخصصة ، و٨ للفريق ٦٧ للفريق ٢٦ . أما في ظل النظام الجديد المقرر لعام ١٩٩١ ، والذي يتضمن توزيعها لعملنا على ثلاث دورات ، ستتاح لنا على الأقل فرصة عقد ما يصل إلى ٣٥ جلسة ، وحتى إذا لم نصل إلى تحقيق هذا الهدف ، فإن ذلك قد يتيح لنا أن نقوم بعمل أكبر على مدى هذا الوقت .

الرئيس: أشكر ممثل كندا الموقر ، وأود أن أسألك عما إذا كان هناك
أعضاء آخرون يرغبون في التحدث إلى المؤتمر . أرى أنه لا يبدو ذلك .

والآن أرغب في الانتقال إلى عمل اليوم . أريد إبلاغكم بأن تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، الذي يفطري أعمالها بين الدورتين سوف يتاح في الوثيقة CD/1046 لمناقشته في جلستنا العامة القادمة في يوم الخميس . وفي هذه المناسبة ، سيتولى رئيس اللجنة المخصصة السفير هلتنيوس من السويد تقديم التقرير . وصادعو المؤتمر في جلسة المؤتمر العامة القادمة ، المقرر عقدها يوم ٧ شباط/فبراير إلى اعتماد التقرير الوارد في الوثيقة CD/1046 . وفيما يتصل بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة ، التي أؤمننا بها باعتبارها مسألة ذات أولوية في تقرير اللجنة عن دورة ١٩٩٠ ، فإني أوصي مشارواتي حول ولاية اللجنة المقبلة . ويحدوني الأمل في أن يكون بوسعنا الاتفاق قريبا على إعادة إنشاء هذه الهيئة الفرعية بحيث يمكن أن تستمر المفاوضات حول "النحو المتداول" دون إبطاء .

وعلاوة على مشارواتي حول تعيين ولاية للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، أتابع مع المنسقين استعراض الوضع فيما يتعلق بإعادة إنشاء الهيئات الفرعية الأخرى . وسائلفكم بمجرد استكمال هذه المشاورات .

وأود قبل رفع هذه الجلسة العامة أن أحيطكم علمًا بأننا قد تلقينا ٣٤ طلباً من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر وهيئاته الفرعية . وقد جرى في يوم الخميس الماضي تعميم آخر طلبات وردت إلينا وذلك لإعلام الأعضاء بها . وبالنالى ، فإنه سيكون بوسعنا البت في تلك الطلبات في جلستنا العامة القادمة التي متancock في يوم الخميس القادم . وتذكرون أنني شرحت من قبل الإجراءات التي تتبع في هذه المناسبة ، وهي مماثلة لما اتبعت في العام الماضي . وقبل أن أعرض على المؤتمر

مذكرة الرئيس مع كل الطلبات لكي يتخذ إجراء بشأنها ، سوف نعقد جلسة غير رسمية لدراسة تلك المذكرة . وبعد ذلك سنتأنف الجلسة العامة ونتخاذل الإجراءات المناسبة .

وليست هناك مسائل أخرى لهذا اليوم ، واعتمد الان رفع هذه الجلسة العامة .
وموف تنعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢١ كانون الثاني/يناير ، في الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.580
31 January 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثمانين بعد الخمسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الساعة
١٠٠٠

الرئيسين: السيد و. راسابوترام (سريلانكا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٨٠ لمؤتمر نزع السلاح . يوجد على قائمة المتحدثين التي لدى اليوم اسم ممثل السويد الذي سيتحدث بومفه رئيساً للجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ليعرف تقرير اللجنة عن أعمالها خلال فترة ما بين الدورتين ، علاوة على اسم ممثلي هولندا وكندا . وما أن نصل إلى نهاية قائمة المتحدثين ، سأغلق الجلسة العامة وأعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر للنظر في الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعماله . ومنستاند فيما بعد الجلسة العامة لمواصلة بحث هذا الموضوع .

وأان أعطي الكلمة لرئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية، السفير هيلتنبيوس من السويد ، الذي سيقدم تقرير اللجنة المختصة الوارد في الوثيقة CD/1046 .

السيد هيلتنبيوس (السويد): يشرفني أن أقدماليوم تقرير اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية (CD/1046) .

وكما تذكرون ، قرر المؤتمرب في آخر جلسة للجزء الصيفي من دورته بأنه ينبغي للجنة المختصة أن تعقد مشاورات مفتوحة العضوية في الفترة من ٣٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . تليها دورة محدودة المدة خلال الفترة من ٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

ونتيجة لتلك الاعمال التي جرت ما بين الدورتين ، فإن التقرير السابق الذي قدم إلى المؤتمر في آب/أغسطس من العام الماضي (الوارد في الوثيقة CD/1033) قد عدل تعديلاً كبيراً . فقد صفت وثائق عديدة جديدة ، ونقلت أجزاء من النص السابق من التعديل الثاني إلى التعديل الأول ، وهكذا فإنها تشكل الان جزءاً مما يسمى "النص المتعدد" . وفضلاً عن ذلك ، فإن ذلك الجزء من "النص المتعدد" الذي يتضمن مواد الاتفاقية قد حرر بشكل يجعله أكثر ترابطاً وقابلية للقراءة .

ولقد عولجت في عام ١٩٩٠ القضايا السياسية التي تدخل في صياغة الاتفاقية المقبلة إلى حد أكبر كثيراً من ذي قبل . وقد تم ذلك بعده طرق . وقد بذلك أشمل الجهود في المشاورات المفتوحة العضوية بشأن الأمن غير المنقوص والانضمام العالمي . ولا يمكنتناول اتفاقية بهذا الحجم على أساس تجزيئي فحسب . ومن الضروري كذلك القاء نظرة شاملة على السياق السياسي وعلى العلاقة المتبادلة القائمة فيما بين الأجزاء المكونة للاتفاقية . وقد اتضح من المشاورات أنه يجب أن تكون الاتفاقية فعالة وغير تمييزية لكيما تكون جذابة بشكل كاف . ويجب أن يعتبر الانضمام إلى الاتفاقية ميزة وبالمثل ، يجب أن يكون البقاء خارجها أمراً غير جذاب . وأعتقد أن المشاورات المفتوحة العضوية بشأن هذه الأمور قد زارت من تفهم القضايا ذات الصلة ، وبذلك

فيما مهدت الطريق من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها . كما أنها فتحت باب المناقشة حول ما يمكن عمله في هذه المرحلة للتشجيع على الانضمام إلى الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن بواسطة إعلانات النوايا ، والمبادرات الإقليمية ، إلى آخره .

ويرد الملخص الذي أعددته للمناقشات المفتوحة العضوية عن الأمن غير المنقوص والانضمام العالمي في التذييل الثاني من تقرير اللجنة . وفي هذا السياق ، الاختلط بارتياح خاص زيادة عدد الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي تشارك في المفاوضات . وهذا يبشر بالخير فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتفاقية مستقبلا . والمبادرات الإقليمية المفطلع بها والمزمعة تشكل أمثلة أخرى للمساهمة البناءة في هذه المساعي .

كما عملنا بنشاط كبير في هذه السنة المنصرمة في قضايا التحقق . ففضلاً عن النظر في هذه القضايا بنشاط في أحد الأفرقة العاملة ، والتي أسفر عن بعض النتائج الملجمة الهامة والتي ساعدت إليها بعد دقيقة ، فقد بذل جهد ناتج عن تمكيم على معالجة مشكلة التتحقق بالتحدي ، أو - حسبما أفضل تسميتها - التتحقق بناء على طلب . وقد قدمت مشروعًا للمادة التاسعة لقرار ترحيباً من عدد كبير من الوفود ونوقشت بشكل واسع ومكثف . بيد أنه ثبت أن من غير الممكن التوصل إلى اتفاق حول هذه المادة . وبالطبع فإن تسوية هذه المشكلة السياسية الطويلة العهد المتملة برزن أساس في الاتفاقية كان سيكون انجازاً كبيراً ، ولكن في رأيي أنه ليس هناك ما يدعو إلى فقدان الهمة إلى حد بالغ من جراء هذه الحالة . والمشاكل المتبقية معروفة ومفهومة من قبل جميع الوفود بشكل أفضل حاليا . وهذه مرحلة يجب علينا أن نمر بها لكي نجز الاتفاقية.

ومن المثير للاهتمام في هذا المدد أن نلاحظ الجهد المبذول بشأن عمليات التفتيش الاختباري بناء على طلب ولذلك لتوضيح المشكلات التي تواجهه والبحث عن حلول لها . وستكون اللجنة ، في الواقع الأمر ، في وضع أفضل من ذي قبل لجسم هذه القضية عندما يعاود النظر فيها .

ويبدو أن المشاورات المفتوحة العضوية بشأن المجلس التنفيذي قد أكدت بمفهـة عـامة سـلامـة ما يـوجـدـ من أحـكامـ في التـذـيـيلـ الأولـ ، فيـ حينـ يـبـدوـ أنـ قـضـيـتـ تشـكـيلـ المـجـلسـ وإـجـرـاءـاتـ اـتـخـادـ القرـاراتـ ليـسـتاـ جـاهـزـتـينـ للـحلـ بـعـدـ .

وإلى جانب المعالجة الكاملة للقضايا السياسية الجوهرية الرئيسية التي أجملتها للتو ، فقد تحقق تقدماً كبيراً بشأن عدة قضايا يرد وصف لها حالياً في "النـسـمـةـ المتـجـدـدـ" الجـديـدـ . ولا يـجـبـ لـخـيـبةـ الـأـمـلـ بشـانـ عدمـ الـاتـفـاقـ عـلـىـ قـضـاـيـاـ رـئـيـسـيـةـ قـلـيـلـةـ انـ

تحجب الانجازات الكبيرة والملموسة التي تحقق في الافرقة العاملة الثلاث وتلك التي حققتها "أصدقاء الرئاسة".

فقد تلقينا من "الفريق العامل الف" نما جديدا ونهائيا عن عمليات التحقيق في ادعاء استخدام الاملاحة الكيميائية ، وتم التنسيق بينه وبين الإجراءات المتاحة للأمين العام للأمم المتحدة ، وأدرج حاليا في البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد تم القيام بعمل متطلب جهداً في الفريق العامل الف أسفر عن أحكام سهلة القراءة بشأن التتحقق ، أهم ما في الأمر هو أنها قابلة للتنفيذ ، وهي ترد في مرافق المادتين الرابعة والخامسة . وفضلا عن ذلك ، فقد تم تنسيق هذه الأحكام وأحكام مماثلة ترد في مرفات المادة السادسة مع الأحكام الواردة في البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش . وأود أنأشكر السيد ساهبانز لما قدمه من مساهمات في تحقيق هذه النتائج الهامة .

واستطاع الفريق العامل باء أن يضمن في "النص المتجدد" نظاما كاملا لتدمير الأسلحة الكيميائية وكذلك لتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية . وأود أنأشير إلى أن ممثلي جميع المجموعات كانوا يعتبرون هذا الأمر قبل دورة ١٩٩٠ احدى العقبات المعلقة الرئيسية . وقد تم التغلب عليها الان ، وإنني لأشكر بوجه خاص السيد ميربورغ على قدرته الابداعية وعلى جودة العمل المنجز ، كما استطاع الفريق العامل باء أن يزيد تفاصيل الجداول الواردة في المرفق الخامس بالمواد الكيميائية وأن يستكمل الطرائق الخاصة بتعديل الجداول والمبادئ التوجيهية . وعلاوة على ذلك ، تحقق تقدم كبير بشأن قضية العقبات . وقد أدرجت أيضا في التذييل الثاني مواد هامة للغاية عن التركيزات المنخفضة وعن "الاستعمال المقيد" للمواد الكيميائية المدرجة .

وفد تقدم الفريق العامل جيم كشيرا في بحث قضايا كان معظمها يعتبرها مشاكل معلقة رئيسية . ونحن مدینتون على وجه الخصوص للدكتور كروتسن لدأبه وحماته . ورغم أن حلولاً لقضايا التعديلات وتسوية المنازعات والتداريب الرامية إلى تمحیح وضع ما وضمان الامتثال ، بما في ذلك الجزاءات المدرجة حاليا في التذييل الأول لم توضع بعد في مورتها النهائية ، فإن كل منها يتکل تقدماً كبيراً ، ليس فقط من الناحية التقنية وإنما من الناحية السياسية أيضا . وأخيرا ، تشكل المادة المتعلقة "بالجوانب المالية للمنظمة" ، والواردة حاليا في التذييل الثاني ، أساساً قيمة جديدةً لمواصلة العمل المتعلق بقضية هي موضوع اهتمام بمقدمة رئيسية .

استمرت المشاورات المفتوحة العضوية بشأن المادة العاشرة "المساعدة والوقاية من الأسلحة الكيميائية" خلال فترة ما بين الدورتين . وقد تحقق مزيد من التقدم في هذا الصدد ، وفي رأيي أن الاتفاق بشأن هذه المادة الهامة أصبح في

المتناول . وقد أصدرت ورقة من الرئيس (CD/CW/WP.324) كأسان لمواصلة العمل . وإنني ممتن للغاية بالفعل للسفير غارسيا موريتان من الأرجنتين ولناته السيد بارييس ، للعمل البناء والمبشر بالخير للغاية الذي تم الاضطلاع به بشأن هذه القضية .

وفي رأيي أن المادة الحادية عشرة جزء هام آخر من الاتفاقية . وقد أجريت مشاورات خاصة حول هذه المادة أثناء السنة باكملها ، كما عقدت أيضاً أثناء الفترة الأولى ما بين الدورتين مشاورات مفتوحة العضوية حول هذا الأمر . ولا يوجد بعد أي اتفاق بهذا الشأن ، إلا أن عدد الوفود التي لديها تحفظات بشأن إدراج مشروع النمو المتعلق بالمادة في التذييل الأول قد تناقض كثيراً .

وأصبحت مشكلة الأسلحة الكيميائية القديمة أفضل تحليلاً الآن من ذي قبل ، غير أن حلها لا يزال يمتنع علينا . ولدي انطباع بأن اقامة مزيد من الاتصالات على أساس شنائي بين بعض البلدان التي لديها اهتمام بهذا الشأن بوجه خاص سيكون ضرورياً قبل أن يصبح بالإمكان العثور على حل ملائم ومقبول بصفة عامة في السياق المتعدد الأطراف . وإنني لممتن للسفير مورييل لما بذله من جهود وقدمه من مساهمات كمديق للرئاسة في هذا الميدان المعب . وتتضح نتيجة العمل الذي تم بهذا الشأن في التذييل الثاني .

ويسعدني أن أبلغكم أن مشكلة الولاية وتحديد الأسلحة قد أصبحت هذا العام أقرب للحل . وقد أدرج في التذييل الأول نص جديد عن "التعهدات العامة" في المادة السابعة . ولا تزال توجد إشارات قليلة إلى هذا المفهوم في "النهر المتجدد" ، غير إنني على اقتناع بأنه يمكن معالجتها بدون صعوبة بالغة بعد أن اتفق الآن على التعهدات العامة . ويرجع ذلك إلى العمل الفعال الذي قام به السفير ريو والسيد موريسي من استراليا اللذان أجريا مشاورات عن هذه القضية بالنيابة عنّي . وأود أن أعرب عن شكري الحار لمساعيهما الناجحة .

وعلى الرغم من أنه قد ركز تركيزاً كبيراً على الجهود التي بذلت هذا العام لمعالجة القضايا السياسية ، فإن هذا لا يعني أن المسائل التقنية قد أهملت . وقد سبق لي أن قدمت تقريراً عن العمل الذي قام به الفريق العامل باء والنتائج الهامة التي أنجزها . وبالاضافة إلى ذلك ، عولجت مشاكل تقنية عديدة في الفريق التقني المعنى بالأجهزة برئاسة الدكتورة راوتيyo القديرة ، وأود أن انتهز هذه الفرصة لشكرها مرة ثانية على مساهماتها الهامة في أعمال هذه السنة .

لقد قام عدة مقاوضين وخبراء بوضع مشروع اتفاقية بدقة شديدة على مدى عدة سنوات . وقد أصبح المشروع تدريجياً صعب القراءة إلى حد ما بسبب تناقضات في التسميات والترقيم واستخدام النقط والالفوامل ، إلى آخره . ولذلك رئي أنه يتعمّى

إعداد النمالي للنشر . وشرع فريق مفتوح العضوية بقيادة د. سانتيسون من وفد بلادي في هذا العمل أثناء فترة ما بين الدورتين ، وقد تم الآن إعداد جزء "النم المتجدد" الذي يحتوي مواد الاتفاقية للنشر . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد عمت في ورقة عمل CD/CW/WP.323 المبادئ التوجيهية الخاصة بـأعمال الإعداد للنشر المستقبلة وكذلك قائمة بعض القضايا المتعلقة الخاصة بالإعداد للنشر .

وحيث أن تنفيذ الاتفاقية المستقبلة سيتوقف أيها على التعاون مع الصناعة الكيميائية ، فإن الاتصالات بممثلي الصناعة لها أهمية خاصة . وقد وفرت اجتماعات اللجنة المخصصة مع ممثلي الصناعة إطاراً لمناقشات متعمقة لبعض القضايا الموضوعية المتعلقة بالتحقق والتوازي التقني . ويبدو أن الدبلوماسيين ورجال الصناعة قد اكتسبوا فيما أفضى لمدركات واهتمامات كل منهم مما كان عليه الحال في السنوات السابقة .

وليس من الممكن إجراء مفاوضات لها هذا الطابع المعقد بدون دعم من أمانة مختمة ذات كفاءة . واللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية محظوظة بما فيه الكفاية لأن هذا الدعم يتتوفر لها . وإنني مدين بوجه خاص للسيد بن اسماعيل أمين اللجنة منذ عهد طوبيل والذي يصعب أن نوفيه حقه في تقدير مساهماته في عملنا في السنة الأخيرة وعلى مدى عدة سنوات سابقة . ولقد قام بمساعدته ببراعة كل من الانسة ماركابيو والانسة داربي والصيادة رو ، وأود أن أوجه لهنّ جميعاً شكري الحار أيها . وقد ساهم أعضاء آخرون في الأمانة كذلك بطريقة هامة . وإنني أفكر بشكل خاص في المترجمين الشهريين والتحريريين . إنني ممتن لهم جميعاً لما قاموا به من عمل ولتقديمهم وتعاونهم في مسعانا المشترك .

لقد عمل وفدي بكل حقداً للمساعدة في الجهود التي تدخل في نطاق رئاسة من هذا النوع . فلدي كثير من المعاونين الأكفاء الذين أعدوا الأماكن لمعظم المواد التي قدمتها إلى اللجنة - السيد مولاندر و د. سانتيسون و د. لاو والسيد غيرو و د. ران والسيد غرينشتاد . كما أعرب عن امتناني أيضاً للسكرتيرات العاملات في بعثة بلادي واللاتي تحملن عبء انتاج تلك المواد .

لقد أشرت في مستهل كلمتي إلى الإطار السياسي لهذه المفاوضات . واسمحوا لي بأن أختتمها بالعودة إلى هذا الجانب . فيبوسعنـا أن نفعل الكثير داخل هذا المؤتمر كيـما نأخذ الجوانـب السياسية في الحسبـان عند مـيـاغـة الـاتـفـاقـية بـطـرـيقـة تـجـعلـها جـذـابـة بما يـكـفي لـتحـقـيقـ الانـضـمامـ إليهاـ علىـ نـطـاقـ وـاسـعـ ، قد يكونـ حتىـ عـالـمـياـ . ولكنـ دـعـونـا لاـ تـفـقـدـ ، فـيـ بـحـثـناـ عـنـ حلـولـ مـثـالـيـةـ حـسـنـةـ الإـعـدـادـ ، أـثـرـ الـاحـدـاثـ الـاخـيـرـةـ . فالـحـربـ فـيـ الـخـلـيـجـ تـذـكـرـنـاـ بـأنـ مشـكـلةـ الـحـربـ الـكـيـمـيـائـيـةـ هيـ اـمـكـانـيـةـ رـهـيـةـ ، وـإـنـهـ يـجـبـ الـآنـ أـنـ

تبذل كل الجهد للوصول بعملنا إلى نهاية سريعة . لقد أصبح ذلك أكثر أهمية وإلحاحا من أي وقت مضى .

وأنتي لاتمنى لرئيس اللجنة المقبل ، السفير سيرغي باتسانوف ، كل النجاح ؛ فلديه ما يلزم من الكفاءة والرؤى والعزز للمهمة ذات المسؤولية المتمثلة في توجيه تلك المفاوضات .

الرئيس : أشكر رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية على عرضه ، وكذلك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وبالنيابة عن المؤتمر ، أشكر السفير هيلتنينيو على الطريقة الفعالة والماهرة جدا التي أدى بها مهامه كرئيس للجنة المخصصة .

وكما أوضحت في جلستنا العامة السابقة ، سيعتمد المؤتمر التقرير الوارد في الوثيقة CD/1046 في جلسته العامة القادمة التي ستعقد يوم الخميس الموافق ٧ شباط/فبراير .

وأ الآن أعطي الكلمة لممثل هولندا ، السفير فاغنماكيرز .

السيد فاغنماكيرز (هولندا) : أسمحوا لي يا سعادة الرئيس أن أهتكم بالنيابة عن وفدي على توليكم هذا المنصب الرفيع الذي هو رئيس مؤتمر نزع السلاح . ونحن على ثقة من أن أنشطة مؤتمر نزع السلاح هذا العام ستجرى بيسر وفعالية تحت قيادتكم المتسمة بالكفاءة والنشاط . ودعوني أؤكد لكم أن الوفد الهولندي سيبذل ما بوسعه من جهود لمساعدتكم على جعل اشرافكم الحالي فعالاً ومحفزاً .

وتتجه معظم أفكارنا اليوم صوب الحرب في الخليج ، ونحن على حق في ذلك . وتشارك هولندا بنشاط في مهمة كفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الملة . وكما نعلم جميعا ، يلوح في تلك الحرب بعد ماماوي . وإنني لاشير إلى التهديدات المستترة والعلنية التي استمعنا إليها باستخدام الأسلحة الكيميائية في هذا النزاع . ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن هذه التهديدات لا يمكن إلا أن تفرض علينا إنجازاً هم هدد على جدول أعمالنا وهي: اتفاقية فعالة لحظر جميع الأسلحة الكيميائية نهائياً ؛ اتفاقية جدية بشقتنا تكفل أن تجتث بلايا الحرب الكيميائية فعلاً من كل منطقة في العالم ؛ اتفاقية تكون واثقين من أنها ستنفذ بدقة ويمثل لها في كل مكان ، ولن يعتبرها البعض مجرد قطعة أخرى من الورق المهملاً لا يلقى إليها بال . وإن إحدى الأدوات التي من المفترض أن توجد الثقة في التنفيذ التام للاتفاقية هي نظام لبدء عمليات تفتيش دولية بناء على الطلب في أي وقت وأي مكان ، يستند إلى إجراءات فعالة لتحديد

الانتهاكات الجسيمة . ولن يردع المنتهكين المحتملين سوى نظام من هذا القبيل . ولقد أعددنا بالفعل بعض الإجراءات لعمليات التفتيش تلك . ويجب علينا أن نختبرها عمليا . ويجب أن نحسنها ونستكملاها .

وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أقدم لكماليوم بالنيابة عن كل من كندا وهولندا تقريرا عن تفتيش اختباري بالتحدي للأسلحة الكيميائية اشتراك كندا وهولندا في إجرائه لمrfق عسكري . ويجري تعميم هذا التقرير بومضه الوثيقة CD/1052 ، ويحمل أيضا الرقم CD/CW/WP.327 .

وكان التفتيش الذي جرى من ٣٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في مطار عسكري عامليضم قوات برية متمرزة ، أول تفتيش اختباري ثانوي في ميدان الأسلحة الكيميائية بالنسبة لكل من البلدين المشتركين . ويجوز لي أن أبدي ملاحظة هي أن هولندا قد اشتراك في عدد من عمليات التفتيش الاختباري الثنائية في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية . ففي السنة الماضية ، أُجري تدريبان للتلفتيش المشترك مع بولندا لتوفير تجربة عملية من أجل مفاوضات معايدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي وقعت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وأُجري تفتيش اختباري مشترك بين كندا وهولندا هذا الأسبوع في هولندا كجهد تدريسي آخر من أجل تنفيذ هذه المعايدة . وقد دعي في هذه المناسبة مراقبون من شركائنا في الاتحاد الأوروبي الغربي للمشاركة في ذلك .

وأعود الآن إلى عملية التفتيش الاختباري للأسلحة الكيميائية المشتركة بين كندا وهولندا . واستنادا إلى خبرة عمليات التفتيش الاختباري الوطنية السابقة عهدا ، كانت أهداف هذا التفتيش هي أولا ، موافلة اختبار إجراءات التفتيش المنصوص عليها في "النص المتجدد" ؛ وثانيا ، التيقن من أنه يمكن التدليل على الامتثال لاتفاقية للأسلحة الكيميائية دون افشاء معلومات حساسة ؛ وأخيرا ، الاستمرار في تدريب المشتركين على تنظيم مثل هذا التفتيش وتنفيذه ومرافقته .

وأظهر التفتيش الذي قام به مفتشون هولنديون وكذلك مفتشون كنديونفائدة إجراء تدريبات متعددة الجنسيات . كما أظهر أنه يمكن استخلاص نتائج يعول عليها في ظروف دخول مرفق عسكري ميداني على نحو منتظم . وعلاوة على ذلك ، أسفر التدريب عن عدد من الاستنتاجات المفيدة بشأن المشاكل التي لا تزال قيد المناقشة في مؤتمر نزع السلاح ، وأبرز بعض المجالات التي لا تزال في حاجة إلى أن تعالج في مفاوضاتنا ، وربما في البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش والوارد في مشروع الاتفاقية . وتفرد هذه الاستنتاجات والتوصيات في التقرير .

وفيما يتعلق بالاشعار بموقع التفتيش ووصول فريق التفتيش ، اختارت كندا وهولندا الإجراء الذي يقضي بقيام الدولة الطالبة بالاشعار بالموقع بعد وصول فريق التفتيش إلى نقطة الدخول وليس في نفس وقت الاشعار بطلب التفتيش الموجه إلى الدولة موضع التفتيش . ومن الناحية الواقعية ، كان ذلك سيؤدي إلى زيادة عنصر المفاجأة ، بيد أنه خلص إلى أن "النم المتجدد" يدع مجالاً لكثير من الالتباسات بشأن الإجراءات الدقيقة التي يتبعها اتباعها حتى بداية التفتيش الفعلية . فعلى سبيل المثال ، يدع وقت بدء التفتيش بالضبط ، والذي يذكر عنه القليل في "النم المتجدد" ، فرصة كبيرة للخلاف . وفي نفس الوقت ، ستواجه الأمانة الفنية عدداً كبيراً من المشكلات عند تشكيل فريق التفتيش إذا لم تكن تعلم في ذلك الوقت نوع وحجم الموقع الذي سيجري تفتيشه .

وخلال التدريب أُعطي للمراقب من الدولة الطالبة مهلة كبيرة لحضور الاجتماع الإعلامي السابق للتلفتيش والاجتماع الخام بعرض النتائج بمفهوم مراقب ولمشاهدة إنشطة فريق التفتيش وأفراده الفرعية . وقد رئي فيما بعد أن المراقب كان سيكون في وضع جيد جداً لتقديم المثورة إلى سلطاته الوطنية حول الفعالية التي يجري بها التفتيش وعن نتائجه دون التدخل في التفتيش أو الحصول على معلومات حساسة .

وعلى العموم ، أظهر التدريب أنه يمكن في ظروف دخول منظم أن تحمي المعلومات الحساسة على نحو مناسب في هذا الموقع العسكري ، في ذات الوقت الذي يزود فيه فريق التفتيش بمعلومات كافية لاستخلاص نتائج يعود عليها بالنسبة لوجود الأسلحة الكيميائية . وكان من بين المشاكل ذات الصلة عدم مقدرة فريق التفتيش على فحص السجلات الطبية بسبب القوانين الكندية التي تحمي خصوصيات المريض . ورأى أنه ينبغي بحث هذه القضية باعتناء في مؤتمر نزع السلاح .

وأتفق كندا وهولندا على تحليل جميع العينات بعيداً عن الموقع في مختبرات معهد TNO في هولندا . وعلى الرغم من أن التحليل في مختبر حديث كامل التجهيز يتميز بإعطاء نتائج اختبار يعود عليها جداً مع تخفيف حجم فريق التفتيش وكمية معداته في الوقت نفسه ، فإن التفتيش بعيداً عن الموقع يوجد مشكلة المحافظة على سلسلة الحرامة أثناء تخزين العينات ونقلها وتحليلها . وكما يعلمه خبراؤنا من قبل ، يتطلب مواصلة بحث هذا الأمر .

وعموماً ، فإن عملية التفتيش الاختباري بالتحدي المشتركة بين كندا وهولندا كانت تجربة مرضية ومفيدة إلى حد ما . فقد أظهرت مرة أخرى أن الإجراءات المنصوص عليه في "النم المتجدد" حتى ذلك الوقت يوفر من حيث المبدأ ، رغم أنه لم يبلغ حد الكمال بعد ، إطاراً ممتازاً لتنفيذ هذه العمليات التفتيشية . فهي تحتوي الأدوات اللازمة للتأكد من أنه يمثل لاحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية المستقبلة . ولذلك

يجوز لي أن أشجع جميع الدول التي يحتمل أن تكون أطرافا في الاتفاقية المستقبلة على أن تشارك في عمليات التفتيش الاختباري بالتحدي بغيرية مساعدتنا على موافلة ضبط هذا الجانب من نظام التتحقق من وجود الأسلحة الكيميائية .

ومن الممكن تناول بعض القضايا التي عينها في تقريرنا عن عملية التفتيش الاختباري بالتحدي في اللجنة المخصصة وأفرقتها الفرعية ، في حين قد لا تحتاج قضيائيا أخرى إلى المعالجة إلا في مرحلة لاحقة . وهذا أمر ينبغي أن يناقشه خبراؤنا الفنيون والقانونيون .

ولا ينبغي أن أدع هذه الفرصة تمر دون أن أشكر السلطات الكندية ، العسكرية منها والمدنية ، على تعاونها الرائع . وحيث أن التفتيش جرى في ألمانيا ، فإن تقديرنا موجه أيضا ، بطبيعة الحال ، إلى السلطات الألمانية .

وأخيرا ، فإننا نتطلع إلى استكمال مفاوضاتنا هذا العام ، ونعتمد عليه . ولذلك فإننا نعتقد أنه ينبغي إنشاء اللجنة الجديدة المخصصة للأسلحة الكيميائية دون إبطاء . ويتوفر "النحو المتعدد" الذي قدمه للتو الرئيس السابق للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية أساما ممتازا لمواصلة بذلك جهودنا ، إن لم يكن لمضاعفتها . ويرغب وفيدي في أن يفتتحم هذه الفرقة للاعراب عن تقديرنا واحترامنا للسفير هيلتنبيوس وفريقه للخدمات البالغة القيمة التي قدموها للعملية التفاوضية الخامسة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . ونحن على ثقة بأن السفير باتسانوف سيسير على نفس المنوال .

الرئيس: أشكر ممثل هولندا على بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كندا ، السفير شانون .

السيد شانون (كندا): أسمحوا لي يا سيادة الرئيس ، في المستهل ، بأن أهديكم تهاني على توليكم رئاسة هذا المؤتمر ، وأن أتمنى لكم كل النجاح ، وأسمحوا لي أيضا بأن أربب بزملائتنا السفراء الجدد الذين انضموا إلى صفوفنا؟

ان التقرير الذي نقدمه اليوم عن التفتيش الاختباري بالتحدي للأسلحة الكيميائية المشتركة بين كندا وهولندا يتزامن مع أزمة دولية كبيرة . فالاهتمام العالمي مركز على النزاع في الخليج الفارسي وعلى خطر احتلال استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى انتهائاً لبروتوكول جنيف لعام 1925 . ويبهرز شبح احتلال استخدام الأسلحة الكيميائية أهمية عملنا ، في وقت معينا إلى تخليص العالم من هذه الأسلحة التي تستخدمنا لتدمير شامل لا معنى له . وينبغي لنا أن نرد على هذا التحدي بجهد مضاعف .

لقد رحب كندا في العام الماضي باقتراح هولندا بإجراء تفتيش مشترك ، وفي الواقع إنشاء فريق تفتيش ثنائي الجنسية . وقد رأينا أن ذلك سيكون مثلاً لكثير من خصائص فريق دولي يوفده المدير العام للأمانة الفنية المقترنة . وقد تعاونا لأول مرة مع هولندا على إجراء تفتيش اختباري للأسلحة الكيميائية في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وورد تقرير عن ذلك في الوثيقة CD/1030/Rev.1 وفي هذه المحاولة الأولى ، أجرى المسؤولون الكنديون تفتيشاً "روتينياً" عملياً في مرافق كندي للمستحضرات الصيدلية . وحضر التفتيش مراقب من وزارة الخارجية الهولندية . بيد أن الاندماج الكامل للمسؤولين من كلا البلدين في تنفيذ التفتيش الاختباري بالتحدي المشترك بين كندا وهولندا في قاعدة القوات الكندية في لاهر بألمانيا تجاوز ، بمفهوم متعدد الجنسيات ، تفتيشنا التدريبي الوطني السابق . وعند إجراء التفتيش الاختباري في الأراضي الألمانية ، كان لدينا سمة اضافية متعددة الجنسيات ، هي وجود مراقبين ألمان طوال التفتيش .

وأود أن استرعى انتباهم إلى جانب آخر من هذا التفتيش وإجراءاته . فقد درب فريق المراقبة الكندي المجلس على استقبال عمليات تفتيش فيما يتعلق بمجموعة مختلفة تماماً من التزامات المعاهدات ، إلا وهي تلك المتعلقة بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . وقد وجدنا أن إجراءات عمل فريق المراقبة ، وكذلك تلك المتعلقة بموظفي الموقع موضع التفتيش ، يمكن تعديلها دون مسوقة كبيرة لتلبية كثير من حاجات التفتيش بالتحدي على الأسلحة الكيميائية . وأود ، في اتجاه مماشل ، أن أشير إلى أن اعتبارات معينة أخذت في الحسبان وتم الاعراب عنها في البروتوكول المتعلق بالتفتيش والخاص بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا قد تشيراهتمام خبرائنا بينما نعمل على تحسين واستكمال البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش الوارد في "النمو المتتجدد" من اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وما أشير إليه هو اثناء متبادل للافكار بينما نحاول استنباط مجموعة من الإجراءات يمكن أن تنجح عملياً وليس إجراءات تبدو حسنة على الورق فحسب .

ولقد تناول زميلي الهولندي من قبل بصورة عارضة عنصر "الدخول المنظم" في عملية التفتيش الاختباري بالتحدي المشترك في قاعدة القوات الكندية في لاهر . وأود أن أضيف نقطة تعزيزية من وجهة نظر الدولة موضع التفتيش . فعلى الرغم من أن الحسوميات الأمنية العادية تنطبق على قاعدة القوات الكندية في لاهر كمطار عسكري عامل وحامي للقوات البرية ، كان يمكن على حد سواء أن يعني نهج "الدخول المنظم" المتبع مرافق ومعدات معينة بحاجات فريق التفتيش وأن يرضي الاهتمامات الأمنية للدولة موضع التفتيش . وكما رأينا ، أود أن أعرب هنا لزميلي الهولندي عن بالغ مرورنا وتقديرنا لأن الفرصة أتيحت لنا للعمل على نحو وثيق إلى هذا الحد مع زملائنا

الهولنديين وأن تعلق على الكفاءة المهنية التي أظهرتها كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع طوال هذا التدريب .

ان وفدي يقدم لكم يا سيادة الرئيس في بدء العمل الموضوعي لدوره مؤتمر نزع السلاح هذه تأييدها الكامل ونحن نسعى إلى عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية باسرع ما يمكن والتي سيترتب عليها التدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية والتخلص إلى الأبد من الخوف من احتمال استعمال هذه الأسلحة المرعبة مرة أخرى . لقد شهد هذا العام بروز التهديد باستعمال الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ، ومهمتنا هي كفالة لا تنتهي السنة ومسألة الحد من الأسلحة الكيميائية لا تزال بلا حل .

وانني لانتهز هذه الفرصة لأضيف أن وفدي سيوزع من خلال الامانة ، كما فعل في السنوات السابقة ، نسخا من أحدث ملخصات وافية للوثائق والبيانات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والمقدمة أثناء دورة ١٩٩٠ .

الرئيس: أشكر ممثلاً كندا على بيانيه والكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين . هل يريد أي وفد آخر أن يتحدث في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً يريد ذلك .

وكما أعلنته في افتتاح هذه الجلسة العامة ، سأطلق الجلسة الان لعقد اجتماع غير رسمي للنظر في الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر .

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٥ .

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة ٥٨٠ لمؤتمر نزع السلاح ونتيجة للاجتماع غير الرسمي الذي عقدناه لتونا ، اقترح أن نتخذ قراراً بشأن ٣٤ طلباً مقدماً من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمالنا على أساس المذكرة المقدمة من الرئيس والتي عبّرتها الأمانة اليوم بومفها الوثيقة CD/WP.400 . وحيث أنه لم يجد أي اعتراض في الاجتماع غير الرسمي ، اقترح أن نعتمد الان هذا المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: وأود أن أعلن ما يلي بخصوص المقرر الذي اتخذناه لتونا: كما هو معروف جيداً ، فإن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة متخصصة . وهو الممثل التفاوضي الوحيد العالمي المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح . وهناك تقليد لدى أعضاء مؤتمر نزع السلاح يتمثل في التركيز في مناقشاتهم إلى حد كبير جداً على قضايا نزع

السلاح المتناولة . وكان هذا هو الاملوب العام المتبع أيضاً بالنسبة للدول غير الأعضاء المدعوة للمشاركة . وقد قدم كثير من الدول غير الأعضاء مساهمات ذات قيمة عملية بارزة في أعمالنا المتعلقة بنزع السلاح . وإنني اعتقاد - وأنا واثق من ذلك - من أن تلك الدول غير الأعضاء التي دعوتها للتو متساهم بشكل ايجابي في المفاوضات وفيما يسبق المفاوضات ، حسب الحالة ، بشأن قضايا نزع السلاح الالتي اختارتتها . ومن المفهوم ، وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر وممارساته ، أن الدعوات التي ستوجه إلى الدول غير الأعضاء تتعلق بدورة ١٩٩١ . وغنى عن القول أن أي عمل لا تستفيد منه مفاوضاتنا سيكون غير ملائم إلى أقصى حد . وفي الحقيقة ، ينبغي أن تساهم مشاركة الدول غير الأعضاء في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات نزع السلاح .

وقد أظهرت المفاوضات بشأن اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية تقدماً مشجعاً . وهذا هو من باب أولى الوقت المناسب لذلك نظراً لأننا شهدنا في الماضي القريب مقدار العذاب التي قد تسببه الأسلحة الكيميائية . فاسمحوا لي إذن أن أذكر جميع الوفود ، وفود الدول الأعضاء وكذلك وفود الدول الراغبة في الحصول على مركز الدول غير الأعضاء المشاركة ، بأن جميع الدول التي شاركت في مؤتمر باريس المعنى بحظر الأسلحة الكيميائية قد أصدرت النداء التالي في بيانها الختامي: "وفضلاً عن هذا ، فإنها ، لكي تضمن أن يتحقق للاتفاقية طابعها العالمي الذي لا غنى عنه ، في أقرب وقت ممكن ، تناشد جميع الدول أن تصبح أطرافاً فيها بمجرد إبرامها" . وفي هذا السياق ، أود الاشارة إلى أن جميع الدول البالغ عددها ٣٤ دولة غير أعضاء والتي وجهت رسائل إليها قد أبانت رغبتها في أن تدعى للمشاركة في مفاوضاتنا بشأن حظر الأسلحة الكيميائية .

لين لدينا أعمال أخرى ، ومن ثم فإيابي سأرفع الجلسة العامة . وأود أن أذكركم بأنه وفقاً لما اتفق عليه المؤتمر في جلسته العامة ٥٧٥ المعقودة في ٢١ في ٢١/أغسطس ١٩٩٠ ، وكما هو مبين في برنامج عملنا لهذه الدورة ، فإننا سنعقد اعتباراً من الأسبوع المقبل جلسة عامة واحدة في الأسبوع ، يفضل أن تكون في أيام الخميس . وبما أن الأمر كذلك ، فإن الجلسة العامة المقبلة لمؤتمرب نزع السلاح ستعقد يوم الخميس ٧ شباط/فبراير في الساعة ١٠:٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١:٠٠

مذكرة نزع السلاح

CD/PV.581
7 February 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والثمانين بعد الخمسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، 7 شباط/فبراير 1991 ، الساعة 10/00

الرئيس: السيد و. راسابوترا (صري لانكا)

الرئيسي: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٨١ لمؤتمر نزع السلاح .

وكما أُعلن في الجلسة العامة السابقة ، سوف أطرح على المؤتمر اليوم للاعتماد تقرير اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، الوارد في الوثيقة CD/1046 . وسوف نستمع أولاً إلى البيانات المجدولة عن اليوم ثم نشرع بعد ذلك مباشرة في اتخاذ ذلك الإجراء .

ولدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلاً ببيرو والمكسيك . والآن أعطي الكلمة لممثل ببيرو ، السيد كالديرون ، الذي سوف يتحدث بصفته منسق مجموعة الـ ٢١ للبندي ٤ من جدول الأعمال .

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالأسبانية): أود أن أقرأ هذا الصباح بياناً بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ يتعلق بولاية اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية .

(وأصل الكلمة بالإنكليزية)

تعرب مجموعة الـ ٢١ عن رغبتها ، كما فعلت في السنوات السابقة ، في التركيز مرة أخرى على أن هذه المفاوضات الجارية في اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية هو التوصل إلى عقد اتفاقية شاملة غير تمييزية متعددة الأطراف بشأن حظر استخدام وانتاج وتخزين واستعمال جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة .

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعين بالاجماع القرار ٥٧/٤٥ الف ، الذي يشير من جملة أمور إلى أعمال اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية . وفي هذا القرار ركزت الجمعية العامة مرة أخرى على اقتناعها "بضرورة بذل كل جهد من أجل التوصل إلى خاتمة ناجحة للمفاوضات بشأن حظر استخدام وانتاج وتخزين واستعمال جميع الأسلحة الكيميائية وبشأن تدميرها" . كما أعربت الجمعية العامة عن "أسفها وقلقها لأنه لم يتم حتى الآن إبرام اتفاقية لحظر استخدام وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" . وزيادة على ذلك ، حتى بشدة مؤتمر نزع السلاح "على أن يقوم ، على سبيل الأولوية العليا ، خلال دورته لعام ١٩٩١ بتكثيف جهوده الرامية إلى حسم القضايا المتعلقة ، وختام مفاوضاته المتعلقة بإبرام اتفاقية ، واضعاً في الاعتبار جميع المقترنات القائمة والمتغيرات المقبلة ، وأن يعيد إنشاء لجنته المختصة للأسلحة الكيميائية لذلك الغرض" .

وفي هذا العام تعززت الحاجة الملحة إلى عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية بالظروف الراهنة في الساحة الدولية والتي تعتبر ظروفها ضارة بالسلم والأمن . وتواصل

مجموعة الـ ٢١ الاعراب عن اعتقادها ان ولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ينبغي أن تتضمن اشارة إلى الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة الكيميائية بغية أن تكون متسقة مع قرارات الجمعية العامة المعتمدة في السنوات السابقة على التوالي حيث أنها ترتئي أن هذا التعهد منصوص عليه بالفعل في الفقرة ٣ من المادة أولاً من مشروع الاتفاقية . ويعتبر هذا العامل ذا أهمية بالغة للمجموعة وكذلك للأغلبية الساحقة لاعضاء المؤتمر جمياً .

وكما ذكرت مجموعة الـ ٢١ مراراً ، فإن هدف عقد اتفاقية شاملة يفرض على مؤتمر نزع السلاح السعي نحو الحظر الكامل على استعمال الأسلحة الكيميائية بغية تحرير العالم من كارثة أسلحة الدمار الشامل هذه . وتعرب المجموعة عن رغبتها في التركيز على الأهمية التي تعلقها على جميع جوانب الولاية ، وتعرب عن رغبتها في تامين الاستئناف الفوري لاستعمال الهيئة للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية .

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالامانية): منذ إنشاء هذا المؤتمر عام ١٩٦٥ والحظر الشامل للتجارب النووية على رأس قائمة بنود ذات الأولوية . بل يمكن القول أن المؤتمر الذي كان يسمى مؤتمر لجنة نزع السلاح الشهانعشريقة قد أنشأ خصيصاً لتحقيق حظر شامل للتجارب .

"سوف يكون هذا الاتفاق خطوة أولى هامة للسيطرة على سباق التسلح . وسيكون هو الأساس لبناء الثقة الضرورية ، التي ينبغي بناؤها تدريجياً لضمان التوصل إلى تدابير نزع السلاح الأخرى وبعد أثراً وتنفيذها بآلام . و تستطيع هذه المعاهدة أن تساعد في تقييد ومنع البلدان الأخرى من انتاج أسلحتها النووية الخامسة بها . وأخيراً ، سوف تمنع المزيد من تكاثر السقطات المشعة من التجارب النووية" .

وهذا البيان ، الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة في نفق هذه القاعة يوم ٧ آب/اغسطس ١٩٦٣ (ENDC/PV.75) ، يلخص موقف الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي بشأن هذا البند .

وبعد ذلك بعام ، وفي آب/اغسطس ١٩٦٤ ، كانت معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء مفتوحة للتتوقيع . والنصان الوحيدان الأميركيان للمعاهدة هما الحظر الجزئي للتجارب النووية (دون النم على نظام للتحقق) وامكانية تعديليها (الواردة في المادة الثانية) . وفي ديباجة المعاهدة ، تعهدت الاطراف الامثلية - الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفييتي - بالسعى نحو "التوصل إلى وقد جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية في جميع الأوقات ،

وتمم على موافلة المفاوضات لتحقيق هذه الغاية ، وتعرّب عن رغبتها في وضع نهاية لـ "بيئة الإنسان بالمواد المشعة" .

وبعد أكثر من ربع قرن ومئات من التجارب النووية الجوفية ، لا يزال المجتمع الدولي يفتقر إلى معايدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . وفي هذا المؤتمر ، حيث يفترض أن تتفاوض بشأن هذه المعاهدة ، لم يكن ممكنا حتى ضمان اتفاق بشأن إنشاء هيئة تفاوضية فرعية . وهذا هو السبب في أن الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أصبحت نافذة الصير بمورة متزايدة ، وهو نفاذ الصير الذي ما فتئه سنة بعد آخر ينبع في العديد من قرارات الجمعية العامة والنداءات العاجلة من الزعماء السياسيين ، والبرلمانات ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية . ونظراً للإخفاق التام في هذا المؤتمر ، قررت مجموعة من البلدان في عام ١٩٨٨ – وهو الذكرى السنوية الخامسة لمرور ٢٥ عاماً على معايدة الحظر الجزئي لتجارب النووية – تقديم تعديل لهذه المعاهدة لكي تنظر فيه الأطراف . وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ تم توزيع التعديل المقترن المقترن من إندونيسيا ، وبيلاروس ، وصربيا ، والمكسيك ، ويوغوسلافيا (CD/852) في نفر هذا المؤتمر . والهدف من التعديل هو تحويل المعايدة إلى معايدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . وهو يتالف من ثلاثة أجزاء . أولاً ، إضافة مادة مادمة ، تنص على أن "يعتبر البروتوكول المرفقان بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها" . وثانياً ، يوضع نه البروتوكول الأول حظر التجارب ليشمل التجارب تحت مطح الأرجو أو في أي بيئه أخرى لم تصفها المادة الأولى من المعاهدة نفسها . وثالثاً ، إضافة البروتوكول الثاني بشأن التحقق من الحظر الشامل .

وعملأ بالمادة الثانية من المعاهدة ، وبطلب أغلب الدول الأطراف ، وطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة (في القرارات ٤٦/٤١ باء ، و٣٦/٤٢ باء ، و١٠٦/٤٤) ، عقد مؤتمر التعديل الذي تمت مرحلته الأولى التنظيمية في مقر الأمم المتحدة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وهناك ، تم الاتفاق على جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر التعديل ، واعتمد نظامه الداخلي ، وطلب إلى الدول الأطراف ، لا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية ، أن تقدم إلى المؤتمر آراءها بشأن التتحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية .

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قامت الدول التي قدمت اقتراح مؤتمر التعديل بتوزيع مشروع لبروتوكول الثاني بشأن التتحقق من حظر التجارب الشامل (PTBT/CONF/6) . ومع ذلك ، ونظراً للموقف الذي تبنته دولتان من الدول الموقعة الأصلية – وهما اللتان تعطيهما المعاهدة حق الرفض (الفيتو) لكي تعديل – كان من الواقع عدم إمكان التعديل في المرحلة الثانية للمؤتمر التي عقدت في نيويورك

أيضا ، من ٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وإدراكا من الجمعية العامة لما بقى إدراكا تاماً ، أوصت في القرار ٥٠/٤٥ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ "بوضع ترتيبات تكفل موافلة الجهود المكثفة ، تحت رعاية مؤتمر التعديل ، إلى أن يتم التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" . على أن اتساع المناقشة العامة في الجلسة العامة ، ومناقشة البروتوكول المعنى بالتحقق في اللجنة الجامعية ، فضلا عن الاشتراك الإيجابي للمنظمات غير الحكومية ، أكد المساندة الدولية العريضة التي أوجتها تدريجيا مبادرة الدول الست . ومن ثم ، تدبرت الأغلبية الساحقة للدول الأطراف التوصل إلى اتفاق بشأن آلية للمتابعة من شأنها أن تمكن المؤتمر من موافلة أعماله بعد ١٨ كانون الثاني/يناير .

وقدمت البلدان الستة ، مع الغلبين ونيجيريا والسنغال وتنزانيا ، مشروع مقرر نصه كالتالي:

"اعترافا بالطابع المعقد لجوائب معينة من الحظر الشامل للتجارب ، لا سيما الجواب المتعلقة بالتحقق من الالتزام وامكانية توقيع جراءات ضد عدم الالتزام ، ترتبي الدول الأطراف ضرورة الاضطلاع بمزيد من العمل . وببناء على ذلك ، فإنها توافق على إعادة عقد المؤتمر في موعد لا يتتجاوز ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وإنشاء فريق عامل فيما بين الدورات يتالف من ١٥ إلى ٢٠ بلداً ، بغية موافلة النظر في مسألة التحقق من الالتزام بمعاهدة الحظر الكامل للتجارب . وسوف يقوم الفريق العامل بتقديم تقرير إلى المؤتمر في دورته المستأنفة ."

وفيما بعد ، عدلت البلدان الستة مقترحها ، مسترشدة بروح الحل الوسط ، بالطريقة الآتية . يبقى الجزء الأول كما قرأته تماما ، بينما يكون الجزء الثاني كالتالي:

"وبناء على ذلك ، اتفقت على منع رئيس المؤتمر ولاية إجراء مشاورات بغية تحقيق تقدم في تلك المسائل واستئناف أعمال المؤتمر في وقت ملائم" .

وكان هذا هو المقرر الذي اعتمدته المؤتمرون عند اختتام مرحلته الثانية يوم ١٨ كانون الثاني/يناير . والآن ستكون لدى رئيسه ، وهو وزير خارجية إندونيسيا على الأقل ، مهمة موافلة الادارة المأهولة لأعمال المؤتمر . ولكي يوفى بولايته ويضمن نجاح المؤتمر سيكون في حاجة إلى التعاون مع جميع الأطراف في المعاهدة .

وعندما نوقش البروتوكول الثاني في مؤتمر التعديل ، اقترح ضمن أمور أخرى أنه ينبغي لمؤتمر جنيف هذا أن يفتح كذلك هذه الوثيقة (CD/1054) ، التي أتشرف الان

بتقديمها نيابة عن وفود اندونيسيا ، وببرو ، وصي لانكا ، وفنزويلا ، ويوجوملافيا ، والمكسيك . وبالمثل ، فقد طلبنا اساحتها لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وأود أن أقول بالمناسبة أن ولايته ربما تستطيع الافادة لو أدخلت عليها بضعة تعديلات .

ويتألف مشروع البروتوكول الثاني من ديباجة ، وثمانية مواد ، وثلاثة مرفقات ، وتذييل واحد . وتصف المواد الثلاث الأولى "مؤسسات المعاهدة" - المنظمة وهيئاتها الرئيسية . تكون واحدة منها الجمعية ولجنتها التقنية ، والتي تمثل فيها جميع الدول الأطراف ، وتكون الثانية هي الأمانة ، ويتولى رئاستها أمين عام ، ويكون من بين مهامها توفير الدعم التقني للجنة . وتتفق المادتان الرابعة والخامسة إجراءات التشغيل ، أي تقييم الرصد والتقارير التي من المقرر أن تعدّها الأمانة . وتوضح المادتان التاليتان "الالتزامات الأطراف" فيما يتعلق بالتدابير التعاونية وإجراءات الرصد الإضافية . وتشير المادة الأخيرة إلى حقيقة أن المرفقات والتذيلات تشكل جزءا لا يتجزأ من البروتوكول . ويمضي المرفق الأول شبكة الرصد العالمية الدائمة ، بما في ذلك محطات الرصد ، وتشغيل المحطات ، وانتقاء المواقع . ويرد في التذييل ١ قائمة أولية بمحطات الرصد . ويعالج المرفق الثاني الطريقة التي تستطيع بها الأمانة القيام بالرصد المحلي المؤقت ، وبمعدات وعمليات المحطة . ويتعلق المرفق الثالث بإجراءات التفتيش الموقعي .

وليس هناك شيء خاص بشأن محتوى مشروع البروتوكول الثاني . فهو قائم على أساس القائمة الطويلة جدا بالفعل للمقترحات الrammative إلى وجود تحقق ملائم لمعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . وفي آب/أغسطس ١٩٦٣ قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى المؤتمر واحداً من أوائل تلك المقتراحات وهو يرد في "مشروع معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات" (ENDC/58) ويسمى هذا المقتراح إلى إنشاء لجنة علمية ، وموظفين دوليين ، ونظام للتحقق ، مع شبكة محطات وتفتيش موقعي .

وتعرب الوفود الستة - وأنا على وشك الانتهاء يا سيادة الرئيس - عن أملها في أن ينظر هذا المؤتمر وهيئاته الفرعية بعناية في مشروع البروتوكول الثاني الذي قدمناه لمعاهدة ١٩٦٣ . ونحن على استعداد لتحسينه والنظر فيه إلى جانب المقتراحات الأخرى التي قدمت بالفعل .

السيد فون فاغنر (المانيا) (الكلمة بالإنكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم ، يا سيدي ، فإنه يسرني جداً أن

أهئكم على توليكم لمهمتكم العالية ذات المسؤولية الكبيرة . ونحن على ثقة من انكم سوف تباشرونها بأقصى درجة من الاقتدار كما عهدنا فيكم بالفعل .

لقد استمعنا باهتمام شديد إلى الإعلان الذي قرأه لتوه ممثل بيرو نيابة عن مجموعة الـ ٢١ . ولتسمحوا لي ، بصفتي منسقاً للامثلة الكيميائية للمجموعة الفريبية ، وبالنيابة عن الوفود الفريبية ، أن أعرب عن رأي الوفود الفريبية أننا نوافق تماماً على إعلان مجموعة الـ ٢١ بقدر ما تعلن عن الحاجة إلى الإنشاء المبكر للجنة المخصصة للامثلة الكيميائية . وفي تاريخ مبكر للجولة الجديدة من مفاوضات مؤتمر نزع السلاح ، أشرنا إلى أن الوفود الفريبية على استعداد لإعادة إنشاء تلك اللجنة دون أي إبطاء ، ولكن نتمكن من ذلك ، قلنا إن أفضل طريقة لإتمام ذلك هي أن تكون على أساس الولاية التي مُنحناها في العام الماضي . وقد ثبتت كفاية هذه الولاية عن طريق "النـمـ المـتـدـاولـ" الذي صدر خلال السنوات السابقة بشأن هذه الولاية والولايات المماثلة ، والذي يحتوي الآن على أكثر من ٣٠٠ صفحة وأغلبها بلغة اتفاق الآراء . ولذا ، وحيث أنه كان يكفي إنشاء هذا النوع من توافق الآراء وذلك النوع من النصوص ، فليبي هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد في أن موافصلة نفع هذه المهمة القيمة خلال العام القادم لن يكون كافياً . وعلى ذلك الأساس ، نحث مؤتمر نزع السلاح على أن يوافق في أبكر وقت ممكن على إنشاء اللجنة المخصصة للامثلة الكيميائية .

الرئيس: أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس . وأرى ممثل الولايات المتحدة ، السفير ستيفن ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أذكر أنه معنا اليوم ، ضيف لوفدي ، عضو الكونغرس وايني أوينز ، عضو مجلس النواب في الولايات المتحدة ، من ولاية أوتاه . والسيد أوينز عضو الكونغرس هو واحد من أربعة أعضاء في الكونغرس عينه متحدث المجلس ، السيد توماس فولي ، كمراقب خاص لمفاوضات الأمثلة الكيميائية . وهو في جنيف للاطلاع على مفاوضات الأمثلة الكيميائية .

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم عضو الكونغرس وايني أوينز إلى المؤتمر ، وهو الذي يحمل المسؤولية الهامة كمراقب خاص لمجلس النواب لمفاوضات الأمثلة الكيميائية . وإنني أرجو به وأتمنى له النجاح في القيام بهذه المهمة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأحد البنود ذات الأولوية على جدول أعمالنا .

هل يرغب أي وفد آخر في طلب الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحداً .

وإذن سوف نتخد إجراء بشأن تقرير اللجنة المختصة للأملحة الكيميائية عن أعمالها فيما بين الدورات ، والوارد في الوثيقة CD/1046 . وفي حالة عدم وجود اعتراف سوف اعتبر أن المؤتمر يعتمد تقرير اللجنة المختصة .
وقد تقرر ذلك .

الرئيسي: وإن أود أن أشير باقتضاب إلى المسائل التنظيمية التي لا تزال معلقة . وكما تعرفون ، فإنني منذ افتتاح الدورة السنوية مشترك في مشاورات مع المنسقين فيما يتعلق بأكشن الترتيبات التنظيمية ملائمة لمعالجة بعض بنود جدول الأعمال . ويسعدني أن أبلغكماليوم أنه قد ظهر اتفاق حول الأطار التنظيمي لمعالجة بندى جدول الأعمال ٢ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، و ٣ "منع الحرب النووية بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بذلك" . وسوف نطبق نفس الاجراء الذي اتبع خلال الدورة السنوية الأخيرة ، أي سوف يعقد المؤتمر سلسلة من الجلسات غير الرسمية حول جوهر بندى جدول الأعمال هذين ، وسوف تتعنى الآراء المعتبر عنها بشأنهما على كل من مستوى الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية في التقرير السنوي للمؤتمر . وسوف أضع بياناً ، تحت مسؤوليتي الخاص ، بقائمة للمواضيع الرامية إلى تمهيل مناقشة منتظمة في الجلسات غير الرسمية . ولن يكون ذلك البيان ملزماً لي وفدي . ولذلك أتمنى في الجلسة العامة التالية أن أضفي الصفة الرسمية على هذا الاتفاق ، ولهذا الغرض سوف أتابع إجراءً مطابقاً للإجراء الذي استخدم في الجلسة العامة رقم ٥٤٧ للمؤتمر المعقودة في ٣٩ آذار/مارس ١٩٩٠ .

وكما تعرفون ، قمت أياها بإجراء مشاورات حول مسألة تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، عملاً بالفقرة ١٨ من تقريرنا السنوي الأخير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ونتيجة لتلك المشاورات ، قررت تعين السفير أحمد كمال من باكستان لإجراء مشاورات ثنائية مع أعضاء المؤتمر لتقرير ما إذا كانت هناك قاعدة مشتركة للتطرق إلى قضايا معينة تتعلق بتلك المسألة . وقد تلطّف السفير كمال بالموافقة على هذا التعيين ، وأود أن أعرب عن تقديرني له للاضطلاع بهذه المسؤولية الجديدة والثقيلة .

كما أتمنى أجري مشاورات فيما يتعلق بإعادة إنشاء الهيئات الفرعية بموجب البند ١ و ٤ و ٥ من جدول الأعمال ، حتى نستطيع تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالفعل فيما يتعلق بتلك البند . ولا يبدو أن هناك اتفاقاً في الاتفاق فيما يتعلق بإعادة إنشاء اللجنة المختصة بموجب البند ٨ من جدول الأعمال . كما أتمنى في حاجة إلى تعين رئيس للجنة المختصة بشأن ضمائن الأمن السلبية ، وأرجو بالفعل أن تتتوفر لدى خلال الأيام المقبلة توصية بالشروع في عمل جوهري في تلك الهيئة الفرعية .

وحيث إننا نبدأ الأسبوع الأخير لرئاستي ، فإنني أتمنى تكثيف مشاوراتي ، بما في ذلك الاجتماعات الإضافية مع المنسقين ، إذا كان ذلك ضروريا ، حتى يمكننا البدء في العمل الجوهري بشأن عدد من المواضيع الأخرى المطروحة على المؤتمر . وفي حالة عدم إمكان التوصل إلى اتفاق خلال الأسبوع القادم بشأن جميع المسائل المتعلقة بالهيئات الفرعية ، سوف أتابع الالتزام بالنمط الوارد في الفقرة (د) من المقرر الذي اعتمدته المؤتمر في جلسته العامة رقم ٥٧٥ يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، المتعلق بتحسين أدائه وزيادة فعاليته . وطبقاً لذلك النمط ، وفي غيبة توافق للرأي بشأن إنشاء آلية هيئة فرعية معينة أو ولايتها ، سيقوم الرئيس المكلف ، في خلال الأسبوعين التاليين للمناقشة الرئيسية التي تجري بعد افتتاح الدورة السنوية ، بمحاولة تعين منسق خاص للمساعدة في القيام بالمشاورات غير الرسمية بغية التوصل إلى اتفاق للرأي . وبتعبير آخر ، من المقرر لوليتي أن أحاول تعين منسقين خاصين قبيل نهاية الأسبوع القادم إذا لم نتمكن حتى ذلك التاريخ من الاتفاق على الترتيبات التنظيمية لمناقشة بنود معينة من جدول الأعمال .

وليست لدى أعمال أخرى لهذه الجلسة العامة ، ولذلك أتمنى فضها . وسوف تعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٤ شباط/فبراير ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.582
14 February 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثمانين
بعد الخمسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد و. راسابوترا (سري لانكا)

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٨٣
لمؤتمر نزع السلاح .

أود في مستهل كلمتي أن أرحب بحرارة في المؤتمر بسيادة الدكتور علي أكبر
ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، الذي سينادينا في هذه الجلسة
العامة . لقد تابع السيد الوزير عملنا عن كثب ، كما تبيّن ذلك زياراته للمؤتمر ،
حيث عرض في مناسبات كثيرة آراء حكومة بلده بشأن مسائل متعلقة بنزع السلاح ، وخاصة
بشأن أحد المواضيع ذات الأولوية العليا في جدول أعمالنا لا وهو موضوع حظر الأسلحة
الكيمائية . وأود أن أوجه الشكر إلى سيادة الدكتور علي أكبر ولاياتي لما يبذله من
اهتمام بعمل المؤتمر ولوجوده بيننا اليوم .

ويسعدني أن أبلغكم بأن مشاوراتي بشأن الترتيبات التنظيمية لعدد من بنود
جدول الأعمال قد حققت تقدماً كبيراً خلال الأسبوع الماضي ؛ وينبئي أن تكون الان في وضع
يسعى لنا باتخاذ قرارات بشأن كثیر من المسائل التي كانت معلقة . وحالما تستند
قائمة المتحدثين ، منشرع فيتناول المسائل التي تتطلب أن يتخذ المؤتمر قراراً
بشأنها .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم سيادة وزير خارجية جمهورية إيران
الإسلامية ، فضلاً عن ممثل السويد والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ،
وأستراليا ، وألمانيا ، والمملكة المتحدة ، والكامبرون ، واندونيسيا ، وبيلاروس .
أعطي الكلمة الان لسيادة الدكتور علي أكبر ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية إيران
الإسلامية .

السيد ولاياتي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): إن
الشهر الأول لاعمال مؤتمر نزع السلاح هو دائمًا الجزء الاكثر والصعب في السنة . وإن
رؤاستكم البارعة والحكيمة خلال هذه الفترة ، سيد الرئيس ، معروفة تماماً وتحظى
بالتقدير . إن وجودي بينكم مرة أخرى يشير في مشاعر مختلفة: غبطة الحديث إليكم
وتداول الآراء معكم والقلق إزاء اضطراري إلى مشاطرتكم تجربة اليمة ومحنة أخرى في
منطقتنا .

ومن مفارقات التاريخ أن الأسلحة المقدمة إلى العراق قد ارتدت الآن ضد
مورديها . لقد أصبح الخليج الفارسي الآن ساحة اختبار لأكثر أسلحة عصرنا تمثيلاً .
فقد اختبرت القذائف الانسحابية في المعركة لأول مرة . وجاءت القذائف التي تفوق
سرعتها صرعة الصوت وتحلق على ارتفاعات منخفضة وتوجه بواسطة التوابع الاصطناعية ،

ومواريغ باتريوت الفائقة السرعة ، والقذائف المضادة للرادار التي تُطلق من الجو جاءت تتحدى قذائف مكود وفروغ . إن التدمير مفزع والخسائر في الأرواح لا تحصى .

ومن الواضح أن هذه الحرب لن تحل المشاكل ، بل إنها بالآخر تزيد من تفاقم أوجه اللامساواة والظلم القائمة ، مؤدية بذلك إلى تصعيد سباق التسلح . ولن أجادل هنا في مسألة معرفة هل يسبب سباق التسلع التوتر أم يُعجل التوتر سباق التسلح . بيد أن من الواقع أنهما يعززان بعضهما بعضا . إن انتشار الأسلحة أو الحد منها أو تقييدها أو حظرها ، فضلا عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، تشكل كلها بالضبط شواغل أمنية سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي . فإن مشكلة سباق التسلح مرتبطة بقضايا الأمن الإقليمي ارتباطا لا ينفص . وإن جهود الحد من سباق التسلح مرتبطة بعملية إزالة بؤر التوتر القائمة ، وإزالة مصادر اللامساواة والظلم ، والتكميل على النحو الواجب لشواغل الجميع الأمنية ، واتباع نهج مبدئي وغير متخيّل لمعالجة المشاكل القائمة .

إن الحالة في الخليج الغارسي أصبحت خارجة عن السيطرة . فالازمة التي بدأت باحتلال العراق للكويت والتي زاد من تفاقمها الدعم العسكري الأجنبي الهائل والذي لم يسبق له مثيل في المنطقة - بهداف تتجاوز تحرير الكويت - قد دخلت الان الأسبوع الخامس لحرب شاملة لا نهاية ظاهرة لها . إن الدمار وعدم الاستقرار اللذين منيت بهما المنطقة في خلال الاشهر السبعة الماضية ، وهما بشكل واضح نتيجة لسياسات غير مسؤولة في الماضي ، يتتجاوزان كل منطق .

إن الخسائر الضخمة في الأرواح البشرية ، وخاصة الضحايا المدنية "غير المصاحبة إلى هذا الحد" ، لم تكن بالتأكيد ما جرى تصوره أو إعلانه عند اتخاذ قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ . فمن الصعب أن يكون تدمير العراق والكويت فضلا عن تدمير الموارد الاقتصادية للمنطقة متماشيا مع حفظ السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي . كما أن الإصرار ، من كلا الجانبيين كما يبدو ، على حل عسكري فضلا عن البيانات المتعلقة بالوضع ما بعد الحرب تُعطي صورة غير مؤكدة وخطيرة بالفعل لمستقبل الخليج الغارسي .

وفي هذه الظروف ، من الضروري ضرورة حيوية إيجاد حل سيامي يقوم على أساس الانسحاب الكامل غير المشروط للعراق من الكويت ، وانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة ، وحربة الحدود الدولية في الخليج الغارسي واحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول في تلك المنطقة وسيادتها .

إن الضرورة الملحة لخلق "ترتيب للأمن والتعاون في منطقة الخليج الفارسي" هي واضحة الآن أكثر من أي وقت مضى . وقد عرضت جمهورية إيران الإسلامية في عام ١٩٨٦ فكرة إنشاء مثل هذا النظام ، ويوفر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الإطار المؤسسي اللازم لذلك . إن أمن واستقرار المنطقة على المدى الطويل وال الحاجة القاطعة إلى منع وقوع حروافيش عدوان أخرى تتطلب خلق مثل هذا الترتيب من خلال مبادرة بلدان منطقة الخليج الفارسي بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ، مما يوفر الضمانات اللازمة ويكفل لهذا الترتيب اتفاقه مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة .

إن "ترتيب الأمن والتعاون في منطقة الخليج الفارسي" يجب أن يشمل جميع بلدان المنطقة ، إذ أن أي استبعاد من شأنه أن يشكل بذرة توتر وعدم استقرار مستقبلاً . ومن الضروري بالمثل أن يكون هذا النظام متحرراً من الوجود والتدخل والتعرّض الأجنبية لأن هذه الممارسات تزعزع الاستقرار تاريخياً وجديراً .

وامتناداً إلى هذه المبادئ ، اتخذت جمهورية إيران الإسلامية كل خطوة لمنع نشوب حرب ، وتسعي بنشاط في هذه المرحلة لإيجاد حل سياسي مسؤول يضع نهاية للحرب بعواقبها الوخيمة . لقد احتفظنا بقنوات اتصالنا مع زعماء العراق وكذلك مع زعماء الكويت والمملكة العربية السعودية وبلدان أخرى في المنطقة . ونعتقد بأن كل جهد ينبغي أن يوجه نحو دعم الإرادة السياسية في كلا الجانبين من أجل تحقيق هذه المبادئ التي ستمهد الطريق لوضع اقتراح شامل لإنهاء الحرب . ولهذا الغرض ، عرض رئيسنا "فكرة للسلام" على رئيس العراق خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها نائب رئيس وزراء العراق . إن الاتصالات والحوارات متمرة ، وفي رأينا أن هناك مجالاً لمواصلة الانشطة الدبلوماسية ، ولذا ، متواصل جهودنا فرادى وفي إطار حركة عدم الانحياز استناداً إلى القرار المتخذ في بلغراد قبل يومين .

إن انتشار أسلحة التدمير الشامل في المنطقة والاستخدام العشوائي للأسلحة الكيميائية في العقد الماضي أصبحاً الآن يقتربان بشيج استخدامهما الممكن في حرب الخليج الفارسي . وإن أي استخدام كهذا سيحدث بلا شك عواقب لا يمكن التنبؤ بها ويمكن أن تكون آثارها وخيمة للجميع . وحتى الأحاديث التي يرددها هنا وهناك مسؤولون من الأطراف المتحاربة لها خطورتها .

بل إن الأمر الأشد إشارة للجوع هو ليس فقط وجود تهديدات بشأن إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية بل وجود حتى إشارة إلى إمكانية اللجوء إلى الأسلحة النووية . وعلاوة على الحاجة الفورية إلى منع وضع كهذا وخيم العواقب في هذا السرّاع ، فإن المرء أصبح الآن أكثر ميلاً إلى الضرار على أن أي التزام يتعلق بأسلحة التدمير الشامل ، على المدى الطويل ، ينبغي أن يكون التزاماً شاملاً وأن يحمل الأسلحة

الكيمائية والأسلحة النووية فضلاً عن الأسلحة التقليدية المتطورة . وفيما يتعلق بالأسلحة النووية ، يمكن للمرة الان أن يستنتج أن انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار يبدو شرطاً لازماً .

كما ينبغي أن يكون مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية خالياً من أية أحكام تمييزية . وينبغي لهذا المشروع أن يعزز أمن جميع الأمم . إن أفكاراً مثل الاحتفاظ بمخزونات من الأسلحة الكيميائية ، بأية حجة ، ستعطي انطباعاً بأن لهذه الأسلحةفائدة عسكرية ومتضرر بقضيتنا المشتركة .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الشمولية هي الكلمة الأساسية لعملنا في هذا الصدد . إن الحواجز إلى الانضمام إلى الاتفاقية والمثبتات بالنسبة إلى من يظلون خارجها متؤدي دوراً حاماً في هذا الصدد . وبما أن التخلف يشكل تهديداً لأمن البلدان النامية ، ينبغي منع أي نه يمكن أن يضر بالتنمية المنشورة للصناعة الكيميائية المدنية .

ومع ذلك ، فإن أهم مهمة ينبغي اضطلاع بها لضمان الشمولية ولإعداد مناخ مناسب تجد فيه الدول أن من المأمون والخالي من الآذى أن تنضم إلى الاتفاقية هو الحفاظ على توازن على الصعيد العالمي ، والاهتمام على الصعيد الإقليمي ، من أجل أمن الدول . إن كون اتفاقية الأسلحة الكيميائية متعزز بوجه عام أمن الدول يبقى محيناً ، لكن هذا لا يمكن أن يكون كافياً حين يصل المرء فعلياً إلى لحظة اتخاذ قرار بالانضمام إلى هذه الاتفاقية . فإن الأمن الوطني هو الأسمى بالنسبة إلى كل بلد . وكل دولة تود أن تكون لها ضمانات كافية بأن منها لن يتخلص بالانضمام إلى الاتفاقية . وعلى أيّ أنضيف أن هذا محيي بمقدمة خاصة في المناطق التي هي بؤر للتوتر والتي سبق أن استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية .

وامسحوا لي أن اختتم كلمتي بأن أؤكد من جديد أن آثار الأزمة الحالية في الخليج الفارسي ستتجاوز المنطقة ، رغم أن عواقبها على الاستقرار والأمن في المنطقة ذاتها في المستقبل ستكون هائلة وطويلة الأجل . وفي الواقع ، إن هذه الأزمة متحمسة مسألة معرفة هل تستود الحلول السياسية أم الحلول العسكرية في الشؤون الدولية . لقد اختار كلاً الطرفين ، بشكل أو آخر ، الخيار العسكري الذي لن يكون في الواقع إلا لعبة خاسرة . وينبغي أن توجه جهودنا المنفردة والمشتركة كلها إلى قلب هذا الاتجاه وتوليد الإرادة السياسية اللازمة لمنع الكارثة من اكتساب مزيد من الزخم . ولن يتذرع بلدي أيَّ جهد في هذا الصدد .

الرئيس: أشكر سيادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية على بيانه الهام . أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، السفير هيلتنبرغ .

السيد هيلتنيو (السويد) (الكلمة بالإنكليزية) : لقد امتنعنا باهتمام كبير إلى البيان الهام الذي ألقاه توا سعادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية . وإنني لعلى ثقة بأن البيان سيحظى باهتمام كبير في عوام كثيرة ، بما فيها عاصمة بلدي .

يود وفد بلدي اليوم أن يقدم الوثيقة CD/1053 عن "تدابير التحقق في الصناعة الكيميائية في إطار النمط العام للتحقق من اتفاقية للأملحة الكيميائية" .

إن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1053 معروض جيداً لجميع الوفود . وقد مبىء تعميم نص أولى على كل المجموعات والصين في تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء مشاورات بشأنه . وقد وفد بلدي عرضاً خاماً له في مجموعة الـ ٢١ ، وسره أيضاً أن يُدعى إلى مجموعة الدول الغربية لإجراء مناقشة مفصلة بشأنه . واتصلت بنا وفود من كل المجموعات وعدة وفود مراقبة خلال فترة ما بين الدورتين للحصول على ايضاحات وإلشراكنا في آرائهما الأولية . وقد وجد وفد بلدي بوجه عام تشجيعاً للمبني في الأفكار الواردة في ورقة التشاور ولإيضاحها بالتفصيل .

ولدى بلورة الوثيقة الجديدة المعروضة أمامكم الآن ، استطعنا مكذا الاعتماد على قدر كبير من التعليقات من عدد كبير من الوفود . وأود أن أختتم هذه الفرصة لأشكر تلك الوفود التي أنفت وقتاً لدرامة اقتراحنا ونقلت إلينا آراءها وتساؤلاتها . إن التعديلات والإضافات التي أجريت على الورقة تستهدف أساساً إيضاح عدد من النقاط ، إلا أن إضافات موضوعية قليلة قد أجريت أيضاً . وإن كون النهج الاسمي للورقة لم يشك فيه أي وفد عUF على دراستها بالتفصيل إنما يعطينا أملاً طيباً في أن تحظى الورقة بالنظر الجاد في أعمال اللجنة المخصصة للأملحة الكيميائية .

وفي هذا المقام ، قد يكون أي تقديم آخر زائداً عن الحاجة . ومع ذلك ، أود أن أدلّي ببعض التعليقات العامة . أولاً ، أود أن أذكر ما ليست هذه الورقة عبارة عنه . إنها ليست اقتراحًا تكتيكيًا يراد به إخراج المناقشات المتعلقة بالتحقق في الصناعة الكيميائية من المأزق الظاهري الذي ترتب فيه . لقد كانت لدى وفد بلدي منذ وقت طويل شكوك إزاء مردودية كلفة التتحقق من المواد المدرجة في الجدول ٢ في مشروع الاتفاقية . وقد تبلورت هذه الشكوك على مر السنين . وإن المشاركة المكثفة من جانب وفد بلدي في تقييم كثير من التفتيشات الاختبارية الوطنية قد أعطتنا فرصة وافرة لكي ندرس بعناية أحكام المرفق الثاني للمادة السادسة .

إن عملية التفتيش الاختباري الوطني قد علمتنا درسًا محدوداً ، إلا وهو أن التفتيشات المتوازنة في المرفق الثاني للمادة السادسة في مشروع الاتفاقية يمكن تنفيذها تقنياً . وقد اختارت اللجنة أن تتوقف عند ذلك الاستنتاج .

غير أن التفتيشات الاختبارية الوطنية بشكلها المعمم لا يمكن أن تفيق في إظهار فعالية تفتيشات بهذه من حيث تحسين هدف التحقق الشامل . وقد علقت وفود قليلة فقط بصرامة على عدم الجدوى الواقع "لت فقد مفاعل واحد أو خط انتاج واحد" لمدة يوم في حين أن عددا من المفاعلات المماثلة في الموقع هي مفاعلات غير معلنة وحتى غير متاحة لكي نوع من أنواع التتحقق باستثناء التتحقق بالتحدي . غير أن الشكوك ، التي لا بد من أن يكون قد شعر بها كل من أجرى تفتيشا اختباريا وطنيا ، قد أعرب عنها البعض من خلال اقتراحات بإدخال إضافات إلى النظام في شكل التفتيشات المخصصة .

وأثناء مناقشة هذه الاقتراحات ، خلص وقد بلدى بالتدريج إلى نتيجة مفادها أن من الصعب تحسين نظام معيي بإدخال إضافات إليه . وبخلاف ذلك ، بدأنا نبحث عن طرق ووسائل لتعديل النظام الحالي على نحو يمكن فيه تطبيق نهج شامل وموحد على الصناعة الكيميائية برمتها . واظتررنا ونحن نفعل ذلك إلى الابتعاد عن نظام التتحقق المعيي المبني على بيان رصيد المواد والمنطبق على قطاع ضيق من الصناعة المعنية لمنتجه إلى مفهوم تحقق يخلق الشفافية في كل الصناعة المعنية ، مقرونة بجهود انتقائية للتحقق الموقعي إما بشكل موجه أو بشكل عشوائي . وهكذا ، فإن الإطار العام الوارد في الوثيقة CD/1053 هو اقتراح قائم بذاته ينبغي مناقشته والحكم عليه حسب مزاياه وليس في ضوء أحكام "النم المتبادل" أو سائر الاقتراحات قيد المناقشة .

أما الأمر الآخر الذي ليس هذا الاقتراح عبارة عنه فهو تفكير "النم المتبادل" ، تعطيل للعمل المتحقق . إن هذا النهج الجديد هو بالآخر إعادة توجيه داخل إطار معين . إنه مبني على ما سبق تحقيقه أو مناقشته ، بما في ذلك الخبرات المكتسبة من التفتيشات الاختبارية الوطنية . وعلاوة على ذلك ، إن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/1053 يمكن أن يفهم في حل بعض القضايا المعاقة المعلقة . وهكذا ، لا يمكن القول بأن النظام الحالي للتحقق من المواد المدرجة في الجدول ٢ في "النم المتبادل" هو محل اتفاق فعلا إلا بعد حل القضايا المتعلقة بطرائق تحديد تكرار عمليات التفتيش والمحتويات الفعلية للجدول ٢ . وهذه مهام رئيسية ومعيبة . ومن شأن النهج الوارد في الوثيقة CD/1053 أن يحل قضية التكرار وأن يسمح بحل توفيقى سريع وسهل بشأن محتويات الجداول . وأخيرا ، فمن رأى وقد بلدى ، أن إدراج الوثيقة CD/1053 في "النم المتبادل" لن يتطلب أي جهد كبير .

إن المخطط العام الوارد في الوثيقة CD/1053 ، دون أن يعيد فتح ملف مغلق ، من شأنه بالعكس أن يسمح للمؤتمر بأن يستكمل جزءا من أصعب الأجزاء غير المحلولة في

مفاوضات الاملاحة الكيميائية ، الا وهو كيفية خلق قدر كاف من الشقة بآن القدرات في الصناعة الكيميائية لا يسأ استخدامها لأغراض تحظرها الاتفاقية ، وذلك دون تطفّل ولا تدخل غير واجبين في الأنشطة الصناعية المنشورة تماما ، ودون التسبب بتكليف غير مقبولة للدول الأطراف .

إن الوثيقة CD/1053 هي في المقام الأول ، وكما ذكرت ، مخطط عام ينبغي وضع تفاصيله بدقة . ولذا ، فإن مناقشته ينبغي أن ترتكز أولا على مفاهيمه الأساسية . ومن بين مفاهيمه الأساسية ، أود أن أؤكد الالتزام بالإعلان عن جميع موقع الممانع القادر على صنع أملحة كيميائية ، سواء كانت تنتج أو لا تنتج فعليا مواد كيميائية مدرجة في الجداول ، وبالتالي ، التعهد بقبول تفتيشات موقعة مع فترة اخطار قصيرة في أي من هذه المممانع . وي ينبغي أن تكون هذه التفتيشات مبسطة وأن تستهدف ، في المقام الأول ، التحقق من الإعلانات عن الأنشطة المخططه والتتأكد من غياب أنشطة كان يتعمىن الإعلان عنها . ومن المهم ، بوجه خاص ، ملاحظة أن هذه التفتيشات ، وفقا للاقتراح ، ينبغي أن ترتكز على الأنشطة الجارية بدلأ من محاولة التتحقق من الأنشطة السابقة . وهذا يساعد على تجنب جوانب الشذوذ والغموض التي لا داعي لها .

وهكذا ، هناك ، من جانب ، افتتاح وشفافية بقدر أكبر مما كان متوفّر حتى الآن ، وهناك ، من جانب آخر ، تطفّل وتدخل أقل في تلك الحالات التي يتم فيها إجراء تفتيش فعلي . ويقترح وقد بلدي تعين المرافق القادر على صنع أملحة كيميائية من خلال استخدام طرائق معينة للتحويل الكيميائي . وقد لا يكون ممكنا استخدام هذا التصنيف بشكل لا لبني فيه تماما في كل موقع من مواقع الممانع . غير أن من رأي وقد بلدي أن قائمة لطرق التحويل الكيميائي ستكون واضحة بما يكفي لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية . ويمكن أن يُعهد إلى التشريعات الوطنية بمسؤولية تحديد كيفية تنفيذ الالتزام بالإعلان في كل دولة من الدول الأطراف تحديدا دقينا . ومن المؤكد أنه يمكن التو米ة بمبادئ توجيهية من خلال العمل التشاوري المتعدد الأطراف في اللجنة التحضيرية .

إن نهج التحقق السليبي ، مقتربا بغياب اتفاقات للمرافق في الوثيقة CD/1053 ، يسير شوطا بعيدا نحو تبسيط التفتيشات الفعلية والاستجابة للاهتمامات المنشورة بشأن السرية في الصناعة . والواقع أن السويد أجرت تفتيشا اختباريا وطنيا على أساس النهج الوارد في الوثيقة CD/1053 . وكانت النتيجة مشجعة . وأعرب المفتتشون عن ارتياحهم لنتيجة التتحقق - وهو غياب أي إنتاج لمواد كيميائية مدرجة في الجداول - كما أعرب المرفق عن ارتياحه ، بوجه خاص ، لغياب اتفاق للمرفق ، وهو اتفاق كان يتطلب وضعه أن يوفر المرفق كتابيا معلومات حساسة تتعلق بطرق الصنع .

لقد طرحت وفود كثيرة أسئلة تتعلق بانتقاء المرافق من أجل التفتیش . ومن رأي وفد بلدي أن هذه المشكلة ليست ذات أهمية كبرى . فيتبيني أولاً مناقشة النهج الشامل ، بما في ذلك نظام الإعلان ، والتركيز على الانتاج ، وتعريف الصناعة القادرة على صنع أسلحة كيميائية ، ومنع معاملة مماثلة للجدولين ٢ و ٣ . وإذا أمكن قبول تلك العناصر ، فمن الممكن بالتأكيد التفاوض على مبادئ الانتقاء دون مشقة كبيرة جداً .

لقد كان من الطبيعي بالنسبة إلى وفد بلدي أن يبني على المرفق الثاني الحالي بالتمام على تفتيشات الزامية في تلك المرافق التي تنتبع بالفعل مواد كيميائية مدرجة في الجدولين ٢ و ٣ . وفضلاً عن ذلك ، يقترح أن تتم التفتيشات في هذه المرافق كما في مرافق أخرى قادرة على صنع أسلحة كيميائية باستخدام نظام يمزج بين الجهود الموجهة والانتقاء العشوائي . ونعتقد أن كل هذه العناصر قد تكون لازمة . ومن الممكن بالتأكيد مناقشة كيفية المزج بين الامرين فعلياً قدر أعلى أو أقل من الانتقاء العشوائي . ولكن ، من رأي وفد بلدي مرة أخرى أن هذا تفصيل عملي أكثر منه عنصر مبدئي في اقتراحنا .

إن الوثيقة CD/1053 تفسر نفسها إلى حد بعيد . ولذا لم أحاول مسوى التعليق بإيجاز على بعض النقاط البارزة وتبييد أي سوء فهم محتمل للورقة ومحتوياتها وأهدافها . والورقة الآن في أيدي اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . ونطلع إلى أن يجري مزيد من النقاش الرسمى بشأنها .

السيد كراليك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالإنكليزية): نسود أولاً ، سيد الرئيس ، أن نقدم إليكم خالماً التهنئة لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن نوجه إليكم الشكر على نهوضكم بمسؤولياتكم الهامة خلال المرحلة الأولى من عملنا . وأغتنم أيضاً هذه الفرصة للاعراب عن امتناننا لسلفكم ، السيد شيريلا ، الذي تولّ مهام الرئاسة في آب/أغسطس وخلال الفترة ما بين الدورتين . ويعرب وفد بلدي عن خالماً ترحيبه بحضور حضرة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية الذي خطط المؤتمر في بداية هذه الجلسة العامة .

ومنذ الدورة الأخيرة للمؤتمر ، غادر جنيف السفراء ذوو الكفاءة العالية آيت شلال وريي وكوسوف وفارغا وسوجكا وكوصين . ونحن نعرب عن خالماً ترحيبنا بالممثلين الجدد لأستراليا وبلغاريا وبولندا والجزائر وهنغاريا ويوغوسلافيا ونثمن لهم كل النجاح .

سيد الرئيس ، لقد دعوتمونا إلى تجنب المواقف التي لا تدخل في نطاق هذا المحفل . وهي دعوة لها ما يبررها إذ أنها تتبع لنا فرصة تكريس مزيد من

الاهتمام للمواضيع التي تمنى نزع السلاح حقيقة . ومما لا شك فيه أنه لا يمكن للمؤتمر أن يقف موقف اللامبالاة إزاء وجود مخاوف متنامية من استعمال الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة غير التقليدية . وهذا ، قبل كل شيء ، في تلك البلدان التي لم يظهر فيها بعد خطر التفجير النووي الدائع الصيت ، ولكن قد تتجزئ فيها بالفعل قنبلة إيكولوجية مفخخة بالقدر نفسه تترتب عليها عواقب لا حدود لها على الحياة النباتية والحيوانية لمنطقة شُبّهت ذات يوم بجنة عند المذكورة في الكتاب المقدس .

وتؤكد بعض الخبراء أن المعنى المحتمل غير مستعد من الناحية التقنية بالقدر الكافي لاستعمال الأسلحة الكيميائية هو بلا شك عزاء جد هزيل . فالتاريخ يعلمنا نقير هذا تماماً ، ولهذا السبب ، أود أن أشير في هذا الصدد إلى رسالة وнстون تشرشل البعيدة النظر . فقد خاطب رجل الدولة العظيم هذا البشرية ، بعيد قيام هتلر بضم النمسا بلا رحمة ولا شفقة وانتهاكه الوحشي لتشيكوسلوفاكيا وقبل استعداداته للهجوم على بولندا ، قائلاً بعبارات أقرب إلى النبوة:

"هل سيمحاول تغيير العالم أم لا؟ إن العالم شيء ثقيل جداً بحيث يستحبّ تغييره! إن رجلاً خارقاً للعادة ، في ذروة القوة ، يستطيع أن يولد تغييراً هائلاً ، ومع ذلك ، فإن العالم المتحضر يستطيع أن يبقى راماً لا يتزعزع . إن الكسرات والشظايا الضخمة قد تنهال مقرقة على أم رأسه وتتدمره ... لكن العالم سيستمر" .

وقد استمر العالم . ولكن بأي ثمن! نحن نتذكر ذلك بمرارة في أوروبا كما فيسائر القارات . وهذا هو السبب في أن ضربات التدمير الجديدة ليست أمراً يدعو إلى الخوف بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط وحدها . إن أرجع علاج ضد الخوف هو السلوكي الإيجابي . ولذا ، فاني أعتقد أن على هذا المؤتمر أيضاً اتخاذ خطوة إيجابية . فمثلاً ، يمكننا باتباع مثال مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية الـ 11 ، وبتوسيع آراء الرئيس ميتران وغيره من رجال الدولة ، تجديد المبادرة التي تحدثنا عنها في العام الماضي . فربما يمكن للمؤتمر ، على سبيل المثال ، أن يبادر إلى وضع إعلان مشترك تصدره الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والدول التي لها مركز مراقب وستعتمد فيه بلا تكون أول من يستعمل الأسلحة الكيميائية خلال فترة المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

وأود أن أختصر كلمتي اليوم للمسائل المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية وبوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ففي السنوات الأخيرة ، تقدمت أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية نحو اكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية . بيد أن هناك مسائل متعلقة معينة يتبعن حلها ، بعضها ذو طابع تقني وبعضها الآخر ذو طابع سياسي . وبخصوص كلا الجانبيين - السياسي والتكنولوجي - وزعت أوراق عمل مختلفة

تناول أوجها مختلفة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبولة . ولعرض الأمور بسراحة وإن أمكن - الحصول على مزيد من المعلومات من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبولة ، قدمت أغلبية الوفود ، بما فيها وفد تشيكوسلوفاكيا ، (في الوثيقة 949/CD) أوراق عمل حول إمكاناتها الكيميائية . ولكن ، بغية تطوير "النم المتداول" في المستقبل ، وإجراء تقييم أكثر تفصيلاً لحاجات المفتشين وللجهات المالية ، وتوضيح بعض المسائل التقنية ، أعلن وفد بلدنا ، في بيانه الأخير في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، عن صدور وثيقة جديدة . وتتضمن هذه الوثيقة بيانات مفصلة جداً عن إمكانات الكيميائية لتشيكوسلوفاكيا ، بما في ذلك لا بيانات نوعية فحسب وإنما بيانات كمية أيضاً عن إنتاج وتجهيز واستهلاك وتصدير واستيراد المواد الكيميائية التي تدخل في نطاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبولة . ولقد تم على التو توزيع هذه الوثيقة الصادرة برقم CD/1048 .

واسمحوا لي أن أعرض بإيجاز فلسفة نهجنا . كما قيل في الماضي ، وأستطيع أن أكرر هذا القول مرة أخرى ، لا توجد لدى تشيكوسلوفاكيا أسلحة كيميائية . ويعترض بلدنا ، وهذه حقيقة معروفة تماماً ، أن يكون طرفاً أصلياً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولهذا ، فإننا نتناول الاتفاقية بجدية بالغة . واليوم ، أود أن أحبطكم علماً بأننا نصنع مركبات مدرجة في الجدول ١ ، كما يمكن أن تروا من الوثيقة الموزعة ، طبعاً بكميات أقل كثيراً من الكميات التي تجيزها الاقتراحات الواردة في "النم المتداول" الحالي .

ونقوم أيضاً ، بروح من حسن النية وعلى أساس طوعي ، بإعلان وتحديد المرافق ، بما في ذلك أصحابها ومواعيقها . ونحن نعتقد أنه ، بعد هذا الإعلان ، ستكون هناك صورة أوضح لمقتضيات اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبولة في بلد واحد بخصوص التحقق . ونأمل أن تبدي الدول الأخرى سراحة مماثلة ، وذلك لأن هذه البيانات ، مجتمعة ، ترتبط بالحاجات من الموظفين والمعدات والاحتياجات الأخرى الالزامية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية . واسمحوا لي أن أحبط الوفود الموقرة علماً بأنه يمكن أيها التتحقق من هذه البيانات بطريقة بسيطة جداً . في العام الماضي ، أجريت محادثات ثنائية بين سفارة الولايات المتحدة في براغ ووزارتي الخارجية والدفاع في بلدنا ، وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، قام أخصائيون من الولايات المتحدة - على أساس اتفاق - بزيارة مرفق عسكري تشيكوسلوفاكي في ملوفاكيا يُستخدم في تركيب مواد كيميائية مهلكة فائقة السمية . ونتيجة لهذه الزيارة ، ثبت أن المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١ التي يجري إنتاجها لا يمكن اعتبارها أسلحة كيميائية . وللفرض ذاته ، إذن قائد المرفق العسكري باستخدام قاعدة بيانات محoscية لمراجعة إنتاج المواد الكيميائية في عام مختار عشوائياً من بين عشرة أعوام . وأعرب عن التقدير لما يتم به المرفق والعاملون فيه من مفات مهنية . وإن هذا المستوى العالي للمفات المهنية التي يتحلى

بها العلماء التشيكيون يمكن الان توثيقه بالامتناد إلى الانتشطة التي ينطلي بها فريق من المتخصصين العسكريين صغير ولكنه مؤهل في الخليج .

وجميع هذه البيانات تشكل دليلا على اهتمام تشيكوسلوفاكيا بوضع المماثلة الأخيرة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن . وثمة دليل آخر على اهتمامنا الحقيقي بنزع الأسلحة الكيميائية هو محب تحفظاتنا على بروتوكول جنيف لسنة ١٩٣٥ الذي أعلنه السيد وينستبيرر وزير خارجية الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولسوق المزيد من الأمثلة على الجهد التي بذلها تحضيرا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ، أود أيضا أن أحبطكم علما بإنشاء فريق عامل معنى بالأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة وطنية خاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة . ونحن الان بصد تشكيل هذه اللجنة ، ومنقوم على أثر افتلاعها بانشطتها الأولية بإحاطة مؤتمر نزع السلاح علما بالنتائج العملية .

وفيما يتعلق بالتحقق العملي ، أود أيضا الاشارة إلى أننا على أتم استعداد لدعوة الوفود المعنية ، على أمام شنائي ، إلى زيارة المرفق المذكور في الوثيقة CD/1048 ، كما يمكننا أن نوسع نطاق المرافق التي يمكن زيارتها ليشمل مؤسسات تشيكوسلوفاكية أخرى تتناول مواضيع ذات صلة بالأسلحة الكيميائية .

إن وفد بلدي يتطلع إلى إكمال مفاوضاتنا الخامسة بالأسلحة الكيميائية ويعمل على إكمالها في أسرع وقت ممكن ، ربما هذا العام . وـ"النم المتبادل" المنقح يشكل أساسا فريدا لمضاعفة جهودنا المشتركة . وإن العواقب المؤسفة للأحداث التي تقع في الخليج تدفعنا إلى الامراع ببابراهم اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وأود أن أؤكد لممثل الاتحاد السوفيياتي الموقر ، سيرغي باتسانوف ، الرئيس الجديد للجنة المختصة ، تأييد وتعاون وفد بلدي الكاملين في مداولاتها المقبلة وفي مهمته البالغة الأهمية . وأود في الوقت ذاته أن أعرب عن تقديرني واحترامي للسفير هيلتنبيوس وزملائه في الوفد السويدي لما قاموا به من أعمال ممتازة خلال العام الماضي . وإنني إذ أدرك تماما الادراك أهمية قول الببير كامو - "الكرم الحقيقي نحو المستقبل يتمثل في إعطاء كل شيء للحاضر" - أؤمن للجنة المختصة بالأسلحة الكيميائية كثيرا من النجاح في أنشطتها القادمة .

الرئيس: أشكر ممثل الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل استراليا ، السفير أوموليفان .

السيد أوسوليفان (استراليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيد الرئيس ، يسرني أن آخذ الكلمة للمرة الأولى في هذا المؤتمر تحت رئاستكم ، وخاصة بالنظر إلى العلاقات الودية القائمة بين بلداناً منذ أمد طويل .

هذه فترة قاتمة لتولي المهام كسفير لشرع السلاح . ولكنها أيضاً فترة تتبعها فيها ، بصورة أشد وضوحاً مما في أي وقت مضى ، الفوضى والضرورة لشرع السلاح ولفرض القيود على نقل الأسلحة . فالحرب المشتعلة في الخليج تذكرنا ، بشكل محزن ، بـأن التحسن الهائل في البيئة الدولية التي تبدي في عام ١٩٨٩ لا يؤدي ضرورة أو حتماً إلى قدر أكبر من السلام والاستقرار في كل منطقة . بل على العكس ، إن أحد الآثار الغريبة لانهاء الحرب الباردة هو أن بيئته الآمنة في المناطق الواقعة خارج أوروبا قد أصبحت بالفعل أكثر تعقيداً وأشد مسؤولية على القبائل . فالعالم الناشئ ، كما قال أحد المعلقين ، "من المرجح أن يفتقر إلى وضوح الحرب الباردة واستقرارها وأن يكون عالماً أشبه بفاب وتسود فيه مخاطر عديدة وأثرها خفية ومفاجآت مؤلمة والتباينات الأخلاقية" . وسيكون الحال كذلك خصوصاً إن انتفاضة الناتجة عن سباق التسلح التقليدي إلى مزيد من انتشار الأسلحة التقليدية والنووية والكييمائية والبيولوجية وإلى انتشار تكنولوجيا القذائف . وبخبرة الأسابيع الأخيرة ، ينتظر المجتمع الدولي أن يجري تناول هذه المسائل بنشاط مجدد .

وفي هذه الظروف ، ازدادت أهمية أعمال هذا المؤتمر ومماثله المبارزة . والتهديد باستعمال الأسلحة الكيميائية في حرب الخليج يجعل تحقيق حظر تام للأسلحة الكيميائية في كل الأوقات وفي جميع البيئات أمراً لازماً على نحو أشد إلحاحاً . ولذلك ، فإنني سأتناول في محل الأول المسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في هذا البيان اليوم .

إن الحكومة الاسترالية ملتزمة التزاماً تاماً بحظر من شأنه أن يجعل الأسلحة الكيميائية غير مشروعة وأن يحظر استعمالها . ونحن نؤمن أن أمننا وأمن جيراننا سيتعززان بتعهد ملزم متعدد الأطراف يكفل لنا جميعاً أننا لن نواجه تهديد هذه الأسلحة الرهيبة . ونحن نعتقد أن الظروف السياسية الدولية موجودة لوضع حظر كهذا موضوع التنفيذ بإنها هذه المفاوضات بنجاح . ونأمل في هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات حول الاتفاقية أن نستعيد في عام ١٩٩١ الروح التي تجلّت قبل ستين في مؤتمر باريسي وقبل ١٨ شهراً في مؤتمر كانبيرا ، عندما تعهدت الحكومات والصناعة الكيميائية بتحقيق هذه الغاية ذاتها .

على أننا ندرك أن هناك حداً لما يستطيع الممثلون الرسميون تحقيقه هنا في جنيف عن طريق إجراءات التفاوض وأنه قد يلزم اشتراك على مستوى أعلى من أجل توفير التوجيه السياسي اللازم للتغلب على المشاكل المتبقية . ولذلك ، نحن نؤيد النساء الداعية إلى عقد اجتماع على مستوى وزاري .

والفرز من اجتماع كهذا ، كما نعتقد ، هو التقلب على المآذق السياسية في مير المفاوضات وإعطاء تعليمات نهائية تمكّن من عقد معاهدة شاملة متوازنة . وهذا يقتضي إعداد عناصر معاهدة بهذه بعناية . وقد يلزمها أن تعدّ خيارات كي يستطيع الوزراء أن يقدّروا أي الاقتراحات هي على السواء ممكّنة التنفيذ عملياً من حيث أثرها على الصناعة وجديرة بالثقة من حيث إسهامها في الأمن الجماعي . والسبب الثاني لاقتراح وتأييد عقد اجتماع على المستوى الوزاري هو المساعدة على تشجيع الانضمام العالمي إلى المعاهدة . وإننيلاحظ ، بوصفي وافداً جديداً إلى هذا المؤتمر ، أن هناك جزءاً كبيراً من العالم غير ممثل هنا ؛ وحتى بين الحكومات الممثلة هنا ، توجد دوائر مختلفة في بلدان مختلفة سيكون من اللازم توعيتها بخصوص المعاهدة . وهذا يعني أن أمامنا " مهمة إقناع " هامة لجعل هذه المعاهدة تحظى بالتأييد على أوسع نطاق ممكن بين الحكومات وعلى أشمل نطاق ممكن داخل الحكومات .

وبالطبع ، لا يقتصر الاشتراك في مداولات هذا المؤتمر على الدول الأعضاء فيه والبالغ عددها ٣٩ دولة . ولقد كان من دواعي سرورنا أن نرى أن المؤتمر قد وافق في ٢١ كانون الثاني/يناير ، على الطلبات التي قدمتها ٣٤ دولة للحصول على مركز مراقب . ولو كان ذلك العدد أكبر ، ل كانت مساعدتنا أشد ، خاصة ونحن نقترب من المرحلة النهائية للمفاوضات الخامسة باتفاقية متعددة الأطراف للأسلحة الكيميائية .

ومن الجلي أن أحد السبل الأكثر فعالية وجدو لفهم أهداف اتفاقية مقبلة للأسلحة الكيميائية وما يترتب عليها من آثار سياسية وقانونية وعملية هو الاشتراك الفعلي في المفاوضات ذاتها . ولقد اغتنم هذه الفرصة من الناحية العملية عدد من الوفود المراقبة ، ولا سيما في مفاوضاتنا الخامسة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . فالدول المراقبة تستطيع أن تشارك وهي تشارك بالفعل سواء عن طريق تقديم ورقات عمل أو عن طريق المداخلة الشفهية في أعمال اللجنة المخصصة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وأفرقتها العاملة . وسنقوم خلال مير المفاوضات التي تعقد في عام ١٩٩١ بتشجيع الدول غير الأعضاء على إبداء وجهات نظرها بشأن جوانب محددة من "النحو المتداول" ذات أهمية لها كي يمكن بحثها بحثاً تاماً .

وشمة نهج آخر لتعزيز الطابع العالمي اعتباره أمثالياً نهجاً معقولاً قد تمثل في إجراء حوار جدي مع جيرانها في منطقتها آسيا والمحيط الهادئ حول هذه المعاهدة وما تتضمنه من آثار عليهم . ولقد كان لي شرف حضور الحلقة الدرامية الاقليمية الثانية المناهضة للأسلحة الكيميائية التي عقدت في بريسباني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والتي استضافتها الحكومة الاسترالية . فقد اشتركت في هذه الحلقة ٣٣ دولة إقليمية من بينها ثلاث دول فقط ممثلة هنا في مؤتمر نزع السلاح ؛ وهي إندونيسيا وبورما ونحن أنفسنا . وقد تجلّى بوضوح أن هناك فجوة كبيرة في فهم هذه المعاهدة

المعقدة والبعيدة المدى بين أولئك الذين يجلسون في هذه القاعة والذين يعرفون بالتفصيل مفاهيمها وأحكامها المحددة وبين أولئك المسؤولين الحكوميين المشغولين بآعمالهم في بلدان أخرى والذين ليسوا هنا ولكنهم سيكلّفون مع ذلك بالاطلاع بالمقتضيات الإدارية والتجارية الضخمة التي ستفرضها الاتفاقية .

عندما نطلب من الحكومات أن تقبل تلك المقتضيات علينا أن نبين بجلاء إننا نقدم في المقابل مزايا ملموسة تتعلق بالأمن . وهذا يعني ، في رأينا ، أن المفاهيم وترتيبات العمل المتضمنة في المعاهدة ، وخصوصا في مجال التحقق ، يجب ألا تكون موجلة في التفصيل ولا أن تتناول احتمالات نظرية إلى درجة عالية ، بحيث تعرف تلك المزايا للخطر . وفي نهاية الأمر ، لا يمكن للمعاهدة ، شأنها شأن جميع المعاهدات ، أن تربط أحدا إلا بحال من ورق . فإن لم تتوافق بالارادة السياسية للالتزام بأحكامها ، عندئذ لا يمكن لالياتها الداخلية أن تجبر الدول على الالتزام بسلوك صحيح . ولكن ، من الناحية الأخرى ، يمكن لمعاهدة متوازنة ومعقولة وواضحة أن ترمي قواعد وأن تمنع لجميع الأطراف المنضمة إليها الثقة بأن مزاياها المتعلقة بالأمن المعزز والآخر التجاري المتكافئ سوف تتحقق .

ولتحقيق هذا الآخر التجاري المتكافئ ، جَّت الحكومة السترالية في سعيها إلى التعاون مع الصناعة الكيميائية الدولية لا كشريك معنا هنا في المفاوضات ولكن كمورد مهم بالامر وله دراية واسعة به يقع عليه قدر كبير من أثر هذه الاتفاقية . وهناك مثال حديث العهد للتباينات المثمرة بين الحكومة والصناعة هو اجتماع نادي الصناعات الكيميائية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد في بانكوك في كانون الثاني/ يناير 1991 ، حيث استطاع زميل من الوزارة السترالية للشؤون الخارجية والتجارة الخارجية أن يقدم عرضا عن حالة مفاوضاتنا هنا . وما يدعو إلى الاغتناب أيضا أن هذا المؤتمر قد أقام ملتقى أوّل في الصناعة في العام الماضي . وهل لي أن أقول إننا نرحب أيما ترحيب بالأفكار التي قدمتها السعيد هذا الصباح في الوثيقة CD/1053؟ إننا سنقوم ببحثها بعين العطف وعن كثب .

ومن جهتنا ، ستستمر الحكومة السترالية والصناعة الكيميائية السترالية في البحث عن فرص مواصلة هذا الحوار مع جيراننا على الصعيد الإقليمي كي تصبح جميع الدول في منطقتنا مستعدة تماما للانضمام إلى الاتفاقية المستكملة . وفي هذا السياق ، تعتمد الحكومة السترالية استضافة حلقة تدريبية للكيميائيين الإقليميين ستعقد في ملبورن في منتصف هذا العام ، وذلك بهدف تقديم ما يلزم من المعلومات الأساسية والتدريب إلى المستشارين التقنيين للحكومات الذين سيطلب منهم إكمال الإعلانات وتجميل البيانات التقنية . ونحن مدينون لزملائنا الفنلنديين من أجل النموذج الذي وضعوه ، وقمنا ، بدون خجل ، بتعديل عملهم بحيث يتواافق مع منطقتنا

ذاتها . هل لي أن أضيف هنا أننا نعجب بالأعمال التي تستمر الدكتورة روتيلو وخبراؤها في تأديتها؟ وبالاقتران بالحلقة التدريبية التي ستعقد في ملبورن للكيميائيين الأقلمييين ، نعتزم القيام بتفتيش اختباري متعدد الأطراف لمنشأة كيميائية موجودة هناك . ونحن نرحب باعتزام حكومتي فنزويلا ونيجيريا الشروع في ممارمات مماثلة تهدف إلى نشر الوعي بمزايا الاتفاقية وبمقتضياتها ، ونشجع الأعضاء الآخرين في هذا المؤتمر على الانضلاع بمارمات مماثلة في مناطقهم باعتبار ذلك سبلًا ملموسة للتمكّن التأييد للاتفاقية المبرمة ولتعزيز الالتزام الشامل بها .

وقد عملت أمثالي أيضًا على إقامة الهيكل الإداري الذي سيكون لازماً حالماً تصبح الاتفاقية نافذة . ولقد تبيّن لنا أن هذا ليس أمراً بسيطًا مع وجود دستور اتحادي ولوائح تختلف حسب صدورها من الدولة أو من الحكومة المحلية . وأملًا في أن تكون خبراتنا ربما ذات نفع للدول الأخرى ، طلبت من الأمانة أن توزع اليوم ، كوثيقة من وثائق المؤتمر برقم CD/1055 ، ورقة استراتيجية تعرض بإيجاز الطريقة التي تناولنا بها إنشاء أمانتنا الوطنية الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ونحن نتطلع إلى الوثيقة التي أشار إليها سلفاً زميلنا التشيكوسلوفاكي في وقت مبكر من هذا الصباح والتي ستقدم إلينا تفاصيل عن خبرات تشيكوسلوفاكيا في المجال ذاته .

ولد أحرز خلال عام ١٩٩٠ ، برئاسة السفير هيلتنيو القدير ، تقدم حسن فيما يتعلق بتشذيب "النم المتداول" على نحو يجعل مضمونه أكثر اتساقاً وإيجازاً وأسهلاً قراءة . وكان هناك عائق رئيسى لعملية التشذيب ولاحران تقدم جوهري في المفاوضات هو ضخامة عدد الحواشى غير المنسوبة إلى أي مصدر ، علماً بأنه في حالات كثيرة أصبح اليوم مؤلفوها غير معروفيين وعلة وجودها غائبة عن البال بمجرد منوات التفاوض . وفي الماضي ، كان العرف المتبع في مؤتمر نزع السلاح ، حسب فهمي ، هو عدم نسبة الحواشى إلى مصادر ، أما الآن ، فإن حالة المفاوضات ، كما أعتقد ، قد بلغت حداً أصبح عنده من المفید أن يكون في المقدور تعين مصدرى الحواشى لتسهيل حذفها عند عدم وجود مبرر لابقائها ، أو لمساعدتنا على فهم تفكير المؤلفين على نحو أكمل لكي يتسع إيجاد حل عند انتهاء هذه المفاوضات . وموجز القول ، نحن نقترح أن تستخرج جميع الوفود أعمال الدورة الأولى لهذا العام في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لتعيين الحواشى التي أدرجتها في "النم المتداول" وإن ترفعوها إلى الأمانة لتجميعها وتوزيعها على جميع المشتركيين . وفي إمكان الأمانة أيضًا المساعدة إذا استطاعت تعين الحواشى القديمة بقدر ما تسمح لها مجلاتها أن تقوم بذلك . وينبغي أن تحدد الحواشى التي "لا يطالب" أحد بها . وما أن تنتهي هذه العملية ، منكون في وضع أفضل كثيراً لكي نعالج على نحو أجدى مضمون الحواشى المنسوبة المتبقية .

وتحة مسألة أخرى تشغل بال الحكومة الاسترالية كثيرا هي أن أحكام المعاهدة المتمللة بتنمية الأسلحة الكيميائية الموجودة ينبغي أن تكفل وجود التزام صريح باتباع إجراءات من شأنها أن تؤمن سلامية البيئة . ونحن نرى أن من الضروري إيضاح أحكام الاتفاقية بتفصيل حول هذه النقطة . وهذا يهم بصفة خاصة أستراليا ودول المحيط الهادئ بسبب تشكيل مرفق تدمير الأسلحة الكيميائية في جزيرة جونستون المرجانية . فإن أستراليا تؤيد أعمال هذا المرفق على أساس أن نطاقها مقصور على تدمير المخزونات الموجودة فيه حاليا وأن تشكيله يجري على نحو يتوافق توافقا تماما مع سلامية البيئة . وهذه مسألة يهتم بها رئيس وزراء أستراليا اهتماما مباشرا ويلتزم بها شخصيا التزاما راسخا .

وفي ضوء الأحكام الحالية "للنعم المتداول" والسبل الكفيلة بإنهاء هذه المفاوضات في وقت مبكر ، تعتقد أستراليا أن التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة الكيميائية يتسع نطاقه للاسف وليس مقصورا على الشرق الأوسط . وهذا يؤكد الحاجة المهمة التي نواجهها ويضفي تأكيدا خاما على شواغلنا المتعلقة بالأمن والتي لا يمكن تلبيتها إلا باتفاقية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها وتحظى بالتأييد على نطاق واسع . ويسريني أن أعلن اليوم أن أستراليا ستكون من الدول الموقعة الأصلية على اتفاقية من هذا القبيل .

وانتقل للحديث بإيجاز عن البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا ، فاقول إن الحكومة الاسترالية تتطلع إلى إعادة تشكيل اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية في وقت مبكر . وتحة أعمال مفيدة يمكن القيام بها في إطار الولاية الحالية للجنة المذكورة . ونأمل أن يتحقق الحظر الشامل للتجارب النووية في تاريخ مبكر وأن تصميم التجارب النووية أثرا من آثار الماضي . ولقد لاحظنا أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبدرجة أقل فرنسا قامت في السنوات الأخيرة بالحد من تجارب الأسلحة النووية . ونحن نعتبر ذلك خطوات في الاتجاه الصحيح . ونأمل أن يستمر عدد التجارب النووية ونتائجها في التنامى .

إن وقف التجارب النووية هو أحد البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ذوصلة بالهدف الأوسع المتمثل في عدم انتشار الأسلحة النووية . ومن دواعي قلقنا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تجده قواعد عدم انتشار الأسلحة النووية لم يمكن استعراضها في أيلول/سبتمبر الماضي على نحو يغطي إلى وشيقته نهائية متفق عليها . ومع ذلك ، فإننا نرحب بالمراجعة الدقيقة التي أجريت ونأمل أن نرى التوصيات المتفق عليها تطبق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي غيرها من الهيئات . ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أسمحت إيهاما هاما في السلم والأمن الدوليين . كما أنها خدمت المصالح الأمنية لمن تقيدوا بها . ونحن نرغب

في العمل مع آخرين بغية تحسين سير عملها في الفترة الممتدة حتى تاريخ المؤتمر الخاص بتمديدها في عام ١٩٩٥ . ونرى أن من الضروري أن تُظهر جميع الدول الأعضاء في المعاهدة بآعمالها وببياناتها أنها لا تحيد قيد أئملاً عن التزاماتها بموجب المعاهدة وأن يجري تمديد المعاهدة على أساس مؤكد .

ونأمل أن تشهد السنوات الخمس القادمة التزاماً أكبر من جميع الدول بعاليه يخلو من انتشار الأسلحة النووية . وفي هذا الخصوص ، نرجو ترحيباً حاراً بالبيانات التي أدلّت بها مؤخراً رئيسي الأرجنتين والبرازيل .

ونحن نتطلع إلى إعادة تشكيل للجنة المعنية بالفضاء الخارجي في وقت مبكر ، ومنواعل العمل بكل طاقتنا وبالتعاون مع هذه اللجنة للنظر في كيفية تجنّب الفضاء الخارجي مباقاً للتسلّح . وسوف أتناول هذه المسألة وغيرها من المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في مداخلة تالية . وأخيراً أغتنم هذه الفرصة لكي ألاحظ أن مؤتمر نزع السلاح قد جاهد ، في السنوات المنصرمة منذ إنشائه في عام ١٩٧٨ ، في سبيل الوفاء بولايته العسيرة بوصفه الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الذي أنشأ لوضع اتفاقات موضوع بها وقابلة للتطبيق بشأن ، تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وتأمل أستراليا أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الامهام بقدر كبير في إقامة نظام عالمي معزز يعتمد على مبادئ القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ومع أن الكثيرون سيتوقفون على نتائج حرب الخليج ، نعتقد أن لدينا هذا العام فرصة القيام بذلك عن طريق إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية .

الرئيس: أشكر ممثل أستراليا على بيانيه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى . وأعطي الكلمة الان لممثل المانيا ، السفير ريتتير فون فاغنر .

السيد فون فاغنر (المانيا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد أبلغ عدد من البلدان مؤتمر نزع السلاح بنتائج الممارسات الوطنية للتحقيق بالتحدي بخصوص الأسلحة الكيميائية ، وضمنها هولندا وكندا والمملكة المتحدة والمانيا . وقد امتهنت جميع هذه التمارين اختبار الاجراءات التي قمنا بتنفيذها في اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، لاستخلاص الدروس من الخبرات العملية ، وبالتالي ، المساهمة في استكمال نظام فعال للتحقيق بالتحدي عن طريق توفير لهم أفضل للمشاكل المطروحة . وقدمت كندا وهولندا مؤخراً جداً في الوثيقة CD/1052 تقريراً عن تفتيش اختباري بالتحدي أجرتهما بصورة مشتركة في قاعدة عسكرية في المانيا . وأود اليوم أن أعرف ، بالنيابة عن كل من المملكة المتحدة والمانيا ، تقريراً عن تمارين مشتركتين للتحقيق بالتحدي بخصوص الأسلحة الكيميائية أجرياً في مرافق عسكرية . ويرد التقرير التفصيلي عن نتائج هذين التمارين في الوثيقة CD/CW/WP.330 - ورقة العمل .

وفي ضوء الخبرة الضخمة التي اكتسبها كلا البلدين أثناء ممارساتهما الوطنية السابقة للتفتيش بالتحدي ، كان المستهدف من التمرينين المشتركين ، (تمرين واحد في كل بلد) إضفاء مزيد من الواقعية على مفهوم ممارسة التفتيش بالتحدي ، والعودة مرة أخرى إلى بحث الاستنتاجات التي توصل إليها حتى الآن ، واستخلاص الدروس الأخرى التي يمكن الاستفادة منها . وقد أجري التمرين الأول في جمهورية ألمانيا الاتحادية في الفترة من ٢١ إلى ٣٣ أيار/مايو ١٩٩٠ في قاعدة للقوات الجوية . وأُجري التمرين تحت رقابة إنكليزية - المانية مشتركة ، بحيث قدمت المملكة المتحدة فريق التفتيش والمراقب التابع للدولة المتحدة ، وقدمت الجمهورية الاتحادية الفريق المحلي . وأُجري التمرين الثاني في المملكة المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في مرفق لتخزين الذخائر . وأُجري هذا التمرين أيضا تحت الرقابة المشتركة . غير أن الأدوار كانت معكوقة . وخلص البلدان إلى أن التمرينين أجريا بروح إيجابية جدا وتعاونية ، وأن عددا من الدروس قد استخلص ، سواء بتاكيد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الممارسات الوطنية للتفتيش بالتحدي لدى كل منهما ، أو بتقديم آراء شاقبة ومنظورات جديدة بشأن موضوع التفتيش بالتحدي .

ومن ضمن الدروس الكثيرة المستخلصة ، التي تشمل مزيجا من الخبرات العملية في مجال أخذ العينات واستخدام المعدات مثل معدات الأشعة السينية والمعدات التحليلية المتنقلة ، والتي جرى ذكرها ومناقشتها بالتفصيل في التقرير ، دعونى أملأ الضوء هنا على اثنين فقط من الاستنتاجات الأساسية التي تم التوصل إليها . أولا ، أن التمرينين المشتركين قد أثبتتا لكلا البلدين الأهمية القصوى لمفهوم التفتيش بالتحدي ، على أساس مهلة قصيرة للإنتظار وكذلك إمكانية الوصول إلى أي مرفق مستهدف بالتحدي ، كوسيلة فعالة لردع التحايل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وللتذيق من الامتنال لها . وثانيا ، إن التمرينين المشتركين قد دلّا مرتة أخرى على أن المفتشين يستطيعون ، باستخدام أساليب الوصول المنظم على نحو يتسم بالغطنة والابتکار ، أن يحصلوا على المعلومات ذات الصلة التي ينشدوها ، في الوقت الذي تظل فيه المعلومات الحساسة غير المتمللة بالأسلحة الكيميائية محمية . ولقد ثبتت صحة هذا خوصا لدى تطبيق المقترنات الخاصة بالوصول الانتقائي العشوائي التي عرضت بالتفصيل في ورقة المملكة المتحدة ، CD/1012 .

وسيجري قريبا في ألمانيا متابعة مسلسلة الممارسات الوطنية للتفتيش بالتحدي في موقع لممنع كيميائي ، ونتوقع أن نكتب منها فيما أفضى للمشاكل المتمثلة بتطبيق عمليات التفتيش بالتحدي في الصناعة الكيميائية .

وأخيرا اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن امتناني لجميع السلطات العسكرية والمدنية للمملكة المتحدة التي اشتركت في التمرينين المشتركين للتفتيش بالتحدي لما أبدته من تعاون ودعم بالغين في إعداد هذين التمرينين وإجرائهما .

الإنسة موليسيبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) : بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم ، فهل لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا ؟ فنحن جميعاً نستفه من قيادتكم الحكيمه .

لقد عرض معادة مغيرة المانيا لتوه تقريراً عن تمرينين مشتركيين للتفتيش الاختباري بالتحدي بخصوص الاملاحة الكيميائية اجرتها المانيا والمملكة المتحدة (CD/1056) . وقد ورد معادة السفير فون فاغنر هذا العمل التعاوني ببيان التفصيل . وسأدعى تعليقين فقط .

أولاً ، أود أن أؤكد التعاون الممتاز بين المسؤولين الالمان والبريطانيين ، الذين قاموا بإيجارء الاختبارين المشتركيين . ونحن من جانبنا وجدنا أن العمل مع زملائنا الالمان قد أضفي بعده إضافياً جليل القيمة على كلا الاختبارين .

ولعلمكم تتذكرون ان المملكة المتحدة قامت قبل هذين الاختبارين المشتركيين ، بإيجارء ستة تفتيشات اختبارية وطنية بالتحدي ، قدمنا عنها تقريراً في الوثيقة CD/1012 . وقد وجدت السلطات في بلدي أن الخبرة المكتسبة من الاختبارين المشتركيين بين المانيا والمملكة المتحدة تؤكد الاستنتاجات الاسبق عهداً التي استخلصت من اختباراتنا الوطنية الخامدة سواء فيما يتعلق بالقيمة الجليلة للتفتيش بالتحدي كجزء من عملية التحقق أو فيما يتعلق بفعالية تقنيات الوصول المنظم . ولقد شدد السفير فون فاغنر بحق على هذا الجانب ، وإنني أؤيد ما قاله . ويبدو أن خبرتنا في هذا الخصوص كانت مماثلة سواء لخبرة شركائنا الالمان أو للخبرة ، التي جرى وصفها في التقرير عن التفتيش الاختباري المشترك بالتحدي الذي أجرته كندا وهولندا ، وهو التقرير الذي قدمه السفيران المؤقتان لهذين البلدين في ٢١ كانون الثاني/يناير .

الرئيس : أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون ، السفير نفوبيو .

السيد نفوبيو (الكاميرون) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر للفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وأن أشكركم على منحي فرصة أخذ الكلمة في هذا الحفل الجليل .

بفضل التحسن الملحوظ في العلاقات بين واشنطن وموسكو ، والتسارع المفاجئ للتاريخ في أوروبا الوسطى والشرقية ، وومضات الأمن في آسيا وغيرها من المناطق ، برغم نزاع الخليج ، وبفضل إحياء النزعة المتعددة الأطراف ، فإن أعمال المؤتمر تجري هذا العام في مناخ دولي رائع .

وهذا التحسن في المناخ الدولي ، الذي يقوم على الارادة السياسية لجميع الدول وعلى مراعاة المصالح المشروعة لكل مجموعة من الدول ، لا بد من أن يمكن المجتمع الدولي ، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح ، من إجراء بحث عميق لمختلف جوانب قضية نزع السلاح ، في وقت تلقت فيه غaiات ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة انتباها إلى ما يقع علينا من واجب وقائية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب .

وإن الكامبيون ، إذ يرحب بالتطور الإيجابي والمشجع للمفاوضات بين القوتين العظميين وكذلك بالاتفاقات الهامة التي عقدت مؤخرا في باريس لكافلة الأمن والسلم والتعاون في أوروبا ، يظل ملتزما بحزم بالمقاصد والمبادئ المعلنة في الميثاق ويعلق أهمية خاصة على نزع السلاح وعلى حفظ السلام .

وفي هذا الصدد ، يجدر أن نلاحظ مع الارتياح التدابير التي اتخذها مؤخراً مؤتمر نزع السلاح لتحسين سير أعماله والتي تضمنت تعديل المواد ٧ و ٩ و ٢٨ من النظام الداخلي .

ومن دواعي ارتياحنا أيضاً أن المؤتمر قد قرر في جلسته العامة الأولى في عام ١٩٩١ ، استجابة لرغبات الأغلبية العاملة من الدول ، أن يواصل النظر في المسألة المتعلقة بتحسين سير أعماله وزيادة فعاليته وأن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين .

وفي الواقع ، من الأهمية بمكان أن يكون في وسع مؤتمر نزع السلاح ، الذي يظل محفل المجتمع الدولي المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات الخاصة بنزع السلاح ، امتلاك الوسائل لكي يضطلع بولايته على نحو فعال ويكتفى أعماله ويعتمد تدابير ملموسة بشأن المسائل المحددة ذات الأولوية والمتعلقة بنزع السلاح والمدرجة في جدول أعماله منذ سنوات ، وذلك وفقاً لبرنامج العمل المبين في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية لدوره الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة . وعلى المؤتمر ، فضلاً عن ذلك ، أن يعكس التشكيل الحالي للمجتمع الدولي بحيث تستطيع جميع العناصر فيه أن تسهم بقطفها في قضية السلام .

وعملأ بالفقرتين ١٤ و ١٥ من تقرير مؤتمر نزع السلاح (CD/1039) ، يكشف المؤتمر مشاوراته بفية اتخاذ مقرر إيجابي في هذه الدورة بشأن توسيع عضوية المؤتمر بما لا يتجاوز أربع دول ، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على التوازن في هذه العضوية ، ومبليغ مقرره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين .

إن الكامبيون يؤيد بقوة تمهيم أعضاء المؤتمر على أن يحسموا على نحو صريح وعادل هذه المسألة المتعلقة بانضمام دول جديدة . وبالمثل ، نأمل أن يستمر تشجيع مشاركة ومساهمة الدول غير الأعضاء في أعمال المؤتمر .

إن مسألة حظر التجارب النووية ترد في جدول أعمال المؤتمر عملياً منذ إنشائه . وهذه المسألة المعقدة تقع في ملء الجهد التي يبذلها المجتمع الدولي ، واضعاً في اعتباره أن الحظر الشامل للتجارب النووية من شأنه أن يضع حداً للتحسين النوعي للترمادات الموجودة وأن يساهم بصورة حاسمة في كبح سباق التسلح النووي .

وب الرغم المفاوضات المكثفة والمضنية التي أجريت خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار وأثناء المؤتمر الخام بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن وضع ميثاق قانوني يحظر إلى الأبد جميع التجارب النووية في جميع البيئات .

وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة في عملية نزع السلاح ، وروابطها بمسألة تمديد أجل معاهدة عدم الانتشار ، وعلاقتها بمشكلة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، فإن من المهم أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٤٥ و٥١/٤٥ من القيام في هذه الدورة بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وتكتيفها بمهمة مواصلة الأعمال التي بدأها المؤتمر في عام ١٩٩٠ ، مع التركيز على البحث الموضوعي للمسائل المحددة والمترابطة التي يشيرها حظر التجارب ، بما في ذلك هيكل ونطاق الاتفاقية المقبلة لحظر التجارب وكذلك التحقق واحترام الالتزامات المتعهد بها بحرية .

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، تجدر الإشارة إلى أن التقرير الذي قدمه السفير هيلتنيوس ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، يوضح التقدم الملحوظ الذي أحرز في إعداد مشروع الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية . إننا نهنئ هنا السفير هيلتنيوس على مساهمته الرائعة . فإن أهمية ميثاق قانوني من هذا القبيل لتكريره وتنظيم منع استخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ، ولا سيما في ضوء الأحداث الجارية في الخليج ، ليست بحاجة إلى مزيد من التدليل . ولهذا السبب ، نأمل أن تبدل اللجنة المخصصة قمارى جهودها ، في ظل التوجيه المستثير للسفير باتسانوف ، للبت في المسائل السياسية والتقنية الشديدة التعقيد التي لا تزال معلقة ، وللتوصل إلى اتفاق بشأن مضمون هذه الاتفاقية الدولية التي طالما انتظراها . وإن وفد الكاميرون ، الذي سيشارك هذا العام أيضاً في أعمال اللجنة المخصصة سيهم بقطبه المتواضع في البحث عن حلول وسط .

ومن المناسب في هذا المقام التأكيد على قيمة التجارب المتعلقة بتفتيش الأسلحة الكيميائية كتلك التي أجرتها هولندا وكندا بصورة مشتركة في القاعدة العسكرية الكندية في لاهر في ألمانيا . فمثل هذه التجارب تتيح إمكانية التتحقق من إمكان تطبيق أحكام البروتوكول الخام بإجراءات التفتيش ، كما تتيح إمكانية تعريف المفترضين بتقنيات تنفيذ الاتفاقية المقبلة وتعزيز التفاهم بين الدول .

ونأمل أن يكون المؤتمر في وضع يمكنه من إثراز تقدم ملموبي في وضع اللمميات الأخيرة على النحو النهائي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . وبالمثل ، وبما أنه لا يوجد في المؤتمر أي اعتراف مبدئي على فكرة اتفاقية دولية تستهدف إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد بامتنالها ضدها ، وذلك رغم كون المصالب التي ينطوي عليها التوصل إلى نهج مشترك لا تزال ضخمة ، يأمل الكاميرون أن يكون في وضع أعضاء المؤتمر مضاعفة جهودهم لدراسة مختلف النهج المتواخة بمزيد من العمق ، بغية تذليل الصعاب والتوصول إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن وعقد ترتيبات دولية فعالة تستهدف أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وتشمل مسائل هامة أخرى مدرجة في جدول أعمال المؤتمر لدورة عام ١٩٩١ . وهي تتصل ، بوجه خاص ، بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والأنواع والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، والأسلحة الإشعاعية ، والبرنامج الشامل لنسزع السلاح .

وبالنسبة إلى جميع هذه المسائل الموضوعية التي تسترعى بحق اهتمام المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة وفي تعزيز السلم والأمن والتنمية ، سيقوم وقد بلدي بتقديم مساهمته في الوقت المناسب ، سواء في إطار البيانات في الجلسة العامة أو أخيراً أثناء المشاورات في اللجان المخصصة .

الرئيس: أشكر ممثل الكاميرون على بياته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي . وأعطي الكلمة الان لممثل اندونيسيا ، السفير لوثيري .

السيد لوثيري (اندونيسيا) (الكلمة بالإنكليزية): بادئ ذي بدء ، دعوني أضم صوتي إلى المتحدثين السابقين مشيداً بالبيان البالغ الأهمية الذي أدلّ به وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، السيد علي أكبر ولايتي . إنني على ثقة من أن حضوره ورسالته سيعطيان زخماً أكبر لمداولاتنا في المؤتمر .

سيدي الرئيس ، أود أن أعرب عن سروري لرؤيتكم ، كممثلي بلد أقامت اندونيسيا معه ذاتها علاقات ممتازة ، تترأسون المؤتمر . وإنني على ثقة من أننا سوف نحقق بقيادتكم تقدماً عظيماً في أعمالنا . وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أزجي الثناء لسلفكم الموقر ، الدكتور غيورغي شيريلا من رومانيا ، على الأسلوب الكفوء جداً الذي وجّه به أعمالنا خلال الجزء الأخير من دورتنا للعام الماضي .

وإنني أتمنى كل التوفيق للزملاء الذين تركونا منذ آخر حديث وجهته إلى المؤتمر - السفير ريسى من أستراليا ، والسفير كومستوف من بلغاريا والسفير موجكا من بولندا ، والسفير آيت شلال من الجزائر ، والسفير بيير مورييل من فرنسا ، والسفير كوسين من يوغوسلافيا وأخيراً السفير بيتر ديتسي ، الذي كان سفير الجمهورية الديمقرatية الالمانية قبل التوحيد . وأعرب عن ترحيبي الحار بزملائنا الجدد ، مفراة يوغوسلافيا والجزائر وأستراليا وبلغاريا وبولندا . ونحن نتطلع إلى أن نعمل بالتعاون الوثيق معهم في المستقبل .

إذا كانت التغيرات الدولية المنهلة والمنقطعة النظير التي سيطرت على دورات المؤتمر في العام الماضي وفي عام ١٩٨٩ قد نوقشت على نطاق واسع ، فإنني أتجرأ على القول إن دورة المؤتمر هذه تتعقد خلال الحديث الدولي الأشد إزعاجاً الذي يقع منذ الحرب العالمية الثانية . فلم تجاهه قط أية دورة من دورات المؤتمر منذ أن أنشئت مامأة بشرية مثل الحرب في الخليج ، التي نسمع عنها بالفعل روايات عن الدمار والخوف والعناد . واصححوا لي في هذا الصدد أن اتطرق إلى أمور وشقة الملة بمداولاتنا في هذه الفترة بالتحديد ، وأن أشير إلى الظروف من وجهة نظر عضو في المؤتمر ينتمي إلى منطقة عانت كثيراً من شرور النزاعات والمنافسات على السلطة .

وقبل كل شيء، أعتقد أن المؤتمر قد زُود بدليل مقنع على أهمية الدور الذي ينبغي له القيام به ، وذلك بأن يساهم في المساعي الدولية المبذولة من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويتبين ألا تنفي عن بهذه المهمة المنوطبة به إلا وهي مهمة التفاوض على تدابير لوقف سباق التسلح ولعكس مساره على المعid المتعدد الأطراف ، والعمل في سبيل نزع السلاح الشامل والكامل . فالدليل على الآثار المدمرة التي ترتب على استعمال أسلحة التدمير الشامل والأسلحة النووية في الماضي ، والتي هي بالفعل خمة بما فيه الكفاية ، يضعه الآن دليل آخر من النزاع المسلح الحالي .

ولا يسعني إلا أن أتفق مع الأمين العام للأمم المتحدة الذي قال في رسالته ، قبل أيام قليلة ، إنه ينبغي موافلة المساعي الرامية إلى نزع السلاح بخطى أسرع وعلى نحو أعم وأشمل ، كجزء من نظام موضوع به ومتصل يكفل أمناً غير منقوص للجميع . ولقد عبرَ عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المعايير المتمثلة بنزع السلاح عن السعي الجماعي لأعضاء الأمم المتحدة كافة في سبيل إرساء أركان ملم وآمن دوليين دائمين عن طريق تدابير عملية لنزع السلاح . وفي الواقع ، إن السحب الداكنة الناتجة عن دخان الذخائر الماعد في مكان بعيد عن هذه القاعة ينبغي أن تكون إشارة قوية لنا بضرورة التurgيل بمداولاتنا .

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٩/٤٥ ينادي جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن "تشجع" المؤتمر على أن ينشئ من جديد في مستهل دورته لعام ١٩٩١

اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، بهدف إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة للوقف الكامل للتجارب النووية . وتوصي الجمعية العامة بأن تكون اللجنة المخصصة شاملة لفريقين عاملين يعالجان المسؤولين المترابطتين التاليتين: أولاً ، محتويات المعاهدة ونطاقها ، وثانياً ، الامتثال والتحقق . كما أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥١/٤٥ يحث المؤتمر ، في جملة أمور ، بالاتفاق إلى إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، على أن يأخذ في الاعتبار التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالتبادل الروتيني للبيانات الموجية واستخدامها ، وغير ذلك من المبادرات أو التجارب ذات الصلة التي تقوم بها الدول فرادى أو جماعات .

ولقد اتخذت الجمعية العامة على مر السنين قرارات عديدة دعت فيها إلى حظر شامل للتجارب كي يتتسن تحقيق هدف إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية . وأسمحوا لي أن أقول مرة أخرى ، برغم ما قد ترون أنه قول متسم بالتكلّر ، إن دينياجتي معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وهما معاهدتان يلتزم بهما بلدي التزاما مارما ، تنصان على أن وقف جميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية من جانب الدول كافة في جميع البيئات وإلى الأبد هو هدف أساسى يتسعى تحقيقه . ولقد كشف مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الذي اختتم مؤخرا عن بعض العناصر التي قد تغيد أعمال المؤتمر فى متابعة الهدف السابق ذكره . وبالنظر إلى هذه التطورات الحديثة العهد ، يكتسب المؤتمر في هذه الأونة زخما في مساعيه من أجل تحقيق حظر شامل للتجارب النووية .

وفي مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، ساد الرأى بأن مؤتمر التعديل قد أصغر عن التزام دولي أقوى بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وأبديت أيضا بعض الآراء البناء منها اقتراح بضرورة إ حالـة الاقتراحـات الخامـة بالتحقـق والـتي عـرفـتـ عـلـىـ مؤـتـمـرـ التـعـدـيلـ ، بماـ فيـ ذـلـكـ مـشـروـعـ البرـوـتـوكـولـ الـذـيـ اـقتـرـحـهـ المشـترـكـونـ فـيـ رـعـاـيـةـ مـؤـتـمـرـ التـعـدـيلـ ، إـلـىـ مـؤـتـمـرـ نـزعـ السـلاحـ لـاجـرـاءـ الـمـزـيدـ مـنـ الدـرـاـمـةـ . وـمـنـ الـمـفـيدـ لـمـداـواـلـاتـنـاـ فـيـ هـذـاـ الـمـحـفـلـ أـنـ يـولـىـ هـذـاـ الـمـقـرـبـ الـكـافـيـ .

إن الشقة بالجوانب التقنية للتحقق بومفها عملاً محدداً يمكن أن يحفر الدول الحائزة للأسلحة النووية على وقف تجارب الأسلحة النووية لها أهمية بالغة ، حسبما ألمح إلى ذلك عدد من الوفود أثناء مؤتمر التعديل . وكانت هناك أيضاً حجج مقنعة كثيرة تدلل على أن التقنيات المتاحة للتحقق ، الوطنية منها والدولية ، تكفي لادامة بقاء معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وذكر في مؤتمر التعديل أن الدليل العلمي يكفي لنظام يكفل التحقق من حظر التجارب النووية ، بالانتفاع بالوسائل التكنولوجية والعلمية المتاحة حالياً .

وأشار عدد كبير من الوفود في مؤتمر التعديل إلى أن الرمذ الاهتزازي دورا هاما يؤديه في نظام التحقق الخام بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ومع ذلك ، ماد اعتراف واسع النطاق بأن الرمذ الاهتزازي قد لا يكون كافيا لفرض الشقة في معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وفي هذا الصدد ، رحب بعض الوفود بالاقتراحات المختلفة التي قدمت في مؤتمر التعديل فيما يتعلق برمذ الاشعاعات المنقولة جوا ، والمراقبة بواسطة التوابع الاصطناعية ، والتفتيش الموقعي ، وهي كلها تستحق المزيد من الدراسة . وجرى التأكيد أيضا أثناء مؤتمر التعديل على أهمية الاعمال التي ينطلي بها فريق الخبراء العلميين المعنى بالأحداث الاهتزازية .

أما فيما يخص الجانب المؤسسي للنظام المتوكى للحظر الشامل للتجارب النووية ، فقد اقترح بعض المشاركين في مؤتمر التعديل أن يجري تقديم الاقتراح المتعلق بالتحقق إلى مؤتمر نزع السلاح كي يتضمن دراسته باستفادة . ومن منظور أعمال مؤتمر نزع السلاح ، يبعد هذا الاقتراح مشجعا ؛ إذ انه يقدم الدليل على أن الدول الطرف في المعاهدة تعتبر مؤتمر نزع السلاح ، وبخاصة فريقه للخبراء العلميين ، جديرا بتناول مسألة التتحقق من حظر التجارب النووية . ومن ثم ، من الطبيعي أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح ويزيد الاعمال الموضوعية التي انتهت بها العام الماضي في اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية بعزم ونشاط مجددين . وحيث أن مسألة حظر التجارب النووية أمر بالغ الأهمية للمؤتمر ، يتمسني وقد بلدي أن تسع للمؤتمر فرصة تقييم الاعمال التي تم الاضطلاع بها في اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية بعد انتهاء دورة المؤتمر .

وبعيد إعداد نظام الحظر الشامل للتجارب النووية ، أود أن أؤكد إحدى أهم النقاط التي ذكرتها مجموعة الـ ٢١ أثناء دورة المؤتمر للعام الماضي . فقد جرى التشديد على أن نظاما كهذا للحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن يتم بعدم التمييز وبالشمول في طابعه بحيث يجتذب إليه الانضمام العالمي . وينبغي أن يتضمن نظاما للتحقق عاما من حيث تطبيقه وغير تمييزه من حيث طبيعته ويکفل للدول كافة إمكانية الوصول إليه على قدم المساواة . ويعتقد وقد بلدي أن نظاما لحظر التجارب يمنع أية دول حقوقا خاصة بها دون غيرها لمواصلة إجراء تجارب نووية سيثير حتما الشك وعدم الشقة لدى الدول الأخرى التي لم تُمنع حقوقا متساوية .

وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول أعمالنا ، أسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن الموقف الأساسى لوفد بلدى يظهر تماما في البيان الذى القاه مندوب البيرو المقرر نيابة عن مجموعة الـ ٢١ قبل أيام قليلة . ينبعى لاتفاقية المقبلة ، في المقام الأول ، إلى جانب حمايتها الصناعة الكيميائية المدنية وتشجيعها التعاون الدولى في ميدان الاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية ، أن تستهدف تحقيق التدمير الكامل

للترسانات القائمة وتحريم استخدام هذه الاملاحة البغيضة . ونظرا لما يشعر به المجتمع العالمي منذ زمن طويلا من اشتئاز نحو هذه الاملاحة ، وهو اشتئاز يزيده اليوم التهديد باحتتمال استخدام هذه الاملاحة في ساحة القتال خلال الحرب الدائرة رحاهما ، فإن المؤتمر يواجه الآن المهمة التاريخية الحاسمة المتمثلة في وضع معاهدة تحظر استخدام هذه الاملاحة وحيازتها وإنساجها واستهدافها .

تبقى بعض المسائل التي يتبعن حلها كيما تعقد الاتفاقية . والمهمة الرئيسية في دورة المؤتمر الحالية ، فيما يتعلق بالاملاحة الكيميائية ، هي مهمة إيجاد حلول مبدئية لتلك المسائل القليلة التي لم يُتفق عليها بعد ، وفي الدرجة الأولى ، مسألة الانضمام العالمي . ول بهذه الفانية ، يجب أن تنص الاتفاقية المقبلة على التدمير المنظم والكامل لجميع الاملاحة الكيميائية خلال فترة محددة . وينبغي معالجة الاهتمام المشروع بآمن الدول غير الحائزة لهذه الاملاحة على نحو يكفل أن تنفيذ الاتفاقية لن يخلق أي اختلال جديد للتوازن قد يقوض اهتماماتها الأمنية . إن الدول التي لا تحوز أو لا تنوى أن تحوز أسلحة كيميائية لأغراضها العسكرية والدفاعية ، والتي تضم أغلبية الدول في الكره الأرضية ، حسب اعتقادى ، ينبعى أن لا تكون في موقف من يُفاجأ ويجد ، في نهاية فترة التدمير ، أن دولاً أطراها معينة يباح لها الاحتفاظ بمخزوناتها من الاملاحة الكيميائية . وإن وفدى بلدي مسجد من الصعب تأييد مشروع اتفاقية يسمح بوجود هذه الاملاحة . فالتكلفة السياسية للأعتراف في مرحلة لاحقة ستكون مرتفعة للغاية بالنسبة لبلد كيلني ، احترم بمنتهى الدقة التزاماته بموجب آلية معاهدة تتصل بنزع السلاح .

لقد أيدت اندونيسيا بشبات الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في سبيل الحفاظ على السلم والأمن على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي . ولهذا السبب ، استضافت حكومة جمهورية اندونيسيا الحلقة التدريبية الإقليمية للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في باندونغ في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩١ . وقد جرت الدعوة إلى عقد الحلقة التدريبية ، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ، بموجب الولاية التي حدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٥١٤/٤٠ حاء . وغطى برنامج هذه الحلقة التدريبية مجموعة واسعة متنوعة من المواضيع ذات الأهمية الشديدة للعالم بأسره . وتشمل هذه المواضيع السلم والأمن في آسيا والمحيط الهادئ ، ونزع السلاح العالمي لتنمية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والجهود الإقليمية لنزع السلاح ، واقتراح بتعزيز نظام عدم الانتشار وتسوية النزاعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وآمل أن تشهد نتائج هذه المداولات إسهاماً كبيراً في فهم المنطقة لهذه المسائل ، وآمل على وجه التحديد أن تشهد أيضاً في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤/٤٠ حاء المتعلق بتعزيز برامج التدريب والخدمات الاستشارية على الصعيد الإقليمي في مجال نزع السلاح .

الرئيس: أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ، السفير دي ريفيرو .

السيد ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاصطناعية): طب وفد بلدي الكلمة هذا الصباح لتناول البند ١ من جدول الأعمال ، حظر التجارب النووية . فوفقا للإعلان الختامي للدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لمنع السلاح ، يتم هذا البند بأولوية عليا ، وهذه هي وجهة نظر بلدي منذ سنوات كثيرة . إن مؤتمر نزع السلاح هذا ، الذي يعتبر المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لمنع السلاح ، يملأ تفويضا من المجتمع الدولي لإجراء مفاوضات واقعية موضوعية . وقد أشارت بيرو ثانية ، في هذه الهيئة بعينها ، في مناسبات كثيرة إلى الضرورة الملحة لبدء المفاوضات بفية التوصل ، في أقصر وقت ممكن ، إلى حظر كامل للتجارب النووية صالح لجميع البيئات ولجميع الأشكال . وأن كون مؤتمر نزع السلاح لم يستطع حتى الان تحقيق هذا الطلب العادل ، الذي هو مدى للنداء الديمقراطي الصادر عن الأغلبية الساحقة من بلدان العالم وعن رجل الشارع ، إنما يشير الشك بشكل لا يقبل الجدل في الطبيعة الملزمة لهذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الذي تلقى بتوافق الآراء ، في عام ١٩٧٨ ، ولاية واضحة ومؤكدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة للتفاوض على اتفاقات في مجال نزع السلاح بشأن مسائل ذات أهمية خاصة لوقف سباق التسلح النووي .

وليس هناك سبب وجيه لتبرير تاجيل بدء المفاوضات إلى ما لا نهاية . كما ليست الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في وضع يسمح لها بأن تضحي بالموافقة المبدئية الراسخة الجذور والمبنية على المشاعر الديمقراطية لشعوبها ، بينما تنتظر طيب خاطر وفد أو وفدين .

إن بدء المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية لا يلزم الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، بالضرورة ، ببابراهم معاهدة في غضون ستة أشهر أو سنة . فكما في مجال الأسلحة الكيميائية ، حيث لا يشك أحد في حسن نية الدول الممثلة هنا ، يمكن فعلا أن تستقر المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية بضع سنوات للتوفيق بين المواقف التي لا تزال مختلفة فيما يتعلق بهيكل المعاهدة المقبلة ونطاقها . بيد أن وفد بلدي ينتابه القلق لامتنار وجود قدر من عدم التسامل وعدم المرونة فيما يتعلق بمسألة لن تفلّ بأي حال من الأحوال أيادي الدول الأعضاء بل تعرّق بالتأكيد للخطر تحقيق الأمل الذي يستند إلى القانون الدولي وإلى مطالب شعوب البلدان الأخرى والالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح .

في عام ١٩٩٠ ، انضمت بيرو إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة والتي أتاح إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال ، حظر

التجارب النووية . وفي هذه المناسبة ، اضطر وفد بلدي ، في الواقع ، مع الوفود الموقرة لمجموعة الـ ٢١ ، إلى إجراء تنازل كبير: فقد علق مؤقتا موقفه الوارد في الوثيقة CD/829 ، والتي كان نتاجها قرار ناضج ومسؤول اتخذته المجموعة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية . وأتاح هذا إجراء تبادل أولي للآراء تحت رئاسة السفير الموقر دونوواكي امتياز بإضفاء الطابع الواقعي على المناقشات . وأجريت في الوقت ذاته مشاورات بشأن برنامج العمل للوصول إلى أفضل طريق لتيسير المسائل في هذا العام . وفي نهاية العملية ، كان وفد بلدي من بين الوفود التي انتابتها الدمشقة لاحجام إحدى المجموعات عن إدراج إشارة قاطعة في التقرير الخاتمي للجنة المخصصة إلى إعادة إنشائها في بداية دورة ١٩٩١ . وبذلك ، اضطررنا إلى الموافقة على تقرير يُخضع ، في نهاية الأمر ، مصير اللجنة المخصصة لنتائج المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ومؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وبذلك ، وجدت مجموعة الـ ٢١ نفسها مرة أخرى أمام أمر واقع وواجهت ، بالإضافة إلى التفاوض الفوري على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، مشكلة إعادة إنشاء اللجنة المخصصة .

وقدّم خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار عرض ل إعادة إنشاء اللجنة المخصصة فورا كوميلة لتجنب الالتزام بهذه المفاوضات فورا بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ولم يتمكن المؤتمر الاستعراضي من اعتماد إعلان ختامي لهذا السبب بالذات . وشهدت وضع مماثل في مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الذي لم يتمكن من التوصل إلى صيغة تتبع لنا إمكانية الاستجابة لتوقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وهي توقعات لها ما يبررها . وهكذا تسير الأمور ، ونجد أنفسنا في هذا المؤتمر مضطرين عمليا إلى عدم التفاوض ، إذ نفتقر إلى أي بديل غير تكرار العملية التي تمت في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٢ ، باختلاف واحد هو أنه في عام ١٩٩٥ - أي قريبا جدا - سيعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تتخذ قرارا بشأن عدد السنوات التي ينبغي أن تستمر المعاهدة فيها نافذة المفعول . وفي هذا العام ، سيعين علينا أن نقرر في الجمعية العامة المقبلة التاريخ الذي ينبغي أن يبدأ فيه عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار . وسيسبب هذه القيود الزمنية بالضبط ، ينبغي لمؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار أن يبذل جهدا استثنائيا لاتاحة إمكانية إجراء المفاوضات فورا .

وكما قلت من قبل ، لا يعني التفاوض إبرام معاهدة فورا . فالتفاوض - الولاية بالتفاوض - هو أولا وقبل كل شيء بادرة سياسية ل إعادة تأكيد حسن النية في الامتثال للتعهدات الملزمة بها . وعندما تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، في الفقرة ٣ من المادة الأولى من معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، بمواءمة مفاوضاتها بفترة التوصل إلى حل لمشكلة وقد جميع التجارب الجوفية للأسلحة

النووية ، من الواضح أنهم لم يستبعدوا المفاوضات في المحافل المتعددة الأطراف ، وما لا يمكن الدفاع عنه حاليا هو عدم الرغبة في بدء مثل هذه المفاوضات حتى رغم كون وقف التجارب النووية لا يزال يعتبر هدفا طويلا الأجل .

وفي هذا الصباح ، لا يسع وفد بلدي إلا أن يسجل عدم ارتياحه للعقبات الشديدة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته فيما يتعلق بالبند ١ من جدول الأعمال . ونظرا للحدود الزمنية الهامة التي تنتظرنا في السنوات القليلة المقبلة ، يبدىء وفد بلدي استعداده في هذا العام فقط ، وفي هذا العام فقط ، لانضمام إس توافق الآراء المتعلقة بالولاية التي اعتمدت في العام الماضي . ومع ذلك ، يعتقد وفد بلدي أن هذا الوضع الذي ينطوي على محادثات وليس على مفاوضات بشأن بند يتم بالولاية العليا لا يمكن أن يدوم في المستقبل . فمن الضروري إعداد ما يلزم لبدء المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في موعد أقصاه السنة القادمة ، أي سنة ١٩٩٥ ، إذا أراد هذا المؤتمر أن يشكل جزءا من نظام دولي جديد وأن يحتفظ بمركزه باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد .

ففي هذه الحياة ، كل شيء له نهاية ، ولا شيء ، لا شيء على الاطلاق ، يمكن أن يبقى بغير تغيير إلى ما لا نهاية .

الرئيسي: بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل يوجد أي ممثل آخر أن يأخذ الكلمة؟

وكما أعلنتُ عند افتتاح هذه الجلسة العامة ، سأعرض على المؤتمر الآن بعض المقررات المتعلقة بالترتيبات التنظيمية في إطار البنود ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ من جدول الأعمال لإجراء اللازم بشأنها . ومنباشر العمل بالترتيب الذي ترد به البنود في جدول أعمالنا . وبناء على ذلك ، سنبدا بالبند ١ من جدول الأعمال ، المععنون "حظر التجارب النووية" . وفي هذا الصدد ، عممت الأمانة اليوم مشروع مقرر بشأن إعادة إنشاء لجنة مختصة لمعالجة هذا البند . ويرد مشروع المقرر في الوثيقة CD/WP.403 . فإذا لم يكن هناك اعتراض ، فليأتي ماعتبث أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر هذا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيسي: أو الآن دعوة المؤتمر إلى تعيين رئيس اللجنة المخصصة . لقد بلغني أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء حول تعيين سفير الهند السيد اندراجيت سينغ شادا ، رئيساً للجنة المخصصة . فهل اعتبر أن المؤتمر يقرر ذلك ؟ وقد تقرر ذلك .

الرئيسي: أقدم إلى السفير شادا ، نيابة عن المؤتمر تهانينا لتعيينه في هذه الوظيفة المرموقة كرئيس للجنة المخصصة . واتمن له كل نجاح في تأدية مسؤولياته الكبيرة .

وأود التذكير ، فيما يتعلق باعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بالبند ١ ، أن سفير اليابان ، السيد دونواكي قد تقدم بكل كرم للمساعدة في عملية المشاورات غير الرسمية حول برنامج عمل اللجنة . وأعرب عن شكري للسفير دونواكي للمساعدة التي قدمها بهذا الصدد ، وإنني متيقن من أن العمل الذي أجزه بشأن هذا الموضوع سيكون ذا منفعة كبيرة للرئيس الجديد .

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل الذي سيتكلم بمفتته منسق مجموعة الـ ٢١ بشأن هذا البند .

السيد ريكوبيريرو (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): إن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هو البند الأكثر الحاجة في جدول أعمال هذا المؤتمر ، وهو متأخر جداً عن موعده . وإن هذا المؤتمر ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح ، له الدور الأساسي في المفاوضات لبلوغ هذا الهدف . وإن ضرورة وجود معاهدة لحظر التجارب النووية ، قد تم التأكيد عليها تكراراً في وثائق متعددة اعتمتها الأمم المتحدة بالإجماع ، بما في ذلك الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرمة لنزع السلاح . وإن مجموعة الـ ٢١ قد أيدت بشبات حظر التجارب النووية وطلت تمنع الأولوية العليا لهذا الحظر ، كمساهمة هامة في هدف وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ، وتحقيق نزع السلاح النووي .

إن مجموعة الـ ٢١ ، انطلاقاً من روح التوفيق والمرونة ، وبغية تيسير إنشاء لجنة مخصصة معنية بالبند ١ في مؤتمر نزع السلاح ، لم تتعارض على اتخاذ الوثيقة CD/863 أماماً لولاية اللجنة عندما أنشئت هذه اللجنة في أواخر دورة عام ١٩٩٠ لمؤتمر نزع السلاح . وقد أبدى هذا القبول دون اخلال بكون المجموعة لا تزال تفضل الولاية الواردة في الوثيقة CD/829 .

نحن نقبل أن تكون اللجنة المختصة الآن قادرة على استثناء أعمالها . لكن ولايتها ما زالت دون توقعات مجموعة الـ ٢١ بكثير . وتوافق المجموعة ، بصورة استثنائية ، على الولاية الحالية ، ولكن هذه الموافقة لا تعني أنه ينبغي أن يكون من الجائز للجنة المختصة أن تعمل إلى ما لا نهاية على نفس الأمان . وتعتقد المجموعة أن ولاية بالتفاوض واضحة هي أمر ضروري لضمان ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية ، معاهدة ستلعب دوراً أساسياً في الأهمية في قضية نزع السلاح .

وي ينبغي التذكير بأن عقد معاهدة لحظر التجارب النووية كان متواخ في ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٢ التي تضمنت هذه موافلة المفاوضات "لتحقيق الوقف الأبدى لجميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية" .

وترغب مجموعة الـ ٢١ أن تسجل أنها تقبل ، لهذه السنة فقط ، إعادة إنشاء اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية على أساس ولاية السنة الماضية ، وذلك بغية تمكين اللجنة المذكورة من مباشرة أعمالها في أقرب وقت ممكن . وهي تفعل ذلك ، على أن يكون من المفهوم أن نتائج أعمال اللجنة وولايتها سعاد النظر فيها في نهاية دورتنا .

إننا نقدر الجهود التي بذلها سفير اليابان السيد دونواكي ونود أن نهنئ سفير الهند السيد شادا ، على انتخابه لرئاسة اللجنة المختصة هذا العام .

السيد شادا (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): سيد الرئيس ، أود ، في مستهل كلامي ، أن أقدم إليكم ، نيابة عن وفد بلدي ، آخر تهانينا لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال مرحلة حاسمة من أعماله ، وأن أعرب لكم عن أحسن تمنياتنا بالنجاح في المهمة التي تستلزمكم . وأود أيضاً ، أن انضم إلى الذين تحدثوا من قبل ، لتقديم الشكر إلى سيادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، لحديثه البائع على التفكير والذي تشرفنا بالاستماع إليه في هذا الصباح .

إنه لشرف كبير لي ، حقاً ، أن أكون موضع الثقة التي أجريتم عنها بانتخابي رئيساً للجنة المختصة المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال ، "لحظر التجارب النووية" . وما يبذل جهدي بأقصى ما في قدرتي لمواصلة المهمة التي باشرها ، بكل جدارة ، السفير دونواكي ، خلال العام المنصرم ، وإنني واثق من أنني أستطيع الاعتماد في عملي هذا على تأييد وتعاون أعضاء مؤتمر نزع السلاح والأمانة على حد سواء . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن تقديرني العميق للسفير دونواكي الذي ترأَّس بامتياز المراحل التأسيسية لأعمال اللجنة ، عقب إعادة إنشائها خلال العام المنصرم .

إن المهمة التي انيطت بهذه اللجنة تتم بأهمية كبيرة ، وفي الوقت نفسه ، بتعقيد شديد وترتبط عليها آثار سياسية بعيدة المدى . ويتبين ذلك بوضوح من الوقت الطويل الذي لزمنا للاتفاق بشأن الولاية الجديدة للجنة التي تمكنت من استئناف أعمالها بعد انقطاع طويل دام سبع سنوات . وإن كوننا قد تمكنا ، أخيرا ، من حل خلافاتنا ، يشهد ليس فقط على الأهمية التي يعلقها أعضاء مؤتمر نزع السلاح في هذه الآونة الحاسمة من العلاقات الدولية على استئناف الاعمال في هذا الميدان ، وإنما أيضا ، على رغبة هؤلاء الأعضاء في التوفيق بين وجهات نظرهم . وآمل بصدق أن تظل نفس روح التوفيق والتعاون والمرونة التي ميزت المفاوضات بشأن الولاية تسود في المستقبل وأن تيسر إنجاز مهمتنا .

إننا ، إذ أعدنا تشكيل هذه اللجنة في العام الماضي ، قد أعدنا تأكيد التزامنا بهدف الحظر الشامل للتجارب . وإن بلوغ هذا الهدف سيطلب عملاً متفانينا وعزاً مجدداً للتغلب على العوائق التي ما زالت موجودة . وسوف يتتبع جميع المخلصين لقضية نزع السلاح والسلم مداولاتنا بفائق الاهتمام ؛ وكلي أمل بعدم تخريب ظنهم .

الرئيس: أشكر ممثل الهند على البيان الذي أدلّ به وعلى ما وجهه إلى من كلمات طيبة . هل يرغب أي عضو آخر فيأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أحداً .

سننتقل الآن إلى النظر في البندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال . كما أخبرتكم في جلستنا العامة الأخيرة ، لقد تم التوصل إلى توافق في الآراء حول ترتيب تنظيم لتناول هذين البندين من بنود جدول الأعمال . وسوف اتبع الآن إجراء مماثلاً للإجراءات التي استخدم في السنة الماضية لجعل التوافق في الآراء رسمياً . ولذلك ، أعرف على المؤتمر النم التالي ليتخذ مقرراً في هذا الشأن:

"يقرر مؤتمر نزع السلاح أن يجري عقد جلسات غير رسمية خلال دورته لعام ١٩٩١ بشأن جوهر البند ٢ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، والبند ٣ منه "منع الحرب النووية" ، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بذلك" ، وأن تظهر المناقشات التي تجري في تلك الجلسات غير الرسمية على النحو الواجب ، في التقرير السنوي للمؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة" .

وإن لم أسمع أي اعتراض ، فساعتبر أن المؤتمر يعتمد النم الذي قرأته توا .
وقد تقرر ذلك .

الرئيسين: أود أذن أن انتقل إلى موضوع آخر يتعلق بالجلسات غير الرسمية المقبولة . بموجب النظام الداخلي تقع على عاتق رئيس المؤتمر ، وفقاً للمهام الاعتيادية المنوطه بـأي رئيس مسؤولية ضمان أن المناقشات في الجلسات العامة أو الجلسات غير الرسمية تجري بصورة منتظمة . وعليه ، أود إعلامكم بأنني بادرت بنفسي إلى تحضير قائمة مواجهات بغيية تيسير مناقشة منتظمة في الجلسات غير الرسمية حول جوهر البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال . وهذه القائمة هي قائمة الخامسة ولذا ، فهي لا تلزم أي وفد . وبالإضافة إلى ذلك ، من المفهوم أن الأعضاء الذين يرغبون في إشارة أي موضوع يتصل بهذين البندين من بنود جدول الأعمال يستطيعون أن يفعلوا ذلك ، وفقاً للممارسة الاعتيادية المتبعة في المؤتمر . وسوف أقرأ عليكم الآن قائمة المواجهات هذه:

- أولاً ، فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال:
- تنفيذ الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المكرمة لتنزع السلاح ، وذلك في ضوء الاتجاهات في العلاقات الدولية
- تقييم القوى المحركة لسباق التسلح النووي في ضوء التطورات الدولية الأخيرة
- سباق التسلح النووي بكل أوجهه النوعية ، وما يتصل بذلك من مسائل المكوك الدولي الموجودة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي وتنزع السلاح النووي
- العلاقة المتبادلة بين النظر على الصعيد الثنائي والنظر على الصعيد المتعدد الأطراف في وقف سباق التسلح النووي وتنزع السلاح النووي ؛ المشاركة في المفاوضات من أجل وقف سباق التسلح النووي وتنزع السلاح النووي ؛ الشروط الأساسية لمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في نزع السلاح النووي ؛ دور مؤتمر نزع السلاح المفاهيم الأمنية المتعلقة بالأسلحة النووية بالنظر إلى التطورات الأخيرة وفي ضوء النتائج العالمية للاتفاقات الموجودة والمتداولة في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة
- دور الردع النووي في حفظ السلام الذي يسود منذ ٤٠ عاماً: ضرورة السير بحذر وبالتدريج في تخفيف الاعتماد على الردع النووي
- المبادئ التي تحكم نزع السلاح النووي
- اقتراحات بشأن مراحل نزع السلاح النووي وتدابيره
- وقف انتاج مواد انشطارية لاغراض التسلح ، وتدابير للحيلولة دون أن تستخدم ثانية ، لاغراض التسلح ، المواد الانشطارية المحررة بتدابير نزع السلاح

- الاملاحة النووية البحرية ونزع السلاح النووي -
تدابير جانبية تهدف الى تعزيز ومواءمة عملية نزع السلاح النووي
الجارية:-
- عدم انتشار القذائف وغيرها من وسائل ايمال الاملاحة
النووية ، وعدم انتشار تكنولوجياتها ايضا
-
تدابير تعزيز الثقة التي تشجع على نزع السلاح النووي
التحقيق فيما يتعلق باغراض الاتفاقيات ونطاقها وطبيعتها
المقترنات الموجودة . -
- ثانيا ، فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الاعمال:
امتحالة الفصل بين المشاكل المتعلقة بمنع الحرب النووية والمشاكل
التي يطرحها منع أية حرب -
تدابير ترمي الى استبعاد استخدام الاملاحة النووية ، وفي جملة أمور:
الفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية للدورة الامتنائية العاشرة للجمعية
ال العامة (مدونة للسلوك السلمي للدول في الشؤون الدولية يكون من
شانها الحيلولة دون استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها)
اتفاقية دولية تحظر استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها
تحت اي ظرف من الظروف (النم المرفق بقرار الجمعية العامة ٧٦/٤٣
هاء المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨)
الحظر بشكل ملزم قانونا لاستعمال الاسلحة النووية -
تدابير لتعزيز الثقة ولممنع الازمات:-
تدابير لتعزيز الثقة ولزيادة الانفتاح فيما يتعلق بالأنشطة
العسكرية ، بما في ذلك اتفاق متعدد الاطراف بشأن منع الاحداث
العارضة في أعلى البحار -
تدابير لمنع استخدام الاملاحة النووية الناشء عن حادث او الجاري
بغير اذن ولتجنب حالات الازمة وتدبر أمرها ، بما في ذلك انشاء مراكز
متعددة الاطراف للانذار النووي وللتحكم في الازمات -
تدابير لتيسير التحقق الدولي من الامتثال لاتفاقيات الحد من الاملاحة
ونزع السلاح -
معايير ومؤشرات للأوضاع العسكرية الدفاعية ؛ استراتيجيات ومبادئ
عسكرية ؛ منع الهجمات الفجائية
الاتجاهات الجديدة في تكنولوجيا الاملاحة وتأثيرها في الامن وجهود نزع
السلاح . -
- هذه هي قائمة المواضيع التي اعدتها على مسؤوليتها الخامدة .

وأعطي الآن الكلمة لممثل الهند ، السفير شادا ، ليتكلم بوصفه منسق مجموعة ٢١ بشأن البند ٢ من جدول الأعمال .

السيد شادا (الهند) (الكلمة بالإنكليزية) : إن الأهمية التي توليهـا مجموعة الـ ٢١ للبند ٢ من جدول الأعمال - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي - معروفة جيدا ، وان آراء المجموعة مبنية فعلا في الوثائق CD/64 و CD/116 و CD/180 و CD/526 و CD/819 . ولقد قامت مجموعة الـ ٢١ ، التزاما بموقفها المتمامـة ، بتقديم مشروع الولاية المضمن في الوثيقة CD/819/Rev.1 بتاريخ ٢٧ تموز/يولـيهـ ١٩٨٩ . أنها ولاية تظهر الوجهين الحاسمين لهذه المسألـة إلا وهما الاستعجال الذي تتطلبـه المسألـة المذكورة ، وضرورة تناولها في إطار التفاوض المتعدد الأطراف لمؤتمر نزع السلاح .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة تطلب إلى مؤتمر نزع السلاح ، في القرار ٦٢/٤٥ جيم الذي اعتمدته في دورتها الخامسة والأربعين ، أن يُنشـء لجنة مخصـمة في بداية دورته لعام ١٩٩١ بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وأن يزودها بولاية مناسبـة كـي يتاح اجراء تحلـيل مرتب وعملي للكيفية التي يمكن بها للمؤتمر أن يساهم على أفضـل وجهـ في احـراز تقدـم بشأن هذه المسـألـة العـاجـلة . وتـطلـب الجمعـية العامة للأمم المتحدة ، إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فيـ القرار ٥٩/٤٥ دـال الذي اعتمدـته أيضـا في دورتها الخامسة والأربعين أن توافق ، عنـ طـريق اعلـان مشـترك ، على تـجمـيد شـامل لـلتـسلحـ النـوـويـ ، يـتـضـمـنـ ، بـالـاضـافـةـ إـلـىـ حـظرـ شـامل لـتجـارـبـ الـأـسلـحةـ النـوـويـةـ وـلـنـاقـلـاتـهـ ، الـوقـفـ الـكـامـلـ لـانتـاجـ الـمـوـادـ الـاـنـشـطـارـيـةـ لـأـغـرـاـخـ صـنـعـ الـأـسـلـحةـ وـذـلـكـ فيـ اـطـارـ تـدـابـيرـ وـاجـرـاءـاتـ التـحـقـقـ الـمـنـاسـبـةـ وـالـفـعـالـةـ . ولـقدـ طـلـبـتـ الجمعـيةـ العـامـةـ إـلـىـ مؤـتـمـرـ نـزعـ السـلاـحـ عـنـ طـرـيقـ هـذـيـنـ القرـارـيـنـ اللـذـيـنـ اـحـرـزاـ تـأـيـيـداـ وـاسـعـ النـطـاقـ ، أـنـ يـقـدـمـ إـلـيـهـاـ فيـ دـورـتـهاـ السـادـسـةـ وـالـأـرـبـعـينـ تـقرـيرـاـ عـنـ تـنـفـيـذـ هـذـيـنـ القرـارـيـنـ . وـتـعرـبـ مـجمـوعـةـ الـ ٢ـ١ـ عـنـ أـسـفـهـاـ لـعدـمـ التـمـكـنـ حـتـىـ الـآنـ مـنـ اـشـاءـ لـجـنةـ مـخـصـصةـ لـهـذـاـ الـبـندـ وـذـلـكـ رـغـمـ مـاـ اـنـجـزـ مـنـ أـعـمـالـ تـمـهـيـدـةـ بـشـانـ هـذـاـ المـوـضـوعـ خـلـالـ السـنـوـاتـ السـابـقـةـ .

ان مـجمـوعـةـ الـ ٢ـ١ـ ، تـمـشـياـ معـ المـنـاقـشـاتـ التـيـ جـرـتـ حـولـ هـذـاـ الـبـندـ خـلـالـ السـنـوـاتـ السـابـقـةـ ، وـعـلـىـ نحوـ ماـ يـظـهـرـ فـيـ تـقـرـيرـ مؤـتـمـرـ نـزعـ السـلاـحـ المـضـمـنـ فـيـ الـوـثـيقـةـ CD/1039 ، هيـ مـقـتـنـعـ بـأـنـ قـدـ تـمـ الـبـرهـانـ بـصـورـةـ وـاسـعـةـ عـلـىـ ضـرـورـةـ اـجـرـاءـ مـتـعـدـدـ الـأـطـرـافـ مـسـتعـجلـ بـشـانـ وـقـفـ سـبـاقـ التـسلحـ النـوـويـ وـنـزعـ السـلاـحـ النـوـويـ يـؤـديـ إـلـىـ اـعـتـمـادـ تـدـابـيرـ مـلـمـومـةـ . وـفـيـ رـأـيـهـاـ أـنـ الـمـفـاـوـضـاتـ الـمـتـعـدـدـ الـأـطـرـافـ بـشـانـ نـزعـ السـلاـحـ النـوـويـ قدـ تـأـخـرـتـ عـنـ موـعـدـهـاـ كـثـيرـاـ . وـانـ الـمـجـمـوعـةـ تـحـيـطـ عـلـىـ بـالـتـقـدـمـ الـمـحرـزـ فـيـ الـمـفـاـوـضـاتـ الـثـنـائـيـةـ فـيـ الـمـجـالـ النـوـويـ وـتـتـطـلـعـ إـلـىـ مـزـيدـ مـنـ التـخـفيـضـاتـ فـيـ التـرـمـانـسـاتـ

الاستراتيجية النووية في إطار عملية محادثات تخفيف الأملحة الاستراتيجية . ولكن ، لا يمكن ابداً للمفاوضات الثنائية أن تحل محل البحث . المتعدد الأطراف الحقيقي عن تدابير نزع سلاح نووي قابلة للتطبيق على المعيد العالمي أو أن تلغي هذا البحث إن للدول كافة مملحة حيوية في مفاوضات نزع السلاح النووي . فان وجود الأملحة النووية وتطویرها كمیا ونوعیا یهدان بصورة مباشرة وامامية المصالح الامنية الحيوية للدول العائزة وغير العائزة للأملحة النووية على حد سواء . ومن المسلم به أن الأملحة النووية تهدد البشرية وبقاء الحضارة أكبر تهديد .

. وتعزز الحالة الدولية الراهنة وتخفيف حدة التوترات بين الشرق والغرب الایمان بالطلب الذي ترفعه اغلبية ماحقة من المجتمع العالمي منذ وقت طويل ، لوقف سباق التسلح بكل أوجهه ولعکس اتجاهه ولاعتماد تدابير عاجلة لنزع السلاح النووي عن طريق برنامج محدد في الزمن لازالة الأملحة النووية ازالة تامة .

ويشكل تكديس الأملحة النووية تهديداً للأمن ذاته الذي يسعى إلى حمايته . ففي العصر النووي ، يعتبر تحقيق الأمن الجماعي من خلال نزع السلاح النووي المبدأ المحييّ الواحد . وطالما يجري الاصرار على مبادئ الردع النووي ، لا يمكن وقت أو عكس اتجاه سباق للتسلح النووي يؤدي إلى زعزعة أكبر للأمن والاستقرار في العلاقات الدوليّة . ويضاف إلى ذلك أن هذه المبادئ التي تعزى في نهاية الأمر إلى ارادة استخدام الأملحة النووية لا يمكن أن تكون الأمام للحيلولة دون نشوب حرب نووية ، حرب ستؤشر في المشاركين فيها وفي غير المشاركين فيها الإبراء على حد سواء . وترغب المجموعة في إعادة تأكيد مريان قرار الجمعية العامة ١٦٥٢(د - ١٦) المؤرخ في عام ١٩٦١ والذي اعلنت فيه الجمعية العامة ، في جملة أمور ، أن استعمال الأملحة النووية يعتبر مخالف لقوانين الإنسانية واجراماً بحق المدنيّة .

وتقع على عاتق الدول العائزة للأملحة النووية مسؤولية خامة في مهمة بلوغ هدف نزع السلاح النووي . ويجب على كل الدول العائزة للأملحة النووية مع مراعاة الاهتمامات الامنية للدول غير العائزة للأملحة النووية ، أن تقبل الالتزام باتخاذ خطوات ايجابية وعملية نحو اعتماد وتنفيذ تدابير فعلية ترمي إلى تحقيق نزع السلاح النووي .

إن الادراك بأن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ويجب عدم خوضها يشكل خطوة هامة إلى الأمام يتبين أن تتحقق عن اجراءات عملية . وترد في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدوره الجمعية العامة الامتنائية الأولى المكرمة لنزع السلاح مبادئ توجيهية لمؤتمر نزع السلاح لاتاحة طريقة فعالة وتكاملية في الاطار المتعدد

الاطراف . وتظل مجموعة الـ ٢١ ملتزمة التزاما راسخا بانفاذ احكام هذه الفقرة ، وتعتقد بأن انشاء لجنة مختصة في مؤتمر نزع السلاح يعتبر افضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف . وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن استعدادها لقبول اطار الجلسات العامة غير الرسمية لمناقشة هذا البند من جدول الاعمال خلال هذه السنة لا يخل بائي شكل من الاشكال بموقفها المبدئي الموضع في الوثائق CD/64 و CD/116 و CD/180 و CD/526 و CD/819 و CD/819/Rev.1 . وتتوقع المجموعة حدوث تقدم هام بشأن مسألة انشاء لجنة مختصة معنية بهذا البند من بنود جدول الاعمال خلال السنة المقبلة ، نظرا لما لها من اهمية من أهمية في جدول أعمال نزع السلاح على المعهد العالمي .

الرئيس: اعطي الكلمة الان لممثل كينيا ، السفير اوغادا ، بومفه منحنا لمجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٣ .

السيد اوغادا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدى الرئيس ، حيث اتيتني آخذ الكلمة لأول مرة خلال فترة رئاستكم ، اسمحوا لي بان أقدم اليكم أسمى التهاني للطريقة الفعالة التي وجهتم بها أعمال المؤتمر منذ بداية دورته لعام ١٩٩١ . وفي الوقت نفسه يود ايضا وقد بلدي أن يشكر سيادة الدكتور ولاياتي ، وزير خارجيّة جمهورية ايران الاسلامية ، لما قدمه من بيان منير بشأن أزمة الخليج .

لقد طلت الكلمة اليوم لاقديم بياناً نيابة عن مجموعة الـ ٢١ فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الاعمال "منع الحرب النووية" ، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بذلك" .

إن مجموعة الـ ٢١ تود الاعراب عن أسفها لعدم تمكّن مؤتمر نزع السلاح من إنشاء لجنة مختصة معنية بالبند ٣ من جدول الاعمال . ولقد بيّنت المجموعة استعدادها لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح او في الجمعية العامة . ولكن ، لم توافق بعض الوفود على ذلك لأن أولوياتها مختلفة على ما يبدو .

لست في حاجة الى التشديد على الاهمية التي توليهها مجموعة الـ ٢١ لهذا البند فالمجموعة تعتقد بان الخطر الاعظم الذي يواجهه العالم هو خطر الدمار من جراء اندلاع حرب نووية وبالتالي فإن ازالة هذا الخطر هي في منتهى الالاحاج والاستعجال . وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الاولى عن تفادي حرب نووية ، ولكن للدول كافة مصلحة حيوية في التفاوض على تدابير منع حرب نووية نظرا لما سيكون لحرب بهذه من آثار مفجعة على البشرية . وفي وقت يرجع الى عام ١٩٦١ ، اعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٦٥٣ (د - ١٦) ان استعمال الأسلحة النووية ، بالإضافة الى كونه

انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، يعتبر مخلا بقوانين الإنسانية واجراما بحق المدنيين . وعلى هذا الاساس ، أكد اعلان بلغراد ، المعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، على منتهاي الامتعال الذي يتسم به تحقيق نزع السلاح النووي بازالة الأسلحة النووية إزالة تامة و"شدد على ضرورة ابرام اتفاق دولي يحرم استخدام الأسلحة النووية في أية ظروف" .

ويساور القلق جميع الوفود الموجودة هنا لأن أي تقدم لم يمكن احرازه بشأن هذا البند منذ ادراجه كبند منفصل في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاي . خلال تلك الاعوام تسارع ميادن التسلح مما أدى إلى اتساع المخزونات من الأسلحة النووية وتركيب رؤوس حربية أكثر فتكا عليها .

ولقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة تكراراً إلى مؤتمر نزع السلاح أن يشرع على وجه الأولوية القصوى ، في مفاوضات بهذه التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوب حرب نووية ، وأن ينشئ لهذا الغرض لجنة مختصة معنية بهذا الموضوع . خلال دورة الجمعية العامة لعام ١٩٩٠ اعتمد قراران بشأن هذا الموضوع بأغلبية ساحقة . وفي أحد هذين القرارين ، وهو القرار ٥٩/٤٥ باء المتعلق باتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية ، كررت الجمعية العامة الطلب المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح بأن يبدأ المفاوضات ، على سبيل الأولوية ، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أية ظروف ، متخدًا كأساس لعمله مشروع الاتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية المرفق بالقرار . ونظرا لما ينجم عن الحرب النووية من نتائج لا يمكن إزالتها ، من الواقع أن الحروب التقليدية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون شبيهة بحرب نووية لأن الأسلحة النووية هي أسلحة تدمير شامل . والتذرع في هذا السياق ، بالميادن لتبرير استعمال الأسلحة النووية أثناء ممارسة حق الدفاع عن النفس ، لا يمكن تبريره قطعا . وتظل مجموعة الـ ٢١ مقتنعة بأن أقصر طريق لإزالة خطر حرب نووية هو إزالة الأسلحة النووية وبأنه ،ريثما يتحقق نزع السلاح النووي ينبغي حظر استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها . ولقد رحبت المجموعة المذكورة بالاعلان الذي صدر عن الرئيسي ريفن والأمين العام غورباتشيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، والقاتل "إن الحرب النووية لا يمكن كسبها ويجب عدم خوضها أبدا" ، كما رحبت بتاكيد هذا الاعلان مرة أخرى في البيانات المشتركة التي صدرت في وقت لاحق . ولقد حان الآوان للاعراب عن هذا التعميم في التزام ملزم .

وتظل مجموعة الـ ٢١ ملتزمة بال موقف المعرب عنه في الوثيقة CD/515/Rev.5 المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، والداعي إلى إنشاء لجنة مختصة تمكن من النظر بدقة في كل الجوانب - القانونية والسياسية والتقنية والعسكرية - لكل المقترنات

المقدمة الى المؤتمر . وتعتقد المجموعة بان هذا النظر لن يسهم في فهم الموضوع فهماً افضل فحسب وانما سيمهد السبيل ايضاً لمفاوضات من أجل اتفاق بشأن منع نشوب حرب نووية . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق المناقشات فقط في جلسات عامة او غير رسمية . وبناء على ذلك تشعر المجموعة بخيبة الامل لانه رغم ما أضفي على هذا الموضوع من طابع الامتعجال وما ابديه من مرونة ليس مؤتمر نزع السلاح قادرًا على تأدية ولاليته الخاصة المبينة في الفقرة ١٣٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح ، ومع ذلك تعرب مجموعة الـ ٢١ عن استعدادها لمباشرة النظر في هذا البند في جلسات عامة غير رسمية ، آملة أن تدفع أهمية الموضوع أولئك الذين أعربوا عن تحفظات حول الولاية التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ الى اعادة النظر في موقفهم .

الرئيس: أشكر ممثل كينيا على البيان الذي أدلّ به ، والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . هل توجد ملاحظات اضافية فيما يتعلق بالبندين ٢ و ٣ يبدو أنه لا يوجد .

أود أن أبلغكم بأن الجلسات غير الرسمية المشار إليها ، متكررة بالتعاقب للبندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال . وسوف تعقد الجلسة غير الرسمية الاولى يوم الخميس في ٢١ شباط/فبراير مباشرة عقب الجلسة العامة التي ستعقد في ذلك اليوم . وكقاعدة عامة ، ستناول بمنها واحداً من بنود جدول الأعمال في الأسبوع ، علماً بأنه اذا لم يتسع لنا الوقت ، لسبب من الاصباب ، للاستماع إلى جميع الذين سجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في يوم معين فسنواصل المناقشات في نهاية الجلسة العامة التالية ، ويمكن للأعضاء الذين يودون تسجيل أسمائهم في القائمة مقدماً ، أن يفعلوا ذلك ، ولكن هذا ليس ضرورياً .

وأود الآن أن أطرق إلى البند ٤ من جدول الأعمال . لقد عممت الامانة ايضاً اليوم مشروع مقرر ضمن في الوثيقة CD/WP.401 بشأن اعادة انشاء اللجنة المخصصة لدراسة الكيميائية . ووضع الان الوثيقة CD/WP.401 أمام المؤتمر للبت فيها . وإذا لم أسمع أي اعتراض ، فساعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر هذا . وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أنتقل الان إلى مسألة تعيين رئيس اللجنة المخصصة . أفهم أن شهادة اتفاقاً في الآراء بشأن تعيين الوزير سيرغي بتسانوف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رئيساً للجنة المخصصة . أدعوكم إلى جعل هذا القرار رسمياً . وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود ، نيابة عن المؤتمر ، أن أتقدم بالتهاني إلى الوزير
بتسانوف لتعيينه رئيساً لتلك الهيئة الفرعية . كما أتمن له النجاح في تأدية مهامه
في المفاوضات حول أحد البنود ذات الأولوية في جدول أعمالنا .

واعطى الكلمة الآن لممثل بيرو بوصفه منسقاً لمجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٤ .

السيد كالديرون (بيرو) (الكلمة بالأسبانية): أود نيابة عن مجموعة
الـ ٢١ أن أدلّي بالبيان التالي المتعلق بإعادة إنشاء اللجنة المختصة للأسلحة
الكيمائية وبعد الاستئذان منكم ، سيد الرئيس ، سوف أقرأ هذا البيان بالإنكليزية ،
(تابع المتكلم بالإنكليزية)

"في ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ أدلّت مجموعة الـ ٢١ ، ، ببيان يتعلق بولاية اللجنة
المختصة للأسلحة الكيميائية . وأوضحت المجموعة موقفها فيما يتعلق بضرورة
إدراج مسألة الحظر التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية في ولاية اللجنة
المختصة للأسلحة الكيميائية التي أعدنا إنشاءها على التو . ولقد انضمت
مجموعة الـ ٢١ في صباح هذا اليوم إلى التوافق في الآراء بشأن مشروع الولاية
 المقترن وذلك لضمان استثناء الأعمال الهمة للجنة المختصة للأسلحة
الكيمائية بصورة عاجلة . ومع ذلك ، نأسف بشدة لكون ولاية اللجنة المختصة
لالأسلحة الكيميائية لا تشير بالتحديد إلى حظر استخدام الأسلحة الكيميائية .
وتظل مجموعة الـ ٢١ تعتقد بأنه نظراً لكون مشروع الاتفاقية يشمل مسألة حظر
الاستخدام ، فإن هذه المسألة يجب أن تظهر بوضوح في ولاية اللجنة المختصة" .

السيد أنتيوخين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) (الكلمة
بالروسية): سيد الرئيس حيث أن وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يأخذ
الكلمة لأول مرة في دورة مؤتمر نزع السلاح الحالية ، نود بادئ ذي بدء أن نعرب لكم
عن ترحيبنا الصادق بتقلدكم هذا المنصب هذا المسؤولية . إن الوفد السوفيتي يعرفكم
منذ وقت طويل ، فقد عملنا سوية في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف ، خلال الفترة
التي انقضت منذ افتتاح هذه الدورة سعى لنا الغرفة لكي نشهد بانفسنا ، مرة أخرى ،
المهارة والتصميم واللباقة التي أبديتها في توجيه أعمال المؤتمر . وأود أن أؤكد
لكم أن الوفد السوفيتي ميدعومكم كاملاً الدعم في أعمالكم . ونود ، في نفس الوقت ،
أن نرحب برؤساء الوفود الجديد وهم: السفراء أ . سيميشي ، وب . أوبليفيان ، وت .
ديتشيف ، وت . توت ، ود . أ . بالجينيام ، ون . كالوفسكي . ونتمس لهم النجاح في
اضطلاعهم بمهامهم ذات المسؤولية ونرجو أيّضاً من وفود الجزائر ، وامتراليا ،
هنغاريا ، وبنغوليا ، وبولندا ، ورومانيا ، وفرنسا ، ويوغوسلافيا ، أن تبلغ أصدق
تمنياتنا للسفراء أ . شلال ، ود . ريز ، وي . فارغا ، ول . باليارت ، وب .
سوجكا ، وج شيريلا ، وب . موريل ، وم . كوسين الذين عادوا إلى الوطن .

وفيما يتعلق بالمقرر الذي اتخذه المؤتمر توأً بإعادة إنشاء اللجنة المختصة للأملحة الكيميائية وتعيين رئيس الوفد السوفيياتي ، هـ . بـ . بتسانوف ، رئيساً للجنة خلال السنة القادمة ، يود وفد الاتحاد السوفيياتي أن يعرب عن أعمق امتنانه لجميع الوفود لما أبدته من ثقة كبيرة فينا .

لقد طلب إلى السيد هـ . بـ . بتسانوف أن أبلغكم بأنه يعتبر هذا التعيين قبل كل شيء بمثابة اعتراف بالدور الذي يؤديه الاتحاد السوفيياتي سواء في المحادثات التي تستهدف الحظر الشامل للأملحة الكيميائية ، أو في الجهد الذي يبذلها المجتمع الدولي في ميادين أخرى من ميادين الحد من الأملحة ونزع السلاح . وطلب إلى أن أؤكد لجميع الممثلين المؤمنين أنه سيبذل قصارى جهوده لكي يكون عام ١٩٩١ عام تقدم كبير نحو اتخاذ قرار بشأن ما نعتبره أحد البنود الأشد الحاجة في جدول أعمال المؤتمر ، إلا وهو إنقاذ البشرية من خطر شوب حرب كيميائية . وتأكد الأحداث المفجعة التي تقع الآن في منطقة الخليج الفارسي ما تتسم به هذه المهمة من إلحاح . وقد أستمع الوفد السوفيياتي بدقة إلى البيان الموضوعي الذي أدى به سعادة وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ، الدكتور علي أكبر ولايتي . ان هذا البيان يتضمن عدداً من النقاط التي ينبغي لنا جميعاً أن نوليها اهتماماً كبيراً . وبإضافة إلى ذلك ، تبرهن حرب الخليج حسبما نرآها أنها قد تأخرنا تاخراً كبيراً في وضع اتفاقية شاملة لحظر الأملحة الكيميائية . وفي هذه الظروف ، من الواقع أن علينا جميعاً مرة أخرى إلقاء نظرة انتقادية على موقفنا الأساسي إزاء الاتفاقية ، واتخاذ القرارات السياسية الالزمة لضمان تأييد جميع المستركين في المفاوضات لاتفاقية المقبلة تأييداً تاماً بدون تحفظ . هذا هو ضمان النجاح .

وللأسف سيكون رئيس اللجنة المختصة ، سيرغي بـ . بتسانوف ، غائباً عن جنيف حتى يوم الاثنين لاضطراره إلى الاشتراك في مشاورات مقررة سابقاً . ولقد طلب إلى أن أقول لكم نيابة عنه أنه بغية تادية مهامه كرئيس للجنة المختصة تادية فعالة ينوي التعاون على نطاق واسع مع جميع الوفود المعنية المشتركة في المحادثات ، سواء كانت أو لم تكون أعضاء في المؤتمر . والهدف المنشود من هذا التعاون ، في رأيه ، هو محاولة وضع الأسس التي مستهم ، من جهة ، في التوصل إلى حل وسط مقبول عموماً بشأن المسائل المتعلقة بمشروع الاتفاقية والتي لم يبت فيها ، حل وسط يعكس توازنًا بين مصالح مختلف الأطراف في المفاوضات ، ومن جهة أخرى ، متضمن فعالية اتفاقية المقبلة وطابعها الشامل .

ونرى لزاماً علينا أن نشير إلى أن الظروف التي ساعدت على التوصل إلى هذه المرحلة الهامة من المفاوضات لم تحدث عرضاً . فلقد صاهم فيها مساهمة شخصية كبيرة

ممثلو الدول الموقدون الذين عملوا كرؤساء سابقين للجنة المختصة للأملحة الكيميائية . وأود بهذا الصدد الاشارة بصورة خاصة الى الرئيس السابق سفير السويد السيد هيلتنينيوس ، الذي لعب بنظرته العملية للأمور ، وانتفاثقه وحسه ، عند الاقتضاء ، مشابرته ، دوراً أساسياً خلال دورة اللجنة المختصة لعام ١٩٩٠ في تحقيق نتائج هامة ينبغي لنا الآن الاستناد اليها للقيام بالانطلاقية الأخيرة نحو توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية .

وأود أن أخبركم أيضاً بأن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى مؤتمر نزع السلاح قد تلقى تعليمات من حكومة بلده توضع أنه في حالة انتخابه رئيساً للجنة المختصة للأملحة الكيميائية ، عليه أن يشجع المفاوضات بفعالية ، وأن يكرس اهتماماً خاصاً لايجاد حلول بشأن المسائل السياسية الرئيسية ، تساعد على إنجاز الأعمال المتعلقة بالاتفاقية المتعددة الأطراف .

وختاماً ، طلب مني سرغني . ب . بتسانوف أن أبلغ المندوبين الكرام بأنه ، بموافقة امانة المؤتمر ، متعدد الجلسة الأولى للجنة المختصة للأملحة الكيميائية يوم الثلاثاء القادم الموافق ١٩ شباط/فبراير ، في القاعة الخامسة ، وفي تمام الساعة ١٥٠٠ .

الرئيس: أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . هل يود أحد الأعضاء الآخرين التكلم بخصوص المقرر الذي اعتمد على التو؟ لا أرى أحداً .

سوف نتناول الآن البند ٥ من جدول الأعمال . لقد وزعت الامانة الوثيقة CD/WP.402 التي تتضمن مشروع ولاية للجنة مختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي معد إنشاؤها . وأنوي الآن أن أضع أمام المؤتمر مشروع الولاية المقترن للبت فيه . وإذا لم أسمع أي اعتراض ، فساعتبر أن المؤتمر يقرر اعتماد مشروع الولاية . وقد تقرر ذلك .

الرئيس: انتقل الآن إلى موضوع تعيين رئيس اللجنة المختصة . بلغنى أن هناك توافقاً في الآراء حول تعيين السيد غارسيا موريتان سفير الأرجنتين ، رئيساً لجنة . هل يمكنني ، إذن ، القيام بتسجيل هذا المقرر ؟ وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أهنئ نيابة عن المؤتمر السفير غارسيا موريتان لتعيينه رئيساً للجنة المختصة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال . وأرفع إليه أفضل تمنياتنا النجاح في تادية المسؤوليات الهامة التي عين الآن للنهوض بها .

وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، السفير هيلتينيوي ، بوصفه منسقاً لمجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٥ .

السيد هيلتينيوي (السويد) (الكلمة بالانكليزية): أود ، أن أدلّي بالبيان التالي نيابة عن مجموعة الـ ٢١ بشأن إعادة إنشاء اللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بأغلبية ساحقة وبمعارضة عضو واحد فقط ، القرار ٥٥/٤٥ ألف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وكررت التأكيد في هذا القرار على أن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح ، له الدور الرئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقيات متعددة الأطراف ، حسب الاقتضاء ، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه . وطلبت إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر ، على سبيل الأولوية ، في هذه المسألة . وطلبت أيضاً إلى مؤتمر نزع السلاح أن يكشف نظره في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبها ، تأميناً على المجالات التي يتتوفر بشأنها تلاق في وجهات النظر ، وأخذًا في الاعتبار المقترنات والمبادرات ذات الصلة .

لقد نظرت اللجنة المختصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، على مر السنين وبصورة موسمية ، في عدة مسائل قدمت إليها . وقد درست بالفعل وحددت ضرورة تعزيز النظام القانوني الواجب التطبيق على الفضاء الخارجي ، فضلاً عن ضرورة الالتزام الدقيق بالاتفاقات الموجودة . ونظرت أيضاً في تدابير إضافية وفي ضرورة اجراء مفاوضات دولية ملائمة وفقاً لروح معاهدة الفضاء الخارجي . وتود مجموعة الـ ٢١ بهذا الصدد ، التذكير بالعدد الكبير من المقترنات الصادرة من كل المجموعات والمعروضة على مؤتمر نزع السلاح منذ أن باشرت اللجنة المختصة التابعة له أعمالها في عام ١٩٨٥ ، وذلك على النحو المبين في الوثيقة رقم CD/908/Rev.1 و CD/OS/WP/28/Rev.1 . وبوجه خاص ، ترى مجموعة الـ ٢١ أن عدة مقترنات منها جاهزة لتناولها بعمق وبنظيم أكبر حيث أنها أحرزت درجة كبيرة من التأييد بين أغلبية أعضاء اللجنة .

وبناءً على ذلك ، اقترحنا مجموعة الـ ٢١ ، أن تناط باللجنة المختصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولادة تفاوض في هذا العام . وبالتالي ، ينبغي للجنة في رأي المجموعة ، أن تركز على مقترنات معينة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأن توافق تعزيز المجالات التي يتتوفر بشأنها تلاق في وجهات النظر بهدف اجراء مفاوضات ترمي إلى ابرام اتفاق أو اتفاقيات حسبما هو مناسب ، لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه . ولكن مما يؤسف مجموعة الـ ٢١ أنه لم

يكن من الممكن تحسين الولاية المحددة في السنوات السابقة تحسيناً كافياً بسبب معارضة بعض الوفود قبول مثل هذا التغيير.

وبقية تيسير استئناف الأعمال السريع قررت مجموعة الـ ٢١ الموافقة على الولاية ذاتها كما كانت من قبل. وهذا برهان جديد على مرونة المجموعة وحسن نيتها. ونأمل أن تستجيب الوفود الأخرى استجابة بناءة إلى هذا الموقف، وأن توافق على اتباع نهج يركز تركيزاً أكبر على المسائل ذات الصلة بالموضوع لكي نتمكن من السير قدماً في مجالات توجد بشأنها إمكانيات للتولم إلى اتفاق. وتعتقد المجموعة بأنه ينبغي تفادي كل تأخير للأعمال اللجنة، نظراً للضرورة الملحة لتناول هذا البند الهام من جدول الأعمال. وترى مجموعة الـ ٢١ أنه ينبغي للجنة المختصة، إذن أن تباشر أعمالها على الفور، بغية إحراز تقدم وتحقيق نتائج إيجابية. وتأمل المجموعة أن يحدث تقدم هام بشأن مسألة الولاية في المستقبل القريب.

و قبل أن اختتم كلمتي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم التهاني إلى سفير الأرجنتين، السيد غارسيا موريتان، لتعيينه رئيساً للجنة المختصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن خبرته ومهاراته الدبلوماسية تضمنان أن اللجنة ستكون في أيدٍ كفؤة جداً، وإنني واثق من أنها ستحرز تقدماً كبيراً بتوجيهه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا بوصفه منسقاً للمجموعة الغربية بشأن هذا البند.

السيد بيزنسيون (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيد الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أشرف فيها بأخذ الكلمة في هذا المحفل، ولذلك، أود بــادئ ذي بدء أن أقدم إليكم نيابة عن وفد بلدي، أسم آيات التهاني للأسلوب الذي اتبعته كريثي مؤتمتنا خلال هذه الأسابيع الأربع الأولى الهامة من الدورة السنوية.

وأود، نيابة عن مجموعة البلدان الغربية، أن أعرب عن ارتياحنا لإعادة إنشاء اللجنة المختصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولقيام المؤتمر بإقرار نص الولاية التي كانت للجنة في السابق. إن قراءة لتقرير اللجنة المختصة تكفي لإقناع المرء بأنه يتعمّن على اللجنة أن توافق تحليلها المتعمق لكل المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك بغية التوفيق بين المواقف إزاء المفاهيم الأساسية، وهو أمر ضروري لتوخي التفاوض بشأن تدابير في هذا الميدان. ولقد بيّنت التجربة أن الولاية الحالية للجنة المختصة واعدة ومرنة بما فيه الكفاية لتمكين جميع الوفود المعنية من الاصمام في هذا البحث المشترك، بما في

ذلك النظر في الاقتراحات الجديدة . ونود أن نعرب عن شكرنا للمجموعات الأخرى ولأعضاء المؤتمر الآخرين على ما بذلوه من جهود أدت إلى اعتماد هذا المقرر . ونأمل أن تتمكن روح الواقعية اللجنة من الشروع في أعمالها الموضوعية دون مزيد من التأخير . وأخيرا ، أود أن أتقدم بالتهاني إلى سعادة السيد غارسيا موريتان ، مثل الأرجنتين ، لانتخابه رئيسا للجنة المخصصة . إن مهارته الدبلوماسية والاهتمام المعروف لبلده بهذا البند من بنود جدول الأعمال كلّيهما يجعلاننا واثقين من إمكانيات هذه الدورة .

الرئيس: أشكر ممثل فرنسا على البيان الذي أدى به والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئامة . واعطى الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ، السفير موريتان .

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية): أود ، في هذه المرحلة الأخيرة من رئاستكم ، أن أعرب لكم عن تقدير وفدي بلدي لما أجزتموه من مهمة هامة في مستهل دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 1991 . إن المقررات المعتمدة في صباح هذا اليوم لتبرهن بوضوح على مهارتكم الدبلوماسية وعلى ما بذلتموه من جهد لجعل أعمالنا تنطلق انتلاقة جيدة . وأود ، بهذه المدد ، أن أعرب عن تقديرني للثقة الموضوعة في وفدي بلدي من خلال تعينه لرئامة اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، كما أود أن أعرب عن شكري للذين تقديموا إلى بالتهاني . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيد شانون سفير كندا على ما أجزه من أعمال في عام 1990 بوصفه رئيسا للجنة المخصصة ، والامانة على ما وفرته من دعم هام خلال فترة رئاسته .

الرئيس: أشكر ممثل الأرجنتين على البيان الذي أدى به والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئامة . هل يود أي عضو آخر الإشارة إلى المقرر الذي اتخذناه على التو؟ اعطي الكلمة الآن لممثل الصين ، السفير هو جيتونغ .

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): أود أن أقول بضع كلمات بعد أن استممت اليوم إلى العديد من البيانات المثيرة للاهتمام وسأتوخ الآيجاز .

يسعدني جدا أن أتكلم لأول مرة هذه السنة في الجلسة العامة لمؤتمربنزع السلاح . واسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أقدم ، نيابة عن الوفد الميني ، تهانينا لكم ، بوصفكم الممثل المؤقت لسري لانكا الصديقة ، لكونكم أول رئيس للدورة ، وللطريقة الممتازة التي أجزتم بها المهمة الهامة المتمثلة في استهلال أعمال هذه الدورة . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن تقديرنا للسفير كوماتيانا ، الأمين العام لمؤتمربنزع السلاح ، وللسفير بيراماتيفي ، نائب الأمين العام لمؤتمربنزع السلاح .

لقد استمعنا ببالغ الاهتمام إلى البيان الذي أدلّ به سعادة السيد علي أكبر
ولاياتي ، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية .

منذ شهر آب/أغسطس الماضي ، تغيّر رؤساء عدد من الوفود . وانتهت هذه الفرصة
لأرحب بكل حرارة بالسفراء الجديد ، وهم سفير الجزائر السيد مميشي ، وسفير استراليا
السيد أوسلينيان ، وسفير بلغاريا السيد ديتشفيف ، وسفير هنغاريا السيد توت ، وسفير
منغوليا السيد بالجينيام ، وسفير يوغوسلافيا السيد كالوفسكي . وأتمنى لهؤلاء الزملاء
الجدد كل نجاح في أعمالهم واتطلع إلى اقامة تعاون وديّ معهم . وأود ، في الوقت
نفسه ، أن أعرب للسفراء الذين غادروا ، وهم السفير شلال ، والسفير ديتزني ،
والسفير كوسين ، والسفير ريو ، والسفير سوجكا ، والسفير موريل ، عن اتقاندنا
الكبير لهم وأتمنى لهم كل النجاح .

سيدي الرئيس ، لقد تحقق بتوجيهكم المقتدر تقدم جديد مطرد في أعمال
المؤتمر . فبالإضافة إلى لجان مخصصة أخرى ، تم اليوم إعادة إنشاء اللجان المخصصة
لحظر التجارب النووية ، والأملحة الكيميائية ، وللفضاء الخارجي . وتم اتخاذ مقررات
جديدة بشأن بنود هامة في جدول الأعمال مثل نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية .
وأود ، بهذه الصدد ، أن أقدم التهاني إليكم وإلى المؤتمر . واقدم أيضاً تهانينا
إلى السيد شادا سفير الهند ، والسيد بتسانوف رئيس الوفد السوفيتي ، والسيد
مورياتان سفير الأرجنتين لتعيينهم رؤساء للجان الثلاث . نحن مقتتنعون بأنهم بمهاراتهم
الممتازة وخبرتهم الغنية سيقودون تلك اللجان إلى تحقيق إنجازات جديدة . وأود هنا
أن أؤكد لهم ولأعضاء مكتب المؤتمر على السواء تعاون الوفد الصيني الوثيق . وأود ،
في الوقت نفسه ، أن أعرب مرة أخرى ، عن شكرنا للسفير دونوواكي والسفير هلتينيرو
والسفير شانون ، رؤساء تلك اللجان المخصصة الثلاث في عام ١٩٩٠ ، ولتعاونهم ، على
ما أجزوه من أعمال ومساهمات ممتازة .

إن موافق الوفد الصيني المبدئية إزاء حظر التجارب النووية ، ووقف سباق
التسلح النووي ، ومنع نشوب حرب نووية ، والأملحة الكيميائية ، وللفضاء الخارجي ،
بما في ذلك موقفنا إزاء ولاية تلك اللجان المخصصة ، هي موافق ثابتة ومحبطة
للجميع ، ولذلك لن أفيق فيها . وأود التأكيد هنا على أن تحرير العالم من الأملحة
الكيميائية هو الهدف المشترك الذي تعزّزه وتتشدّه شعوب العالم قاطبة . ويشكل اختتام
المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر الأملحة الكيميائية حظراً كاملاً ولتدميرها تماماً ، مهمة
هامة عهد بها المجتمع الدولي إلى مؤتمر نزع السلاح . ولقد برهنت التطورات الحالية

في الوضع الدولي ، مرة أخرى ، الأهمية والضرورة المأمة لإنجاز هذه المهمة التاريخية في وقت مبكر . ويقود الوفد الصيني أن يكرر أن مفتاح نجاح مفاوضاتنا بشأن اتفاقية متعلقة بالأسلحة الكيميائية يتمثل في الالتزام القوي بالهدف الأساسي الا وهو الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتنديمها التام . وطبعاً أن ذلك يشتمل على حظر استعمال الأسلحة الكيميائية حظراً غير مشروط وعلى التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية . هذا هو الاسم المشتركة لكامل عملية التفاوض . ونحن متيقنون من أننا منبلغ هدفنا بالتأكيد طالما تقييد كل الأطراف في المفاوضات بهذا الالتزام بإجراء مفاوضات جديدة وواقعية ، وطالما برهنت كلها عن ارادتها السياسية .

ان هدف الصين المحدد هو العمل بنشاط من أجل ابرام مثل هذه الاتفاقية في وقت مبكر . وسيستمر الوفد الصيني ، كما هي الحال دائماً ، في التعاون مع الوفود الأخرى بطريقة بناءة وجدية في جهودنا المشتركة من أجل التوصل إلى ابرام اتفاقية في وقت مبكر بشأن حظر الأسلحة الكيميائية حظراً كاماً وتنديمها تماماً .

الرئيس: أشكر ممثل الصين على البيان الذي أدلّ به والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة .

ونظراً لعدم وجود متكلمين آخرين بشأن هذا الموضوع ، اقترح الآن العودة إلى تناول البند ٦ من جدول الأعمال . انكم تذکرون أن المؤتمر قرر في جلستنا العامة ٥٧٨ إعادة إنشاء اللجنة المختصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . وقد جرت مشاورات بشأن تعيين رئيس للجنة المختصة ، ويسريني أن أعلمكم بأنه يبدو الآن أن ثمة توافقاً في الآراء بشأن ترشيح السيد جوراج كراليك سفير الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية لهذا المنصب . وأدعو الآن المؤتمر إلى اتخاذ إجراء بهذه الصدد بتعيين السيد كراليك رئيساً للجنة المختصة .

وقد تقرر ذلك

الرئيس: أتقدم إلى السفير كراليك بتهاني المؤتمر لتعيينه رئيساً للهيئة الفرعية التي أعيد إنشاؤها في إطار البند ٦ من جدول الأعمال ، وأتمنى له كما تمنيت للزملاء الآخرين الذين عينوا لتأدية مسؤوليات مماثلة ، أتم النجاح في تأدية مهامه كرئيس للجنة المختصة .

لقد اتفقنا بالإجراءات التي اتخذناها اليوم بشأن مسائل تنظيمية ، على الترتيبات المتعلقة بأغلبية البنود المدرجة في جدول أعمالنا باستثناء البند ٨ من

جدول الاعمال المعنون "البرنامج الشامل لتنزع السلاح" . وكما تعلمون ، لا يوجد توافق في الآراء حاليا بشأن إعادة إنشاء اللجنة المختصة . ولقد أبلغتكم خلال جلستنا العامة الأخيرة أنه ، في حالة عدم وجود اتفاق بشأن بند معين من جدول الاعمال ، سأحاول وفقا لما ورد في الفقرة ٥ (د) من الوثيقة CD/1036 ، تعين منسق خاص يتولى مهمة السعي للتتوصل إلى توافق في الآراء حول ترتيب تنظيمي ملائم بالنسبة إلى ذلك البند من جدول الاعمال . ولكن ، للأسف ، لم تسفر المشاورات التي أجريتها عن أي نتائج حتى الان ، وستقع ، وبالتالي ، على عاتق خلفي مهمة موافلة الجهد بهذا الخصوص .

لقد أصبحنا الان ، بفضل القرارات التي اتخذناها اليوم ، في موقف يمكننا من مباشرة العمل الموضوعي في الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر . ولقد بلغني من الأمانة أن الرئيس القائم ينوي عقد اجتماع لرؤساء الهيئات الفرعية لاستعراض الجدول الزمني الأسبوعي ومتطلبات التوقيت لكل لجنة مختصة كي يتمكن من استخدام الموارد المختصة لنا بأكثر الأصوليات فعالية . وعلى هذا الامانة سيوزع ، لعلم الأعضاء جدول زمني أسبوعي يوضع في صناديق البريد المختصة للوفود .

وأود أن أبلغكم أن ممثل هنفاريا كلمني بشأن امكانية عقد جلسة عامة اضافية يوم الأربعاء الموافق ٢٠ شباط/فبراير . كما أشار هذا الموضوع مع منسقي المجموعات . والسبب الداعي إلى تقديم هذا الطلب هو الزيارة التي سيقوم بها لجنيف ميادة وزير خارجية هنفاريا الذي يرغب في توجيه كلمة إلى المؤتمر في اليوم المذكور . ولقد قمت باستشارة المنسقين ، واستنادا إلى الآراء التي أعربوا عنها أبلغت ممثل هنفاريا ، أنه يسعد المؤتمر الاستماع إلى بيان وزير خارجية بلده . وعقب مناقشة الأمر معه ، اتضح أنه لا يمكن عقد الجلسة العامة الاضافية يوم الثلاثاء الموافق ١٩ شباط/فبراير نظرا لانشغال الوزير بالتزامات سابقة . فاتفقنا ، بناء على ذلك ، على أن تعقد الجلسة العامة الاضافية يوم الأربعاء الموافق ٢٠ شباط/فبراير ، في الساعة ١٠:٠٠ . وبطبيعة الحال ، من المفهوم أن هذه التوصية التي أتقدم بها إلى الجلسة العامة لا تشكل سابقة لعقد جلسات في أيام غير أيام الخميس أو الثلاثاء . وإن لم أسمع أي اعتراض ، فساعتبر أن المؤتمر يوافق على الترتيب المقترن .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: لا توجد مواضيع أخرى تعرض على المؤتمر للنظر فيها اليوم .
ذلك أسمحوا لي أن أدلّ ببيان ختامي بمفتى رئيسا للمؤتمر .

لقد بدأنا دورتنا لعام ١٩٩١ في ظل ظروف لم يسبق لها مثيل على المسرح الدولي . وما يدعو إلى السخرية أن بعض هذه الظروف ينذر بالخطر في حين أن بعضها الآخر يبشر بامكانيات ايجابية عظيمة . ولقد كان جوهر الرسالة التي وجهها اليكم رئيس بلدي والتي تشرفت بنقلها اليكم خلال جلستنا العامة الأولى ، أنه يجب علينا أن نعزز إلى أقصى حد الأوجه الإيجابية ، بينما نقلل إلى أدنى حد الاتجاهات الخطيرة ونعكسها . ولن نتمكن من تحقيق ذلك إلا من خلال عملية حقيقة لاقامة توافق في الآراء على أساس متعدد الأطراف . ورغم الأفكار الكثيرة وأوجه عدم التيقن التي نجمت عن النزاع القائم الآن ، فإن ما ظهر من جدية وروح توفيقية خلال الأسابيع الاربعة الماضية لاكمال عمل الانطلاق لدورتنا لعام ١٩٩١ يشكل حقاً مصدراً للتشجيع .

اما فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية فاني متاكد من أن جميع زملائي الكرام يشاركوني ارتياحي لإعادة إنشاء خمس لجان مخصصة .

وفيما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في حظر التجارب النووية آمل أن تتمكن اللجنة المخصصة من مباشرة أعمالها الموضوعية في وقت قريباً تحت الرئاسة المقيدة للسيد شادا ، سفير الهند ، وذلك وفقاً للمقرر الذي اتخذه قبل برهة وجيبة . وإن الواقع ذاته المتمثل في إمكان إعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة رغم الآراء الحازمة التي أعربت عنها الوفود فيما يتعلق بولاية هذه اللجنة إنما يدل على الأهمية الكبيرة التي تولى لهذه المسألة . وليس لدى أي شك في أن نفع روح التوفيق والتفهم متعدد أبناء الأقطال بالأعمال الموضوعية للجنة بطريقة تسمم في تحقيق حظر التجارب النووية ، وهو أحد البنود ذات الأولوية العليا في جدول أعمالنا . وأود أن أعرب عن عميق تقديرني للسيد دونواكي سفير اليابان ، الذي أجري بجهد ومهارة مشاورات في السنة المنصرمة وأثناء فترة ما بين الدورتين . ولقد ماهمت جهوده بقدر ليس بقليل في تيسير العمل الموضوعي بشأن هذا البند .

ولقد تمكنا أيضاً من التوصل ، في وقت مبكر ، إلى اتفاق بشأن إطار تنظيمي ملائم لمعالجة البندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال . وآمل أن يسهل هذا الإطار كما في السنة المنصرمة تبادلاً مثمراً في الآراء حول المسائل الموضوعية المعنية ، مما يمكننا من الإعراب عن وجهات نظرنا بهذا الصدد بموردة أكثر تركيزاً في تقريرنا إلى الجمعية العامة في هذه السنة .

وإن المقرر الذي اتخذه ، على التو ، بشأن البند ٤ من جدول الأعمال يدل مرة أخرى على روح التوفيق التي أبدتها كل المجموعات والوفود . وآمل ، كما مررت به رئيس سري لأنكا في الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر ، أن الإرادة المعلنة لمواءمة أعمال

التفاوض على معاهدة بشأن هذا الموضوع ستكون بشرير خير لابرام الاتفاقية بسرعة . وإن ما أبداه رئيس اللجنة ، السفير بتسانوف من عنابة دققة ومهارة في مباشرة مهامه الجسام يجعلنا واثقين من أن اللجنة ستحرز تقدما حاسما في هذه السنة .

والبند الآخر ذو أولوية في جدول اعمالنا ، إلا وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، سيعالج ببراءة السيد موريتان ، سفير الأرجنتين ، وهي الرئاسة المتسلمة بالفعالية والنشاط . ومن دواعي سروري أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة ، حيث أن مجلس الأعمال التي أنجزها مؤتمر نزع السلاح خلال السنوات الأخيرة قد أرشدت إلى طرق مشيرة للاهتمام ومثمرة ينبغي استكشافها فيما يتعلق بهذه المسألة .

ومن المفترض أن اتفاق المتمول إليه في وقت مبكر لإعادة إنشاء اللجنتين المختصتين للأسلحة الأشعاعية ولضمانات الأمن السلبية قد أتاح الوقت الكافي لجميع الوفود لاستعداد لإنجاز عمل موضوعي بناء فيما يتعلق بهذين البندين الهامين . وإنني على علم بأن رئيسية اللجنة ، السيد كراليك ، سفير الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، والسيد روبرتسون ، سفير كندا ، يجريان مشاورات بهدف تنظيم أعمال اللجنتين .

ولقد أمكن أيضا الوصول إلى اتفاق بشأن الجزء الأول من البند ٧ من جدول الأعمال ، المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة" . وبناء على ذلك ، منبغي هذا الموضوع ، قيد الاستعراض ونقوم بمعالجته كلما اقتضى الأمر ذلك بهدفتناول الموضوع بأملوب يتناسب مع الأهمية التي تولى له .

وفي أعقاب مشاورات مطولة ونشاط دبلوماسي بارع أبداه السيد كمال ، سفير باكستان ، اتخذت في السنة الماضية عدة مقررات بشأن تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته . وبفضل التعاون الذي أبدته جميع الوفود والمجموعات ، يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن الأسلوب الذي ينبغي لنا أن نعالج به هذا الموضوع المهم في المؤتمر في هذه السنة . وبناء على ذلك ، تم تعيين السفير كمال لإجراء مشاورات ثنائية مع أعضاء المؤتمر لتحديد ما إذا كان يوجد أمامه مشترك لتناول بعض المسائل المتعلقة بهذا الموضوع . وإنني على يقين من أن السفير كمال ، بما عرف عنه من نشاط ومهارة ، سيواكب مشاوراته بهدف تعزيز مجال الاتفاق الذي تم التوصل إليه في السنة الماضية .

كذلك تمكن المؤتمر ، في مرحلة مبكرة ، من اتخاذ المقررات المناسبة لتيسير اشتراك الدول غير الأعضاء في المؤتمر . وأشعر بالارتياح وهو شعور يخاطرني فيه

بالتاكيد زملائي الكرام - لكون الاتجاه الى اشتراك عدد متزايد من الدول غير الاعضاء يستمر . فهذا يدل على الوعي المتزايد بالعمل الموضوعي المضطلع به في المؤتمر وعلى الاهتمام المتزايد بهذا العمل . ويبشر ايضا بالخير لتعزيز الطابع المتعدد الاطراف الذي يتم به عملنا الجماعي .

ومن المسائل التي لم يتم البت فيها بعد مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ولا يزال يتعين التوصل الى اتفاق حول ترتيب تنظيمي ملائم لمعالجة هذا البند من جدول الاعمال . ومستمر المشاورات بخصوص هذه المسالة .

وختاماً أود أن أعرب عن عميق تقديرني لمنسقي المجموعات ولجميع الوفود الذين قدموا الى دائماً اتم تعاون وتفهم . فقد امكن اتخاذ المقررات بسرعة بشأن المسائل التنظيمية بفضل التعاون الذي تدمه الجميع الى الرئيس . وأعرب عن امتناني الخالص للسفير كوماتينا ، الامين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام ، وللسفير بيراساتيفي ، نائب الامين العام ، اللذين قدما دائماً بصورة فنية و Maherah مشورة قيمة . وأشكر ايضا اعضاء الامانة الاخرين الذين قدمو المساعدة الى والى وفد بلادي في الاطلاع بمسؤولياتنا خلال الاسابيع الاربعة المنصرمة . وأود أيضاً أن أعرب عن شكري للمترجمين الشفويين على العمل الفعال الذي يقومون به دائماً ، ولا سيما على ما أبدوه اليوم من صبر وحسن نية خلال الجلسة المطولة . وأخيراً ، أود أن أتقدم باحر التمنيات الى الرئيس الجديد السيد كارل - مفتوش هيلتيينيسي ، مفيراً السويد . لقد سبق لنا أن اطلعنا على كفاءته ومهاراته الدبلوماسية ، ونحن واثقون من أن أعمال المؤتمر خلال فترة رئاسته ستتكلل بالنجاح .

هذا هو ختام بياني . وأود الان أن ارفع هذه الجلسة العامة . سوف تعقد الجلسة العامة القائمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الاربعاء الموافق ٢٠ شباط/فبراير في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.583
20 February 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والثمانين بعد الخمسينات

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الأربعاء ، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيسي: السيد كارل - ماكنون هيلتنيوس (السويد)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والثمانين بعد الخمسين لمؤتمر نزع السلاح .

وفي البداية ، أود أن أرحب برحيبا حارا ، بالنيابة عن المؤتمر ، بسعادة السيد الدكتور جيما جيزنشكى ، وزير الشؤون الخارجية لهنغاريا ، الذي أعرب عن رغبته في التحدث أمام المؤتمر بمناسبة زيارته لجنيف . وقد تولى السيد الوزير منصبه الرفيع ، كما هو معروف ، بعد أن كثُر نشاطه المهني للمجال الأكاديمي الذي اضطلع فيه بدور بارز في بلده . وإنني واثق من أن أعضاء المؤتمر سيتابعون بيانه باهتمام خاص ، وأود أن أعرب له عن شكري لانضمامه إلينا اليوم .

وبما أن هذه هي الجلسة العامة الأولى لرئاسة السويد للمؤتمر ، فاسمحوا لي أن ألقى الآن بياناً افتتاحياً .

إنه لشرف للسويد أن تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح . ذلك أن على المؤتمر مسؤولية كبيرة ولها وظيفة حيوية ، خاصة في هذه الأيام التي أبرزت فيها التطورات الأخيرة الحاجة إلى ايجاد حلول شاملة لعدد من القضايا السياسية الملحة . وبعزم هذه القضايا مدرج في جدول أعمالنا ؛ وتملي علينا مسؤوليتنا أن تعالجها بشكل فعال . إن تاريخ مفاوضات نزع السلاح مليء بالأحداث التي تبعث على الأبهاث ، ولكنه يبيّن أيضاً أن من الممكن التفاوض بشأن اتفاقات مهمة في هذا الإطار . والواقع أن آلية نزع السلاح الشاملة والممتدة الأطراف قد انتهت بعض المعاهدات المهمة ، وهناك على الأقل معاهدة واحدة رئيسية جديدة تقترب الان من مرحلتها النهائية .

ومن المثير أن دولاً عديدة تشارك في أعمالنا حتى وإن لم تكن أعضاء في مؤتمر نزع السلاح . في عالمنا المعاصر ، أصبحت الحلول الناتجة عن مفاوضات شاملة ومتعددة الأطراف ضرورية الان أكثر من أي وقت مضى .

وهي أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن هذا المؤتمر سيسير بالتدريج في اتجاه زيادة التفاهم بين الوفود ومجموعات الوفود . ويلاحظ بالفعل اتجاه من هذا القبيل في سياق الجمعية العامة للأمم المتحدة . فعلى سبيل المثال ، ارتفعت في السنوات القليلة الماضية نسبة القرارات المعتمدة دون تصويت في اللجنة الأولى . وتتسائل أيضاً اللجنة نزع السلاح بالأمم المتحدة التوصل إلى نتائج بالنسبة لبعض قضاياها المعلقة منذ وقت طويل ، من خلال اتفاق الآراء . ومن المأمول لا يحل محل الآثار الأخذة في الزوال والناجمة عن المواجهة السابقة بين الشرق والغرب محور توتر بين الشمال والجنوب يمكن أن يؤدي ، مثلما أدى المواجهة بين الشرق والغرب ، إلى عرقلة الجهود

في مجال نزع السلاح . و يمكننا جميعاً أن نشهد في تفادي هذا الخطر ، ولكن ذلك يتطلب جهوداً من جميع الأطراف ، بحيث يأخذ كل طرف في اعتباره المصالح المشروعة للأطراف الأخرى . والواقع أن أمامنا فرصة يجب لا ننفتها .

ويسرني أن أذكر ، بارتياح بالغ ، بأنه تمنى لنا رغم بعض الصعوبات إعادة إنشاء ما لا يقل عن خمس لجان مخصصة يمكنها الآن أن تبدأ أعمالها . وأود أن أشير بسلفي ، معايدة السفير رامابوثرام من سري لانكا ، الرئيس السابق للمؤتمر ، على إنجازاته وإدارته الحازمة والكافحة لأعمال المؤتمر . وأؤكد لكم اثنين لن أدخل أي جهد في الانطلاق بمسؤولياتي بأحسن الطرق الممكنة ، أما معرفة ما إذا كان سيتم احراز تقدم ملحوظ أم لا ، فهذا أمر يتوقف بطبيعة الحال على جميع المشاركين في هذا العمل الهام .

إن أكبر خطر يواجه البشرية هو خطر الحرب النووية . فمن الملائم إذن أن تأتي القضايا النووية في مقدمة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وهو المنبر الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح . وما يبعث على الارتياح أن اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية قد أعيد إنشاؤها في العام الماضي . وأمل أن تبدأ قريباً جداً في مباشرة أعمالها المهمة . وتبرز البيانات التي أُلقيت في هذا المؤتمر الأهمية التي توليهها وفواد عديدة لهذه القضية .

ومثلاً حديث في السنوات الماضية ، لم يتمكن التوصل إلى اتفاق حول إنشاء لجنتين مخصصتين للبندين ٢ و٣ من جدول الأعمال . ومع ذلك ، اتخذت ترتيبات لإجراء مناقشة متعمقة لهذين البندين حسبما يتضمنها القائمة الشاملة للمواضيع ، التي تلتها الرئيس في الجلسة العامة الماضية . وأمل أن تشارك جميع الوفود المهتمة اشتراكاً نشطاً في المناقشات ، لتمهيد السبيل إلى حلول مقبلة للقضايا الحيوية موضوع البحث .

وفي رأيه أن إكمال المفاوضات الخامسة باتفاقية الأسلحة الكيميائية أصبح وشيكاً . وستسأله اللجنة المخصصة أعمالها اليوم . ومرة أخرى ، أبرز النزاع الحالي في الشرق الأوسط أهمية هذه المفاوضات وطابعها العاجل .

إن عدد الدول التي تشارك اشتراكاً نشطاً في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي آخذ في الزيادة . ومن الجائز أن تتوجه ثانية بعض هذه الدول إلى الاستخدامات العسكرية التي قد تشكل تهديداً للدول الأخرى . وهذه فرصة متاحة الآن أمام مؤتمر نزع السلاح ليقدم إسهاماً حاسماً في الجهود الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء

الخارجي ، قبل أن يصبح هذا السباق أمرا واقعا . وثمة أمثلة عديدة على اتفاقيات مماثلة أبرمت في الماضي لمنع التطورات غير المرغوبة ، وهي اتفاقيات ثبتت فائتها الكبيرة . واعادة إنشاء اللجنة المختصة هي التي أتاحت هذه الفرصة .

وظلت ضمادات الأمان السلبية موضوع نظر في مؤتمر نزع السلاح لسنوات عديدة . ويمكن للجنة المختصة المنشأة حديثا أن تحرز تقدما جديدا ، بما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة نجحت في الخريف الماضي في الموافقة على قرار واحد بشأن هذه المسألة . وسيظل موضوع الأسلحة الاعصامية موضوع بحث في لجنة مختصة . ويؤمل أن تتحقق أعمال اللجنة تقدما ملحوظا خلال هذا العام في فريق الاتصال المعنيين بالمواضيع المذكورة . ولم يتسع التوغل إلى اتفاق حول إعادة إنشاء اللجنة المختصة المعنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح . ولذلك ، فإيابني اعتمدت تعيين مقرر خاص لهذا الموضوع . واستمر دراسة مسألة تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . وقد أفضت المشاورات في العام الماضي إلى بعض النتائج الملهمة ، وأأمل أن يتسع تحقيق المزيد من التقدم .

وفي رأيي أن مشكلة توسيع عضوية المؤتمر ، والقضية الاحدث المتعلقة بمعرفة ما إذا كان ينبغي السماح بتغيير عدد الاعضاء ، تستحقان درامة جدية . فقد ظلت هذه المسألة معلقة لفترة طويلة جدا . وهذه هي أول مرة في تاريخ هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة التي ظلت فيها مسألة توسيع العضوية موضوع نظر لفترة طويلة ، دون البت فيها . وتذكرون أنه إنفق في أوائل عام ١٩٧٩ على إعادة النظر ، بشكل منظم ، في مسألة العضوية ، وأن قرارا قد اتخاذ من حيث المبدأ ، في عام ١٩٨٢ ، بشأن مسألة توسيع العضوية . ومع ذلك ، لم يلاحظ أي تقدم بهذا الصدد ، الأمر الذي انعكس في تكرار نفس الصيغة للجزء الثاني بهذه المسألة في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة . ولا تزال الدول غير الاعضاء تنتظر القرار منذ سنوات عديدة . وقد آن الأوان لأن ينتقل المؤتمر من مرحلة الكلمات إلى مرحلة الفعال في هذا المجال ؛ ولذلك ، فإيابني اعتمدت موافلة درامة المسألة بنشاط خلال فترة رئاستي .

وبهذا أختتم بياني . ويسرني الآن أن أعطى الكلمة لسعادة الدكتور جيزا جيزنزي ، وزير الشؤون الخارجية لهنغاريا .

السيد جيزنزي (هنغاريا) : يسرني بالغ السرور أن أتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح بوصفني وزيرا للشؤون الخارجية في أول حكومة هنفارية منذ عام ١٩٤٧ مسؤولة أمام برلمان حر ، انتخب أعضاؤه بطريقة ديمقراطية . واسمحوا لي أولا ، سيدى الرئيس ، أن أهتكم على توليكم منصب الرئاسة المهم ، واتمن لكم النجاح في عملكم الذي ينطوي على مسؤوليات كبيرة . واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن اعتداني لంمثلي

الدول الاعضاء في المؤتمر ، وبصفة خاصة لسعادة السفير راسابوترا من سري لانكا ، الرئيس السابق للمؤتمر ، على تفهمهم وتعاونهم في اتاحة الفرصة لهذه الجلسة العامة ذات الطابع الشام .

ومؤتمر نزع السلاح ، هذه الهيئة المؤقتة ، هو محفل هام لإجراء المفاوضات حول قضايا أساسية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وقد اضطلع المؤتمر ، والمحافل التي سبقته ، طوال عقود بهذه المهمة المتشعبه الجوانب بخبرة فائقة وجهد مكثف ونتائج قيمة .

وقد حددت طرائق عمل المؤتمر منذ أكثر من عقد ، ولا تزال كما هي تقريبا . والمواضيع المدرجة في جدول الأعمال هي مسائل ذات أهمية فعلية . ولكن ظهرت في الشهرين تحديات جديدة ، ينطوي العديد منها على تأثير على السلم والأمن الدوليين .

وتعقد هذه الدورة من دورات مؤتمر نزع السلاح في وقت يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا جدية لاستعادة سيادة الكويت ، التي وقعت ضحية عدوان لا يمكن قبوله . وإننا مقتنعون بأن قرارات مجلس الأمن العديدة التي تطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت ، دون شروط ، تعكس مبدأ الأمن الجماعي المكرر في ميثاق الأمم المتحدة .

ومن الواقع أن نزاع الخليج سيخلف أثرا رئيسيا على حقائق السياسات العالمية وأن الوضع الجديد الذي بدأ يظهر يختلف من نوع متعددة عن الوضع الذي كان مائدا قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وفي الوقت نفسه ، هناك عوامل أخرى أثرت بالفعل على حالة الشؤون الدولية .

وفي أعقاب التغييرات الديمقراطيّة الشورية في أوروبا ، بدأ النسيان يطوي جوانب المواجهة بين الشرق والغرب . وقد ثاکد هذا الأمر في الآونة الأخيرة باعتماد ميثاق باريس لدينا أوروبا جديدة ، والتوقیع على معاهدة ذات أهمية تاريخية ، هي المعاهدة الخامسة بالقوات التقليدية في أوروبا .

وكانت هنغاريا تولي دائما اهتماما خاما للمفاوضات الجارية في فيينا حول الحد من التسلح . وعكست هذه المفاوضات بأمانة جميع الاتجاهات الإيجابية التي اتّهمت بها قارتنا خلال السنتين الماضيتين . ومن الظواهر المثيرة أنه أصبح من الممكن أن تتططلع دول أخرى ، إلى جانب القوتين العسكريتين العظوميتين اللتين تتحملان المسؤولية

الأساسية عن حفظ الأمن والاستقرار في أوروبا ، بدور فعال في التوصل إلى صيغة نهائية لاتفاق الاراء .

واعتبر من نافلة القول أن أكرر التأكيد على أن بلدي يهتم اهتماما خاصا ببناء هيكل تعاوني جديد للمن في أوروبا ، يمكن أن يزيل ، إلى الأبد ، مظاهر انقسام القارة . ونحن نعتقد أن الهدوء والاستقرار في "البيت الأوروبي" مرتبط ارتباطا وثيقا بنجاح المفاوضات الجارية بشأن القوات التقليدية في أوروبا .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، أعطت قمة باريس انطباعا عاما بأن أسر هيكلاً للأمن الجديد في أوروبا في أرميت وآن إنجازا تاريخيا قد تحقق . والواقع أن معاهدة القوات التقليدية ليست مجرد اتفاق عادي ، ولكنها أول معاهدة متعددة الأطراف تتم على تخفيضات كبيرة في حجم القوات التقليدية . ولا نزال نعتقد أن هذه المعاهدة تنطوي بالفعل على الامكانيات الكاملة التي تؤهلها لأن تستخدم كأسار متين ودقيق لتحقيق الأهداف الرئيسية المتواحة من الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا . ويكون سبيل النجاح في هذا المعنى في التنفيذ الكامل للنصوص المرتبطة بالمعاهدة .

ونحن نرى أنه ينبغي ، كاختبار أساسي لمجمل عملية الأمن والتعاون في أوروبا ، أن تعرف جميع الدول - دون استثناء - بمسؤولياتها الخاصة ولا تخسر أي جهد في القضاء على أي آثار ملبة من شأنها أن تعرقل تحقيق أهدافنا الأممية المشتركة . ونأمل أن يثبت المستقبل القريب أن كل دولة طرف في معاهدة القوات التقليدية مستعدة لأن تتعفي إلى نداء الدول الأخرى وأن تعمل بنفس الروح البتاءة التي عهدها من قبل في ذلك الملف .

وثمة عام آخر من عوامل التغيير في الشؤون العالمية ، لا وهو الأهمية المتزايدة للتعديدية . فقد لوحظت في السنوات الأخيرة إعادة تشغيل الأمم المتحدة . وأثبتت المؤقت الموحد للمجتمع الدولي في مواجهة الأحداث منذ آب/أغسطس الماضي أن أهمية دور المنظمة العالمية متزداد باطراد في المستقبل . فمن واجبنا إذن أن نستخدم الامكانيات الهائلة المتاحة أكمل استخداما .

وبالتوازي مع هذه الاتجاهات الإيجابية ، تلاحظ ظاهرة مؤسفة آخذة في التدامي في الشؤون الدولية . ذلك أنه يوجد فرق متزايد في التوجه المتبع بين الشمال والجنوب ، وهذا خطر كامن في العديد من قضايا الأمن الدولي . ويتعين ، في نفع الوقت الذي تبدل فيه المعانى لايجاد حلول للمشاكل المتعلقة ، توخي العناية الواجبة لتفادي

ظهور انشقاقات وتوترات جديدة ، ولا سيما على محور الشمال - الجنوب ، لأن ذلك أمر يمكن أن يقوّه الهدف الجوهري المتوازن من هذه الجهود البناءة .

إلى جانب هذه الاتجاهات الوعادة ، تظهر علامات على تزايد عدم الاتساق بين أداء مؤتمر نزع السلاح واتجاه ووتيرة الأحداث ذات التأثير المباشر على الأمان الدولي . وحتى في هذه الظروف ، التي لا يزال فيها مسار التطورات غير واضح ، يبدو من الملائم استهلال عملية غير رسمية لتقدير التحديات وامكشاد الحلول الممكنة في سياق نزع السلاح المتعدد الجوانب .

ومنذ أكثر من عشر سنوات ، سُئِلَ المؤتمر ، عن حق ، ب الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . بيد أن هذا الدور ذاته تحول إلى سبب للمناقشات الساخنة ، وـ "اللاهوتية" في بعض الأحيان ، عندما اقتضى الأمر اعطاء معنى لعبارة "هيئة التفاوض" . ونحن مقتنعون بأن من المهم للغاية الحفاظ على الوظيفة الأساسية للمؤتمر ، وهي التوصل إلى اتفاقيات بشأن نزع السلاح من خلال مفاوضات فعلية و مباشرة . ومع ذلك ، يجب ادراك أن التفسير المارم والضيق للوظيفة التفاوضية ضرب من ضروب الوهم . ذلك أنه لا يمكن العقائد السياسية في جميع الأحوال ، ولا يغطي إلا إلى المجادلات السياسية العقيمة .

ويخطئ مؤتمر نزع السلاح بنشاط ملحوظ مهمته في إعداد اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الحظر الشامل والتام للأسلحة الكيميائية وتنمير مخزوناتها . ومشكلة الأسلحة الكيميائية ليست ، بطبيعة الحال ، إلا واحدة من مسائل عديدة مدرجة في جدول أعمال المؤتمر . وهناك بندود أخرى ، يتم العديد منها بأهمية بالغة ، تعالجها الآن هيئات فرعية ولكن لم يتحقق فيها تقدم رئيسي منذ فترة طويلة . بل إن استهلال الأعمال الموضوعية ، بالنسبة لبعض البندود الأخرى ، ظل متعدراً لسنوات عديدة .

وقد وضعت "الومايا العشر" للمؤتمر بحيث تشكل إطاراً عريضاً ومرناً ، وتفطّي من الناحية العملية جميع جوانب نزع السلاح . وجدول الأعمال الحالي ، الذي وضع على أساس هذه "الومايا العشر" ، يركز جهود المؤتمر على أسلحة التدمير الشامل . وبالنظر إلى القوة التدميرية الهائلة التي تنطوي عليها هذه الأسلحة ، فإننا لمنا بحاجة إلى تبرير هذا الاهتمام الخام . ومع ذلك ، لا يمكننا أن ننسى أن التهديدات النووية والكييمائية ليست هي الأخطار الوحيدة التي تواجه البشرية . وتتوفر لنا "الومايا العشر" مظلة واقية مفيدة جداً ، وقد يكون من المناسب التفكير فيما إذا كان يمكن تعديل جدول الأعمال الحالي بطريقة تدريجية وواقعية ليتمكن مواجهة الواقع العالمي .

ويتيح مؤتمر نزع السلاح فرصة ثانية أخرى بكونه محفلًا تمثل فيه البلدان على أساس مياسي وجغرافي ، على حد سواء وبشكل متوازن . وهذا التوازن الغريد يوفر إطاراً مليئاً لمعالجة القضايا الشاملة المتعلقة بالأمن ونزع السلاح ، ويمكن أن يفهم في التوفيق بين مختلف النهج .

وفيما يتعلق بالحاجة إلى التكيف مع متطلبات البيئة الدولية المتغيرة ، اسخروا لي بأن أشير إلى بعض التحديات التي تراها ذات أهمية بالغة من وجهة نظر الأمن والاستقرار . فقد ظلت القضايا النووية تحتل لسنوات طويلة مركز المداراة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وفي أغلب الأحيان ، غطت على امكانية النظر في قضايا الأسلحة التقليدية . وقد اتضح أن هذا الأسلوب ، في رأيي ودون انكار أهمية نزع السلاح النووي ، أسلوب مظلل . ففي كثير من الأحيان ، سبقت الحجة القائلة بأن الدول التي لديها أكبر الترسانات عليها مسؤولية خاصة في موافقة عملية نزع الأسلحة التقليدية . ومن شأن أول اتفاق لتخفيف حجم القوات التقليدية في أوروبا ، عندما يدخل حيز التنفيذ ، أن يؤدي إلى وجود أحجام معينة من القوات التقليدية في أوروبا تدعم الاستقرار بالقضاء على الاختلالات السابقة ، وتقلل إلى حد بعيد من احتمالات هن هجوم مفاجئ ، أو القيام باجتياح واسع النطاق .

وربما تتأثر محاولات إبراء المزيد من التخفيفات في أحجام القوات التقليدية في أوروبا بحجم الملاحة في المناطق المجاورة . وقد أثبتت أزمة الخليج ، بشكل مأساوي ، أن الحجم المفرط للقوات الملاحة التقليدية لا يمكن أن يعتبر مشكلة داخلية تخر منطقة معينة . ونحن ندرك ، بالطبع ، أن هناك فروقاً في مقتنيات الأمن ، يمليها الموقع الجغرافي . ولكن من الصحيح أيضاً أنه لا يمكن عزل منطقة معينة عن الوضع الأمني الشامل . ولا نرى أي سبب يبرر عدم امكانية البدء في نزع الأسلحة التقليدية في مناطق لم يعد فيها تراكم الأسلحة يخدم غرضها وحيداً هو الدفاع عن النفس ، ولكنه يخدم بالأحرى التحايا العدوانية حسبما تبين من الغزو المأساوي للكويت في الصيف الماضي .

والمبادرات الإقليمية هي التي تنتظرون على أكبر امكانات النجاح في مجال نزع الأسلحة التقليدية . وتجدر الإشارة ، في ميادن واسع نطاقاً ، إلى أن الخبرة المكتسبة في تنفيذ تدابير نزع الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة ، وتدابير الانفتاح العسكري في مناطق معينة ، قد تكون مفيدة في هذا الصدد . ومن الممكن أن يساعد تقاسم المعلومات عن أحجام القوات التقليدية والتداير الرامية إلى تخفيفها في تعزيز قضية نزع الأسلحة التقليدية في أنحاء مختلفة من العالم . واعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يوفر إطاراً للتباين المعلومات ذات الصلة على نطاق واسع .

وفي عام ١٩٩٠ ، زوّدت هنغاريا المشتركيين في مؤتمر نزع السلاح بمعلومات تفصيلية عن هيكل قواتنا المسلحة والمؤشرات الامامية الخامسة بها ، والتخفيضات الهامة التي أجريت في الجيش الهنغاري ، وقامت أيضًا تقريراً عن نفقاتنا العسكرية . ونعتبر أن هذه الخطوة هي مجال على استعدادنا لزيادة شفافية المسائل العسكرية ولاتخاذ التدابير الطوعية لبناء الثقة . ومن الواقع أيضًا أن نقل الأسلحة يمكن أن يربّط آثاراً خطيرة على نزع الأسلحة التقليدية ، فضلاً عن تأثيراته على الاستقرار . كما أن انعدام آلية ردم مفقات الأسلحة ، حتى المفقات المشروعة ، يمكن أن يمهد السبيل أمام تجميع الأسلحة للأطراف عدوانية ، مما يسهم في تفاقم الوضع . ويمكن أن يساعد فرض القيود على مواد الأسلحة ومشتريها ، على حد سواء ، في التخفيف من حدة المشكلة .

ومنذ فترة قصيرة ، ترتب على مفقة أسلحة ، روتينية فيما يبدو ، عقدتها شركة هنغارية للتجارة الخارجية ، آثار سيئة على العلاقات الثنائية مع دولة المجاورة . وأدت النتيجة غير المواتية التي أفسرت عنها المفقة إلى ادراك حقيقة مفادها أنه تقع على الحكومة ، وسط ظروف تهيئة المناخ للاقتصاد الحر وتحريض التجارة ، مسؤولية خاماً بمراقبة تجارة الأسلحة ، حتى وإن كان نصيب هذه التجارة من الأنشطة الاقتصادية ضئيلاً . ونحن مقتنعون بأن زيادة الانفتاح والشفافية في العمليات الدولية لتداول الأسلحة التقليدية متؤدي دوراً رئيساً في بناء الثقة . وينبغي أيضًا للرقابة الوطنية الكافية على مفقات السلاح أن تؤدي دورها . وهنغاريا مستعدة ، من جانبها ، لأن تتعاون على المعهدين الثنائي أو الإقليمي أو المتعدد الأطراف لاستكشاف سبل ووسائل معالجة المشكلة .

وقد أبرزت حرب الخليج ، بشكل لافت للنظر ، معظم التحديات الأمنية التي يواجهها العالم اليوم . وتشمل هذه التحديات الخطر الناجم عن انتشار الأسلحة النووية والمواريف ، وامكانية استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، وبده استخدام سلاح تلوث البيئة .

وقد أخذت قضية امكانات القذائف التسارية تكتسي أهمية خاصة في هذه الأيام ، وهي تنطوي على تأثيرات تتجاوز حدود أي منطقة . وقد ثبت بوضوح من المحاولات المشينة لتعزيز نزع الخليج أن احتياز هذه المعدات والتكنولوجيا العسكرية ، مقترباً بالسلوك السياسي المتهور ، يمكن أن يشكل خطراً جديماً على الأمن والامتنان الدوليين . وقد اتخذت تدابير مهمة للحد من انتشار القذائف التسارية . ومن الأمثلة على ذلك "نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف التسارية" أو التعاون السوفيتي - الأمريكي في هذا المجال . بيد أن فعالية هذه الخطوات غير كاملة تماماً لأن الخطوات أبعد ما تكون عن الشمول . وقد يكون من المفيد دراسة امكانية ادخال العمل بتدابير

بناء الشقة ، علاوة على النظام القائم ، واتخاذ المزيد من الخطوات نحو الانفتاح لزيادة الشقة المتبادلة وتعزيز الأمن . وهذا أيها مجال يمكن فيه للنهج العالمي المتعدد الأطراف أن يسهم في حل المشاكل .

وقد دفع نزاع الخليج بمشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى بؤرة الاهتمام مرة أخرى . وأثبتت المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، المعقود في عام ١٩٩٠ ، أنأغلبية بلدان المجتمع الدولي تولى أهمية كبيرة لهذه المسألة . بيد أن عدم انضمام بعض الدول ذات الأهمية الحاسمة إلى النظام القائم ، وكون الأحداث ذاتصلة آخذة في اتباع مسار متتسارع ، يوحيان بأن ثمة حاجة إلى وضع إطار للاتصالات مع هذه الدول . وقد يكون من المستموم أن تؤخذ هذه المسألة في الاعتبار عند الإعداد للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي سيشكل معلما في تاريخ الجهود الرامية إلى ضمان عدم انتشار هذه الأسلحة .

وانني مقنع بأن خطر الأسلحة الكيميائية الملح يشكل واحدا من الأخطار الرئيسية التي تؤدي إلى معاناة البشر . وأعتقد أن كثيراً ممّا قد صنعوا ببرؤية المور التي تبيّن ما اكتسبه الأطفال من مهارة مخيفة في استخدام الاقنعة الواقية من الغازات . ومن المؤكّد أنه ما من أحد ممّا يتطلّع إلى مستقبل تصبح فيه هذه المهارات شرطا أساسياً لوجود الإنسان ، وتتطلّع فيه البشرية أن تتعلم كيف تعيش في ظل التهديد بالأسلحة الكيميائية .

وبعد أكثر من عشرين سنة من المفاوضات ، لم تعد بنا حاجة إلى اثباتات جديدة لضرورة التوصل في أقرب وقت ممكن إلى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية . فنحن نحتاج الآن إلى إجراءات ، إجراءات حاسمة وعاجلة . وسيتعين ايجاد حل لهذا البدن من بنود جدول الأعمال في المستقبل القريب ، وإن كان من الواقع أن الإجابات عن أمثلة سياسية وتقنية رئيسية لم تستكشف بعد .

وكما تتوفّر لدى اتفاق متعدد الأطراف حول نزع السلاح مقومات البقاء ، من المهم أن ينضم إليه أكبر عدد ممكّن من الأطراف . وفي حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، يعني ذلك انضمام جميع الدول التي أعلنت احتيازها للأسلحة الكيميائية ، وجميع الدول التي لديها القدرة التكنولوجية على انتاجها . ويجب أن تكون الاتفاقية المقبّلة ، لتحقيق غرض العالمية ، جذابة بالمعنى الواسع للكلمة ، وغير تميّزية على الأطلاق بالنسبة للدول الأطراف المحتمل أن تنضم إليها .

ويتبين أن يكون المك القانوبي المقابل المتعدد الأطراف عادلا من حيث حقوق والتزامات الدول الأطراف . ويعني ذلك ، في سياق الاتفاقية ، الرفع غير المشروط لاستخدام الأسلحة الكيميائية المرتبط بالالتزام بتدمير جميع المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية .

وأود أن أكرر في هذا المحفل التأكيد على التزامنا بالحظر التام للأسلحة الكيميائية . وهدفنا من بين الدول التي أعلنت عن التزامها أن تصبح طرفاً أمنياً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية . فقد أعلن بلدي في عام 1989 اعترافه أن يلتزم تماماً بالاحكام الرئيسية للاتفاقية الجاري التفاوض بشأنها . وفي شباط/فبراير 1990 ، وكثبير من تدابير الانفتاح ، قدمنا بيانات تفصيلية عن أنشطة صناعتنا الكيميائية ، حسبما يتضمنه مشروع أحكام الاتفاقية . ويسري أن أعلن أننا نكرر ، في الوثيقة CD/1061 ، هذا الإعلان وأننا نعرض جميع المعلومات المطلوبة بموجب الاتفاقية المقبالة . ونحن مقتنعون بأن هذه الخطوة ستغدو المفاوضات ونرب بـ أي تدابير مماطلة لبناء الثقة من جانب الأطراف المتفاوضة الأخرى .

وتهدف الجهد التفاوضية الحالية ، حسب علمي ، إلى إعداد حلول ممكنة لعدد من القضايا السياسية المتعلقة والمرتبطة باتفاقية الأسلحة الكيميائية المقبلة . ويمكن أن يتولى صياغة مجموعة الحلول هذه وزراء خارجية الدول الممثلة في مؤتمر نزع السلاح ، بغية اعطاء دفعة نهائية لعملية اتمام المفاوضات بنجاح . وسيكون من دواعي سروري ، شخصياً ، أن أعود إلى المؤتمر في اجتماع وزاري وأن أشارك اغتناب الجميع عن المساهمة في الجهد الرامي إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية .

وفي معرض استكشاف سبل ووسائل الحفاظ على حيوية مؤتمر نزع السلاح ، يجدر هنا أن ندرس بعمق ما هي القضايا الأخرى التي يتبين تناولها بعد نجاح المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية . وربما يكون الوقت قد حان لاستهلال اتصالات غير رسمية فيما بين أعضاء المؤتمر لبعث شتى الأفكار . ويمكن لهذه الاتصالات غير الرسمية أن تؤدي ، في الوقت المناسب ، إلى اتفاق واسع النطاق حول التدابير الازمة والممكنة التطبيق سياسياً ، مهما كانت درجة تحيزها في البداية .

ولا تعتبر الأفكار المعروضة في بياني هذا محاولة لتعجيل هذه العملية وإنما هي جهد يرمي إلى التشجيع على استهلالها في الوقت المناسب . ولا تهدف هذه الأفكار بـ أي حال من الأحوال إلى تقويض العمل الموضوعي الهام الجاري تنفيذه في إطار مؤتمر نزع السلاح ، ولكن الهدف منها هو ابراز الحاجة إلى الحفاظ على ملطة هذه الهيئة بمساعدةها على مواجهة التحديات الجديدة والدخول في مرحلة جديدة من مراحل وجودها .

وقد قدمت الطبيعة أدلة عديدة تثبت أن العجز عن التكيف مع البيئة المتغيرة يشكل عشرة في السباق من أجل البقاء ، وهو السباق المسمى بالتطور .

الرئيس: أشكر سعادة وزير الشؤون الخارجية لهنغاريا على بيانه الهام وعلى الكلمات الودية التي وجهها إلى الرئاسة . ولا يوجد على قائمة المتحدث آخر في هذه الجلسة العامة . هل يرغب أي عضو آخر فيأخذ الكلمة؟ لا أحد يرغب في ذلك فيما يبدو .

اتناول الآن مسألة أخرى . لقد وزعت الأمانة اليوم ، بناء على طلبي ، جدول زمنيا لل الاجتماعات المقرر أن يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية ، في الفترة التي تبدأ اليوم وتنتهي ب نهاية الأسبوع المقبل . وهذا الجدول الزمني هو نتيجة المشاورات التي أجريتها أمس مع رؤساء اللجان المختصة . وهو ، كالمعتاد ، مجرد جدول ارشادي وقابل للتغيير إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك . وقد اتفقنا مع رؤساء الهيئات الفرعية على أن نظل على اتصال وثيق لضمان سير برنامج الاجتماعات وفقاً للجدول . وعلى هذا الأساس ، اقترح الآن أن نعتمد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: قبل أن أعلن تأجيل هذه الجلسة العامة أود أن أذكركم ، حسبما أعلن صلفي في الجلسة العامة الأخيرة وحسبما هو مبين في الجدول الزمني ، بأن المؤتمر سيعقد ، غداً الخميس وبعد الجلسة العامة مباشرة ، اجتماعاً غير رسمي يختص لموضوع البند ٢ من جدول الأعمال المععنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" .

وأود أن أشير إلى أننا من المتوقع غداً وزير الشؤون الخارجية لأوروجواي ، وهو مدرج على رأس قائمة المتحدثين . وأأمل أن نبدأ جلستنا العامة في الوقت المحدد بالضبط .

وليمت لدينا مسائل أخرى تناقش اليوم . وسأعلن الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح غداً ، الخميس ، ٢١ شباط/فبراير ، في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً .

رفع الجلسة الساعة ١٠/٥٠

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.584
21 February 1991
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والثمانين بعد الخامسة

المعقدة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد كارل - ماغنوس هيلستينيус (السويد)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة

لمؤتمر نزع السلاح .

وأود أولاً أن أرحب ترحيباً حاراً ، نيابة عن المؤتمر ، بوزير خارجية أوروجواي سعادة الدكتور هيكتور غروسي - أسبيل الذي سيكون أول من سيتحدثلينااليوم . والمؤتمـر يعـرف الـوزـير مـعرفـة جـيـدة ، إـذ أـنـه كـانـ قدـ شـفـلـ منـصبـ الأمـينـ العـامـ لـوكـالـةـ حـظـرـ الأـمـلـحةـ التـنـوـيـةـ فيـ أمـريـكاـ الـلاتـيـنـيـةـ . كـماـ أـنـه قدـ شـارـكـ بـنشـاطـ فيـ الـانتـشـطـةـ ذاتـ الـمـلـةـ بـالـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ، وـلاـ سـيـماـ فـيـ مـيدـانـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ ، وـقـدـ كـانـ المـمـثـلـ الشـخـصـيـ لـلـأـمـيـنـ الـعـامـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ . كـماـ أـنـه شـفـلـ منـاصـبـ دـبـلـوـمـاسـيـةـ ، إـذـ سـبـقـ لـهـ أـنـ كـانـ المـمـثـلـ الدـائـمـ لـبـلـدـهـ لـدىـ مـكـتبـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ جـنـيـفـ . وـأـخـيرـ وـلـيـسـ آخـرـاـ ، فـيـانـهـ فـقـيـهـ قـانـونـيـ مـرـمـوقـ يـتـمـتـعـ بـخـلـفـيـةـ هـامـةـ كـأـسـتـادـ لـلـقـانـونـ الـدـولـيـ الـعـامـ . وـانـيـ مـقـتنـىـ بـأـنـ بـيـانـهـ سـيـسـهـمـ مـسـاـهـمـةـ مـفـيـدـةـ فـيـ أـعـمالـنـاـ .

ولدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم سعادة وزير خارجية أوروجواي وممثل البرازيل ونيوزيلندا . ويسرني الان أن أعطي الكلمة لوزير خارجية أوروجواي سعادة الدكتور هيكتور غروسي - أسبيل .

الـسـيـدـ غـرـوـسـ - اـسـبـيلـ (أـورـوجـواـيـ) (الـكـلـمـةـ بـالـإـسـبـانـيـةـ): سـيـادةـ الرـئـيـسـ ، أـشـكـرـكـ جـزـيلـ الشـكـرـ عـلـىـ كـلـمـاتـكـ الـرـقـيقـةـ كـمـاـ أـشـكـرـ مؤـتـمـرـ نـزـعـ السـلـاحـ الـسـنـيـ يـسـتـقـبـلـنـيـ الـيـوـمـ وـيـمـنـحـنـيـ شـرـفـ مـخـاطـبـةـ هـذـهـ الـجـلـسـةـ بـالـنـيـابـةـ عـنـ حـكـوـمـةـ بـلـدـيـ . وـمـمـاـ يـعـزـزـ مـشـاعـرـ التـقـدـيرـ وـالـسـعـادـةـ الـتـيـ تـفـرـمـنـيـ لـوـجـوـدـيـ بـيـنـكـمـ الـيـوـمـ أـنـيـ أـتـحدـثـ فـيـ هـذـهـ الـقـاعـةـ الـتـيـ تـحـمـلـ اـسـمـ فـرـانـسـيـسـكـوـ دـيـ فـيـتـورـيـاـ وـالـتـيـ تـحـيـطـ بـهـاـ الـلـوـحـاتـ الـفـنـيـةـ الرـائـعـةـ الـتـيـ رـسـمـهـاـ الـفـنـانـ الـإـسـبـانـيـ الـعـظـيمـ خـوـسـيـهـ مـارـيـاـ سـيـرـتـ ، هـذـهـ الـقـاعـةـ الـتـيـ نـقـشـتـ عـلـىـ أـبـوـابـهاـ الـبـرـونـزـيـةـ عـبـارـاتـ وـأـفـكـارـ لـاـ تـنـسـقـتـ بـهـ مـقـتبـسـةـ مـنـ أـعـمالـ عـظـماءـ فـقـراءـ الـقـانـونـ وـعـلـمـاءـ الـلـاهـوتـ الـإـسـبـانـيـ الـذـيـنـ أـخـذـوـاـ عـلـىـ عـاتـقـهـمـ فـيـ الـقـرنـيـنـ السـادـسـ عـشـرـ وـالـسـابـعـ عـشـرـ ، بـالـاضـافـةـ إـلـىـ غـرـوـتـيـوـسـ ، أـداءـ الـمـهـمـةـ الـبـالـغـةـ الـصـعـوبـةـ الـمـتـمـثـلـةـ فـيـ بـنـاءـ الـقـانـونـ الـدـولـيـ عـلـىـ أـسـاسـ فـكـرـةـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ .

إن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها وزير خارجية من أوروجواي بمخاطبة مؤتمر نزع السلاح . وانني أعتقد أن شمة مفنى خاما تتسم به مشاركة بلد صغير ليس عضوا في المؤتمر بل هو مجرد مراقب في مجموعة الـ ٢١ . وأقول إنه بلد صغير ومحالـمـ وـمـلـتـزمـ بـالـقـانـونـ ، بلد يـقـومـ أـمـنـهـ عـلـىـ أـسـاسـ مـفـهـومـ الـأـمـنـ الـجـمـاعـيـ ذاتـهـ ، بلد من الواقع أن قواته المسلحة لا تشير أية مشكلة فيما يتعلق بتعزيز قدرات التسلح بل هي تقتصر على الحد الأدنى الضروري من أجل أداء وظائفها المحددة . ومن خلال هذا البلد ،

يمكن للمؤتمر أن يسمع صوت بلد يتغاضى في خدمة القانون والمبادئ . وهذا أمر أعتقد أنه يتم بأهمية خاصة جداً ولا سيما في هذا الوقت الذي نواجه فيه المشاكل الراهنة . ومن الواقع أن هناك علاقة وثيقة جداً بين نزع السلاح وتحديد الأسلحة والحد منها ومفهومي السلام والأمن . ولكنني أعتقد أن هذه العلاقة التي لا يرقى إليها الشك والتي يعرفها الجميع معرفة جيدة ينبغي أن تؤكد في الوقت الحاضر في ظل الوضع الذي نعيشه ذلك لأنه قد ثبت لنا بكل وضوح أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق دون وجود عملية تشتمل على تحديد الأسلحة والحد منها .

وأرجو أن تسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى بعض كلمات كنت قد قلتها في البيان الذي أدليت به أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ بعنوان "ضعف السلام بدون تحقيق نزع السلاح":

"ان الأحداث التي جرت في منطقة الخليج الفارسي تذكرنا بمدى ضعف السلام عندما لا يقوم على أساس نظام لتحديد الأسلحة والحد منها على المستوى الدولي ، سعيا إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل . ان الجدران الفاملة يمكن أن تهدم ، والمجابهات الإيديولوجية يمكن أن تخف ، والحدود يمكن أن تفتح أمام الاتصال والتجارة ، وأجنحة الديمقراطيات يمكن أن ترفرف وأن تقضي على الأنظمة الاستبدادية التي تجاوزها التاريخ ، ولكن الأمن المستقر أو السلام الدائم لن يتحقق طالما ظلت ترسانات الأسلحة الهائلة قائمة في شتى أنحاء العالم وجاهزة لاستخدامها من قبل أية حكومة متعدفة غاشمة .

"ان عالما مسلحاً تقوم فيه البلدان الكبيرة والمفيرة بتسليح أنفسها بآدوات قوية ولا إنسانية تسبب الدمار والموت هو عالم لا يوفر الأطار السليم لاحلال السلام . وما كان لأحداث الخليج أن تقع لو لا اعتقاد الدول المعنية بأنها تكفل فعالية أعمالها الطائشة بدعم قوة عسكرية مفرطة ناشئة عن سباق تسليح لا يخضع لآلية رقابة .

"ان على المجتمع الدولي أن يتتجنب ظهور حالات خطيرة مماثلة في المستقبل . وهذا لن يكون ممكناً إلا إذا عجلنا في عملية نزع السلاح . وما تفهمه أوروغواي هو أن المهمة الفورية تتمثل في التركيز على إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بفرض الضوابط على الأسلحة وتحديدها ، سواء كانت أسلحة تقليدية أو نووية أو كيميائية أو بكتريولوجية أو اشعاعية أو فضائية ..".

وفي بياني المقتضب الذي أقيمه اليوم ، من الواقع أنه لا يمكنني ، ولا ينبغي لي ، أن أحاول تناول جميع البنود حتى ولو كنت أريد أن أقول بعض كلمات حول كل بند من البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر . ويكتفي أن أشير إلى بند أو بنددين منها

نظراً لمغزاها الحالي وللأهمية التي يعلقها بلدي عليهما أاما بسبب ما ينطويان عليه من آثار عامة أو بسبب ما يتسمان به من جوانب إقليمية .

ولذلك اسمحوا لي في البداية أن أقول بضع كلمات عن مسألة الأسلحة الكيميائية كما تراها حكومتي اليوم . إننا نعرف أن الحالة الراهنة بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية تتعدد ، من وجهة النظر القانونية ، على أساس وجود وانطباق بروتوكول جنيف لعام ١٩٣٥ بشأن حظر الامتثال العربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللموائل البكتريولوجية ، وهو البروتوكول الذي نشأ عن عمل عصبة الأمم وبالتالي فقد تمت تكملته بعد سنوات عديدة باتفاقية عام ١٩٧٢ التي تمت صياغتها في إطار الأمم المتحدة والتي خصمت لحظر استخدام وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة . ولكنه من الواقع أن هذين المكين الدوليين الواضحى الأهمية والواجبى التطبيق لا يستندان بأى حال من الأحوال جدول الأعمال الدولي المتعلق بموضوع الأسلحة الكيميائية . ولهذا السبب فان مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ بشأن حظر الأسلحة الكيميائية قد حل المشكلة في ضوء الحالة الراهنة وخلص إلى أنه من الضروري التعجيل في هذه العملية من أجل انجاز الإطار القانوني لفرض الحظر التام على جميع جوانب مسألة الأسلحة الكيميائية . وفي هذا السياق ، من الواقع أن عمل مؤتمر نزع السلاح يتمس بأهمية عظيمة كما أنه اليوم يتمس بدرجة من الالاحاج لا يمكن لأحد تجاهلها . ومن جهة ثانية فان مؤتمر باريس لعام ١٩٨٩ قد سلم بأهمية واستمرار صلاحية بروتوكول عام ١٩٣٥ . وفي هذا المؤتمر أعادت الدول الأطراف في البروتوكول تأكيد هذا الحظر كما هو محدد في البروتوكول ودعت الدول التي لم تنضم إليه بعد لأن تفعل ذلك ولكنها أبرزت - وهذا هو المهم ، وهو ما أريد أن أشدد عليه اليوم - ضرورة التوصل في وقت مبكر إلى إبرام اتفاقية بشأن حظر استخدام وانتاج وتخزين واستخدام جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة . وهذا هو التحدي الرئيسي الذي نواجهه بقدر ما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية في الوقت الحالى ، وهو تحد يتعين علينا في ضوء الحالة الراهنة التعجيل في مواجهته بجهود متقددة وبآمال أكيدة للتوفيق في أقرب وقت ممكن إلى حل يقبله المجتمع الدولى بأسره ويتم تنفيذه بصورة فورية ومؤكدة . وفي هذا الخصوص ، أود أن أشير إلى البيان الذى صدر عن مجموعة الـ ٢١ بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ فى شكل عرض مقدم من بيرو نيابة عن المجموعة . وعلى هذا الأساس ، وانطلاقاً من هذا الادراك لما يتمس به الموضوع من الحاجة وأهمية ، وبالنظر إلى الالتزام الحتمي لهذا المؤتمر ازاء المجتمع الدولى فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية ، فإن حكومتي تأمل أن يتضمن في وقت قريب تقديم هذه الاتفاقية التي ينتظر اعتمادها بحماس شديد .

أما البند الآخر الذي أود أن أشير إليه فهو البند المتعلق بسباق التسلح في الفضاء . إن ولاية اللجنة المختصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والبيان

الذى أدلته السويد نيابة عن مجموعة الـ ٢١ بتاريخ ١٤ شباط/فبراير الماضى هما من الخطوات الرئيسية التى ينبعى أن تتبع إحرار تقدم بشأن هذا الموضوع . وهكذا فانه فيما يتعلق بموضوع الأسلحة الكيميائية وموضوع سباق التسلح في الفضاء الخارجى ، هناك لجستان مختصتان قائمتان بالفعل واننا نأمل أن يتمكن هذا المؤتمر في كلتا الحالتين من تقديم مثال على السرعة والهدوء والتحليل الشامل والعملي في حل هذه المشاكل .

وبالنسبة للبند المتعلق بالأسلحة النووية ، وهو بند من الواقع انه لا يمكننى إغفاله في كلمتى هذه أمام هذا المؤتمر ، أود أن أذكر بما سبق لي أن قلته نيابة عن حكومة أوروجواي بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ في مؤتمر استعراض معايدة عدم الانتشار . فبعد أن حللت ما تعنى به معايدة عدم الانتشار بالنسبة للعملية التي متواجهة انتشار الأسلحة النووية ، وبعد أن ذكرت بأن بلدى طرف في معايدة عدم الانتشار وقد امتنع دائماً امتناعاً صارماً للتزاماته بموجب هذه المعايدة ، أضفت العبارات التالية التي اعتقاد أنها يجب ألا تغيب عن البال:

"هل أن معايدة عدم الانتشار هي الشكل أو السبيل الوحيد الممكن لمكافحة ومنع انتشار الأسلحة النووية ؟ إن أوروجواي تعتبر أن معايدة عدم الانتشار هي أهم سبيل أو نهج ولكنه من المزاعم المشكوك فيها القول بأن هذه المعايدة تمثل الطريق الوحيد والحصري نحو تحقيق هدف عدم الانتشار . فعدم الانتشار لا يقتصر على معايدة عدم الانتشار . بل أنه يقوم أيضاً على أساس المعاهدات التي تم بموجبها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مأهولة من العالم وانني أشير إلى معايدة تلاتيلوكو ومعاهدة راروتونغا . إلا أنه بالرغم من أن عدم الانتشار هو الهدف المشترك لهاتين المعاهدتين ولذلك المعاهدات التي يمكن إبرامها في المستقبل من أجل إقامة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وهو أيضاً هدف معايدة عدم الانتشار ، فإنه لا يمكن الانكار بأن هذين الاتفاقين - أقصد معاهديتي تلاتيلوكو وراروتونغا - لا يشتملان على العنصر القاضى الذي تجده بعض الدول في معايدة عدم الانتشار ، إذ أنهما لا يميزان بين الدول الأطراف فيما يتعلق بفرض الحظر على توريد أو انتاج أو استيراد أو استخدام الأسلحة النووية .".

وتوجد في العالم اليوم منطقتان خاليتان من الأسلحة النووية على أساس معاهدتين احداهما مارية المفعول بالكامل والآخر ذات انتباق نسبي وهما: المنطقة المنشاة بموجب معايدة تلاتيلوكو في أمريكا اللاتينية والمنطقة المنشاة بموجب معايدة راروتونغا في جنوب المحيط الهادئ . وتتسم هاتان المنطقتان بأهمية واضحة . وفيما يتعلق بمعاهدة تلاتيلوكو ، كان بلدى مهتماً - وهو لا يزال مهتماً تماماً - بأن يساعد في تحقيق التطبيق الكامل لهذه المعايدة بحيث تشمل كامل المنطقة

الجغرافية المحددة في المادة ٤ منها . وبالتالي فانني في البيان الذي أدلية به في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار والذي سبق لي أن أشرت إليه قلت في هذا الخصوص: "إن أوروجواي ، وهي طرف في معاهدة تلاتيلولكو ، تبذل قصارى جهدها لتعزيز النصوص ذات الصلة بهذه المعاهدة مما يمكن الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوبا من أن تصبح أطرافا فيها ، ولضمان اعتمادها لهذه المعاهدة في الوقت المناسب . وكما هو معروف تماما ، فإن الأرجنتين قد وقعت على المعاهدة ولكنها لم تصدق عليها ، أما البرازيل وشيلي فقد صدقتا عليها ولكن دون شرط التنازل المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٢٨ ، في حين أن كوبا لم توقع عليها بعد . إن أوروجواي التي تحبودها الرغبة في أن ترى منطقة أمريكا اللاتينية كلها خالية من الأسلحة النووية ، وهو أمر لن يتحقق إلا إذا قامت هذه الدول الأربع غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالانضمام إلى نظام معاهدة تلاتيلولكو ، تقوم على أساس المشاورات باعداد عدد من النصوص التي ستمكن هذه البلدان الشقيقة الأربع من الانضمام إلى النظام القليمي لعدم الانتشار .".

وفي الفترة التالية لشهر آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وقعت أحداث رئيسية من الضروري ذكرها . فقد كان اعلان فوز دو إغوازو الذي قام بمسياغته الرئيس منعم وكولور رئيسا الأرجنتين والبرازيل على التوالي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بمثابة خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق امكانية أن يصبح هذان البلدان الشقيقان طرفين كاملين في معاهدة تلاتيلولكو . وفور مدور إعلان فوز دو إغوازو ، اتصلت أوروجواي بحكومة الأرجنتين والبرازيل لتعرب لهما عن ارتياحها واستعدادها الصادق للتعاون معهما من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في ذلك الإعلان . وفي هذا الخصوص ، أود أيضا أن أذكر بأن شيلي قد أعربت رسميا ، في الأسبوعين التاليين تلت صدور هذا الإعلان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، عن رغبتها في المشاركة في عملية من شأنها أن تتيح التوصل إلى الوقت الذي يمكن فيه تقديم التنازل موضوع البحث . أما فيما يتعلق بكوبا ، فإن أوروجواي ما برحت تبذل جهودا دبلوماسية مستمرة ، من خلال اتصالات مباشرة بين وزارتي خارجية كوبا وأوروجواي ، في مسعى للتعاون إلى أقصى حد ممكن بغية تحقيق الهدف النهائي المرجو المتمثل في أن تصبح كوبا طرفا في معاهدة تلاتيلولكو . واننا نأمل نجاح هذه العملية التي سيتضح جزء هام منها في الأسبوعين المقبلة في فيينا فيما يتعلق بالاتصالات التي تجريها الأرجنتين والبرازيل في هذا الخصوص كما نأمل بأن نسمع أخبارا طيبة جدا في وقت قريب .

واثمة موضوع آخر أود ذكره وهو موضوع العلاقة التي لا يمكن انكارها - وهي اعتقادى أن الأحداث الراهنة تدل على ذلك بوضوح أكثر من أي وقت مضى - وأقصد العلاقة

الوثيقة والضورية بين مشاكل تحديد الاملحة والحد من التسلح والقانون الانساني الدولي .

وفي رأينا انه من الضروري منع مفاوضات نزع السلاح من ان تصبح مفاوضات مغلقة او حواراً بين اخصائيين سياسيين في ميدان نزع السلاح بمعزل عن الرأي العام او عن تقدم وتطوير مائر مجالات القانون الدولي . وفي هذا الخصوص اعتقاد ان الاتفاقية المؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ بشأن حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر او عشوائية الاشر هي مثال على ذلك . وبالرغم من ان هذه الاتفاقية قد وضعت في مؤتمر خاص للأمم المتحدة معنى بحظر او تقييد استخدام الاملاحة وليس في اطار هذا المؤتمر ، فانها تشكل مثالا على العلاقة والتوازي بين مشاكل تحديد الاملاحة والقانون الانساني الدولي . والاتفاقية التي أشرت إليها توا لبيت اتفاقية نزع سلاح بالمعنى الضيق للكلمة بل هي كذلك بالمعنى الواسع حسبما يتتبّع من ادراجها في كتاب الامم المتحدة بشأن الاتفاقيات المتعددة الاطراف لتنظيم التسلح ونزع السلاح .

وأود أيضاً أن أذكر بعض كلمات حول العلاقة بين عمليات تحديد الاملاحة وتنظيم التسلح في ضوء نزع السلاح وحماية البيئة ، وهي المسالة الأساسية الراهنة . وال العلاقة بين هذين المفهومين علاقة واضحة . وإننا اذا لم نقم بتطوير عملية مناسبة ورشيدة للحد من تعزيز قدرات التسلح وتنظيمها ، وإذا لم تعالج على الوجه الصحيح مسألة التجارب النووية والتجهيزات النووية ، فإننا نسهم بذلك في تزايد حدة المشكلة المخيفة المتمثلة في تدهور البيئة . ومن الأمثلة على ذلك الاتفاقية المؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٣ بشأن حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية او لاغراض عدائية أخرى ، وهي اتفاقية تمثل خطوة أولى في اتجاه استخدام المعاهدات لمعالجة هذه العلاقة بين مسائلتين تتسمان بأهمية حيوية بالنسبة لمستقبل البشرية . ولكن هذه الاتفاقية لا تعنى إلا بجانب واحد من جوانب المشكلة ، إذ أنه قد تم وضعها في عام ١٩٧٣ . وقد انقضت فترة ١٨ سنة منذ ذلك الحين وأصبحت مشكلة الحماية البيئية تتسم اليوم بطابع من الجدية واللحاج مع وجود حاجة ملحة ليجاد حلول ، وهي حاجة تتجاوز ما كان يمكن تصوره في ذلك الوقت . وفي رأيي ورأي حكومة أوروجواي أن هذا يعني أنه يجب علينا أن تعالج هذه المشكلة بصورة مباشرة وأن هذه المسألة يجب أن تعالج بطريقة صريحة وشاملة في مؤتمر البيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ .

وأخيراً أود أن أشير إلى الأهمية التي يعلقها بلدي على مشاركة بلدان من أمريكا اللاتينية - شيلي وكولومبيا وكمبوديا وأوروجواي - بصفة المراقب في مؤتمر نزع السلاح . كما أود أن أؤكد مرة أخرى على التأييد الكامل لهذه البلدان لسlarاء

التي أعرب عنها في الوثيقة الصادرة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ . إن هذه البلدان تود أن تتعاون في إطار عمل مجموعة الـ ٢١ وانني أعتقد أن هذه المشاركة تتسم بأهمية واضحة . وثمة استعداد وتفهم ضروري من جانب هذه البلدان التي تحظى بمركز المراقب والتي تود حضور أعمال مؤتمر نزع السلاح كوسيلة تمكّنها من المساهمة ، رغم أنها ليست أعضاء في المؤتمر ، في إلزاز تقدم بشأن هذه المسالة التي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة لبقاء البشرية ذاتها في هذه الفترة الحرجة جداً بالنسبة للعالم كله .

انني أشكركم مرة ثانية وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لما حظيت به من شرف شخصي عظيم لتمكنني من مخاطبتكما كما أود أن أؤكد مرة أخرى استعداد أوروجواي الصادق للمساهمة في نجاح أعمال مؤتمر نزع السلاح .

السيد ريكوبيري (البرازيل) (الكلمة بالأسبانية): انه ليشرفني ان أكون المتحدث التالي بعد الوزير غورو - اسبيل مما يتبع لي التشدد على أهمية دلالة الآراء التي سمعناها للتو ، وهي آراء تعزّزها المكانة الأدبية التي يتمتع بها وزير خارجية بلد ذي سجل لا تشوبه أية شائبة فيما يتعلق بالسلم والأمن والتعاون الدولي ، كما يعزّزها تاريخ طويل من الدراسة والعمل الدؤوب والتفاني الشخصي في خدمة قضية نزع السلاح .

(تتمة الكلمة بالإنكليزية)

السيد الرئيس ، إنه ليشرفني ويسريني أن أكون من بين أول المتحدثين لأعرب لكم عن تهانينا لكم لتوليكم رشامة المؤتمر ، ونحن واثقون من أنكم ستقطّعون بهذه المهمة بنفس المستوى العالي من الكفاءة والتوازن والبحث عن حلول ت وفيّة ، وهو ما تميز به عملكم على نحو رائع خلال توليكم رشامة لجنة الامثلة الكيميائية مؤخراً . كما نعرب عن تقديرنا وثنائنا للسفير راسابوثرام الذي أشاع بفضل نشاطه الذي لا يعرف الكلل وجهوده الدبلوماسية المحتكرة الاحوال الازمة للاضطلاع ببرنامج عمل الدورة الحالية للمؤتمر . وأخيراً أسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن مشاعر الحزن بسبب مغادرة عدد كبير من الزملاء المؤقررين في الأشهر الأخيرة . كما أعرب عن ترحبي الحار ومتنياتي الطيبة للممثلين الجدد الذين انضموا إلينا في معاينتنا المشتركة . وكانت ممارسة بدأنا اتباعها مؤخراً ، فانني أشعر بالارتياح بصفة خاصة إذ أخاطب هذا المؤتمر ليس بالنيابة عن حكومة البرازيل فحسب بل أيضاً بالنيابة عن حكومة الأرجنتين لكي أقدم لهذه الدورة معلومات عن آخر التطورات التي حدثت في مجال تعاوننا النووي . ومن بين النتائج التي يقوم كلا البلدين بتطويرها لدعم عملية التكامل الثنائي ما يتمثل في تعزيز آليات بناء الثقة من خلال حوار مستمر وموجه . وقد أدى هذا الجهد إلى تحقيق عدد من الانجازات الملحوظة .

فقبل أقل من ثلاثة أشهر ، قام الرئيسان فرناندو كولور وكارلوس منعم بتوقيع اعلان بشأن سيامة نووية مشتركة في مدينة فوز دو إغوازو الحدودية . وقد حصلت والسفير غارسيا موريتان على تعليمات بأن نطلب توزيع هذا الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق هذا المؤتمر .

وقد كان الدكتور هائز بلكي ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والدكتور أنطونيو ستيمبل باريسي ، الأمين العام لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، حاضرين في احتفال فوز دو إغوازو كضيوف خاصين . وفي تلك المناسبة ، حدد الرئيسان إطارا زمنيا لتنفيذ الأهداف الهامة لسيامتنا النووية ، وذلك بفتحية اعتماد نظام مشترك للمحاسبة والرقابة بشأن المواد النووية يطبق على كافة الأنشطة النووية في كلا البلدين ، والتفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول اتفاق ضمانت مشترك على أساس النظام المشترك للمحاسبة والرقابة ، واعتماد تدابير تسهل في مرحلة لاحقة بدء صريان معاهدة ثلاثية لوكو التي تشتمل على أهداف سيامية يؤيدها بلدانا تائیدا كاما .

إن القرارات التي تم اتخاذها في ذلك الوقت والتي تتطلب تنفيذا على المدى القصير قد نفذت بالفعل بصورة أساسية ، بما في ذلك تبادل القوائم البيانية للمرافق النووية ؛ وتبادل إعلانات عمليات الجرد الأولية للمواد النووية ؛ وأول عمليات التفتيش المتبادل لنظم التسجيل المركزية .

أما الخطوة التالية التي سيتم اتخاذها في وقت قريب فهي موافاة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالسجل ونظام الإبلاغ الذي يشكل جزءا من النظام المشترك للمحاسبة والرقابة . ويشمل هذا النظام ، حسبما يفهم من اسمه ، على إجراءات مشتركة للمحاسبة والتسجيل والإبلاغ والتفتيش مما يكفل لكل طرف امكانية الوصول بصورة منتظمة إلى جميع المرافق النووية للطرف الآخر والردم المستمر لجميع المواد النووية في كلا البلدين . وبعد أن قام الخبراء من كلا البلدين بوضع الاجراءات الخامسة بالمحاسبة والتسجيل والإبلاغ ، فإنهم يعملون الآن على تطوير آليات التفتيش .

وقد سبق للبرازيل والأرجنتين ، بموجب إعلانات سابقة ، أن أنشأتا الهيكل الذي سيتم في إطار التعاون التقني الصناعي بين البلدين . وقد تم اعتماد بروتوكول يسمح بزيادة التكامل الصناعي في بناء مصنع آتوشا الثاني وأنفرا الشانى للقدرة النووية . وما برحت اللجنة الدائمة المعنية بالسيامة النووية المشتركة تجتمع منذ نحو سنتين ومتواصلا عقد اجتماعاتها بالتناوب في كل من الأرجنتين والبرازيل لتقديم

التعاون التقني وتحديد المبادئ التوجيهية وتنسيق المواقف التي سيتم اعتمادها في المحافل الدولية المعنية بالطاقة النووية ونزع السلاح النووي .

إن الصراحة والشفافية هما من العناصر الأساسية للتعاون النووي بين البرازيل والأرجنتين . ويمكن تحقيق بناء الثقة في المجال النووي على نحو أسهله من خلال التعاون التقني والسياسي الوثيق . وهكذا فإن الآليات والإجراءات المشتركة التي يجري اتباعها من قبل حكومتينا هي نتيجة طبيعية للتعاون الواسع والمستقر والوثيق السنوي يشمل كافة المجالات . وهي تشكل نتيجة منطقية ملزمة لهذا التعاون .

وفي حالة الأرجنتين والبرازيل ، وجد مبدأ "الثقة ثم التحقق" تعبيرا صحيحاً ومشجعاً . وقد علمتنا خبرتنا في ميدان التعاون النووي أن مبدأ "الثقة ثم التتحقق" ينبغي أن يقلب بموردة منهجة ليصبح "التحقق ثم الثقة" . ومما لا شك فيه أن عمليات التفتيش تتسم بأهمية حاسمة ولا غنى عنها ولكنها في غياب الاحوال السياسية المرجوة قد لا تكون كافية لتخفيض أو إزالة انعدام الثقة والريبة .

إن اتفاق الضمانات المشتركة الذي متعدد البرازيل والأرجنتين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيقوم على أساس النظام المشترك للمحاسبة والمراقبة وسيتيح جميع المعلومات اللازمة لتأمين الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في كلا البلدين ، مع احترام حق الأرجنتين والبرازيل في تطوير التكنولوجيا النووية دون آلية قيود مفرطة ، وحماية ما يتم اكتسابه في هذه العملية من معلومات سرية ذات طابع تكنولوجي ومناعي . كما أنه يتبع أن يكون هذا الاتفاق متمنياً مع أحكام معاهدة تلاتيلوكو .

أما الخطوة الثالثة التي تم اعتمادها في اعلان فوز دو إغواكو فتتمثل بتحديث وتحسين نموذج معاهدة تلاتيلوكو ، ولا سيما فيما يتعلق بهذه المواد التي تبين تفاصيل إجراءات التتحقق والامتثال . وتتمثل التعديلات بالحاجة إلى موافقة الأحكام الرامية إلى تعريف الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع الحاجة إلى المحافظة على صرامة المعلومات التي تتسق بطابع تكنولوجي ومناعي .

وفي اعتقاد حكومتي الأرجنتين والبرازيل أن معاهدة تلاتيلوكو التي يتم تحديثها على هذا النحو يجب أن تحظى بالاعتراف الواجب وأن مريانها ينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن بالنسبة لجميع بلدان أمريكا اللاتينية وكذلك بالنسبة لجميع الدول المشار إليها في البروتوكولين الأول والثاني . ونحن مازلنا نعتبر أن معاهدة تلاتيلوكو تمثل المك المناسب لمنع انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتинية ، وهو هدف قد حققه بالفعل منذ إبرامها في عام ١٩٦٧ .

وإننا لنأمل في أن يؤدي تعاوننا النووي إلى تشجيع الدول الأخرى على تكثيف مفاوضاتها الرامية إلى إجراء تخفيف كبير في ترساناتها النووية القائمة مما يفتح المجال أمام إجراء المزيد من المفاوضات ، مع المشاركة البناءة من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية .

وفي الختام أود أن أذكر بأن حكومتي البرازيل والأرجنتين تعتبران أنهما قد حققتا بالفعل هدفها هاما وهو تعزيز نهج بناء ازاء الامن النووي من خلال التعاون النووي . وهو نهج ينزع في الوقت نفسه لأن يكون نهجا عمليا وفعالا بدرجة أكبر . إلا أننا نتوقع تحقيق المزيد من خلال مبادرتنا ونأمل في أن يكون هذا النهج الإيجابي مشلا يقتدى به لإشاعة وتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي .

الرئيس: أشكر ممثل البرازيل على بياته وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الان لممثل نيوزيلندا السفير هنا .

السيد هنا (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي يا سادة الرئيس أن أبدأ بتهنئتكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع الأربع preceding the القادمة . إن لدى السويد ونيوزيلندا آراءً عديدة مشتركة بشأن قضايا نزع السلاح والامن الدولي . وانني أؤكد لكم أن بامكانكم الاعتماد على دعمنا لكم خلال فترة رئاستكم . ونحن من جانبنا واثقون من أن مساهمتكم الشخصية التي ستقدمونها من هذا الموقع ستعزز القوة الدافعة للمؤتمر .

كما أود أن أعرب عن احترامي لجاري الذي يجلس بيننا اليوم على المقاعد المخصصة لغير الأعضاء ، سعادة الدكتور هكتور غروه - اسبييل وزير خارجية أوروجواي . لقد تابعت باهتمام كبير بيته الذي يدعو إلى التفكير ، وكذلك البيان الذي أدلّ به سفير البرازيل الموقر الذي تحدث نيابة عن بلده وعن الأرجنتين .

إن بياني اليوم مخصص بالكامل لموضوع الامثلة الكيميائية . وأود تحديداً أن أعرض على مؤتمر نزع السلاح تقرير التنشيط الاختباري الوطني الذي أجرته نيوزيلندا والوارد في الوثيقة CD/1057 . إلا أنني أود ، قبل أن أ فعل ذلك ، أن أبني بضعة تعليقات عامة حول المفاوضات المتعلقة بابرام اتفاقية بشأن الامثلة الكيميائية والتي تشكل في هذه اللحظة المحور الرئيسي لعمل هذا المؤتمر .

لا توجد في نيوزيلندا ، ولم توجد فيها قط ، أية امثلة كيميائية . ونحن لا نسمح بنشر الامثلة الكيميائية على أراضينا . ونحن طرف في بروتوكول جنيف

لعام ١٩٣٥ ، كما ائننا قد محبنا في عام ١٩٨٩ تحفظنا على هذا البروتوكول الذي كان يسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية في ظل ظروف معينة . وقد اتخذنا هذه الخطوة لأن حكومة نيوزيلندا لا ترى الان أية ظروف يمكن أن يكون فيها استخدام الأسلحة الكيميائية مقبولاً .

إن امكانية استخدام الأسلحة الكيميائية في حرب الخليج تبعث على القلق . وهذا الخطر يؤكد اعتقادنا بأن هناك حاجة إلى اعتماد اتفاقية تتجاوز إلى حد بعيد بروتوكول جنيف وتحظر بصورة فعالة استخدام وانتاج وتخزين فضلا عن استخدام الأسلحة الكيميائية . وهو خطر ينبغي أن يزيد من عزمنا جميعا على إبرام مثل هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن .

واستنادا إلى مثل هذه الخلية ينبغي النظر إلى تأييد نيوزيلندا لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ونيوزيلندا ليست مشاركة رئيسية في المفاوضات ، وليس لدينا سوى صناعة كيميائية ناشئة ومن ثم فإنه ليس في مقدورنا أن نسهم بذلك المستوى من الخبرة التقنية المتوفرة لدى العديد من البلدان الممثلة في هذه القاعة . ولكننا نتابع المفاوضات عن كثب . والهدف الذي نسع إلى تحقيقه هو أنه حالما يتم إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، ستقوم نيوزيلندا بسن التشريعات اللازمة لكي تصبح طرفاً أصلياً فيها . وقد أعربت جهات أخرى بالفعل عن السعي إلى تحقيق هدف مماثل ونحن نأمل أن تحدو أطراف عديدة أخرى نحو هذه الجهات مع اقتراب المفاوضات من مرحلتها الختامية .

وليس لدى نيوزيلندا أي شئ في أنه لا تزال هناك عقبات سياسية بالغة الأهمية يتبعين تذليلها قبل أن تصبح اتفاقية الأسلحة الكيميائية حقيقة واقعة . ونحن نعلم بأن بعض هذه العقبات قد يتتجاوز نطاق هذه الهيئة . ولهذا السبب فإننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر وزاري في وقت لاحق من هذه السنة حيث يمكن اتخاذ القرارات السياسية اللازمة . ومن شأنه القول أن مثل هذا المؤتمر ينبغي أن يكون مفتوحاً أمام الجميع - الدول الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على السواء - ومن يشاطروننا اهتماماً المشترك باعتماد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . والتقييد العالمي بمثل هذه الاتفاقية هو وحده الذي يكفل لها أن تحقق هدفها المتمثل في ضمان عدم استخدام مثل هذه الأسلحة مرة أخرى في أي مكان على وجه هذه الأرض .

إن تأييد حكومتي لإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية تكون شاملة وفعالة ويمكن التحقق منها هو أمر يحظى أيضاً بتأييد الصناعة الكيميائية في نيوزيلندا .

وكدليل على هذا الدعم ، فقد عملت الحكومة والصناعة الكيميائية معا على إجراء تفتيش اختباري وطني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

وكما لاحظت فإنه ليس في نيوزيلندا سوى صناعة كيميائية بسيطة ولا تتوفر لها سوى موارد تقنية محدودة . ونحن لسنا وحدنا في ذلك . كما أنها من خلال المناقشات التي تجري في المجتمعات الأقلية ندرك حجم الاعباء التي تعتقد البلدان المغيرة الأخرى أنها متواجهها في تنفيذ اتفاقية الأملحة الكيميائية . ولذلك فإن أحد الأهداف المنشودة من عملية التفتيش الاختباري التي أجريناها قد تمثل في تحديد كيفية تطبيق الدروس المستفادة من عمليات التفتيش السابقة على تلك البلدان ذات الصناعات الكيميائية الأكثر تواضعا . وبالنظر إلى أن الموارد التقنية المتاحة لنا محدودة ، فقد تمثل الهدف الثاني في درامة جانب المراجعة الذي تشتمل عليه عملية التفتيش وذلك باعتباره تدبير تحقق مستقلاً وكذلك من حيث علاقته بعملية الرصد العلمي .

إن عملية التفتيش التي قمنا بها قد أجريت في مجمع صناعي متعدد الأغراض تابع لشركة للكيماويات الزراعية تنتج مبيدات الأعشاب بالدرجة الأولى . وهي أكبر الشركات القليلة الموجودة في نيوزيلندا لصناعة المواد الكيميائية . وهذه الشركة لا تنتجه آية مواد كيميائية مدرجة حاليا في إطار الجدول ٢ من "النم المتداول" . ولذلك فإنه لا يغраها عملية التفتيش ، فقد عوّلت المادة بارا - كلورو - أورثو - كريزول باعتبارها مادة كيميائية مدرجة في إطار الجدول ٢ . وكان النشاط المعلن في المرفق أثناء التفتيش هو إنتاج مبيد الأعشاب فينوكسي بوتيرات ٤ - كلورو - ٢ - ميشيل سوديوم .

ويرد التقرير المتعلق بعملية التفتيش الاختباري في الوثيقة CD/1057 وساقر تعليقاتي اليوم على الهدفين المذكورين آنفا . وقد دلت عملية التفتيش على أن الممارسات التجارية في الصناعة الكيميائية المعاصرة تؤدي إلى إعداد لا تحس من السجلات المتداخلة التي يمكن تدقيقها كوسيلة للتحقق من الانتاج الكيميائي المشروع . وأوضحت التفتيش الاختباري بجلاء فعالية التدقيق المفضل للسجلات المالية ومجلات الانتاج كوسيلة للتحقق .

وقد تم تدقيق السجلات المالية إلى جانب مجلات الانتاج وذلك للتحقق من الأنشطة المعلنة طوال فترة زمنية ممتدة (قد لا يمكن التتحقق منها أثناء التفتيش الموقعي) . وقد وفر تدقيق السجلات المالية كذلك مراجعة متبدلة شاملة لسجلات الانتاج في حالة وجود نظام محاسبة مزدوج يقوم على الاحتياط (يرجع وجوده غالبا في مجال الانتاج) . ويوفر استقلال نظام التسجيل فرصة كبيرة لكشف أي نشاط غير معلن ، وبالتالي ينبغي عدم التقليل من أهميته .

وبالرغم من أن تدقيق السجلات والانتاج هو وسيلة مباشرة نسبيا ، فقد أثبت أنه الجانب الأكثـر استغرقاً للوقت في التفتيـش الاختباري . وقد اتبـعـت الاستراتـيجـية التـالـيةـ التي تتـكونـ من خـمسـ نقاطـ لـدىـ إـجـراءـ التـدـقـيقـ: ١١ـ التـقيـيمـ الـأـولـيـ ؛ ١٣ـ تـحلـيلـ الـانتـاجـ وـتـقيـيمـهـ ؛ ١٢ـ تـقيـيمـ الاختـبارـ المـوـضـوعـيـ المـالـيـ ؛ ١٤ـ تـقيـيمـ المـراـقبـةـ الدـاخـلـيـةـ (اـختـبارـ الـامـتـشـالـ) ؛ ١٥ـ تـقيـيمـ الـاسـتـعـارـافـ التـحـلـيـليـ . وـتـرـدـ فيـ مـرـفـقـ التـقـرـيرـ تـفـاصـيلـ هـذـهـ اـسـتـراتـيجـيـةـ إـلـىـ جـابـ قـائـمـ بـالـوـثـائـقـ الـلاـزـمـةـ لـعـمـلـيـةـ مـراـجـعـةـ مـجـالـاتـ الـانتـاجـ وـالـسـجـلـاتـ الـمـالـيـةـ .

وقد تـبـيـنـ أـنـهـ يـتـعـينـ لـإـجـراءـ تـدـقـيقـ السـجـلـاتـ توـافـرـ خـبـرـةـ لـدىـ المـفـتـقـ فيـ مـجـالـيـ التـدـقـيقـ التـجـارـيـ وـالـمـحـاسـبـةـ الـادـارـيـ/ـمـحـاسـبـةـ التـكـالـيفـ عـلـىـ أـسـاسـ مـعـرـفـةـ فيـ مـجـالـ الـانتـاجـ . ولـزـمـ لـاـمـتـكـمالـ عـمـلـيـةـ التـدـقـيقـ مـاـ لـيـقـلـ عـنـ سـتـةـ إـلـىـ تـسـعـ أـيـامـ عـمـلـ (تـبعـاـ لـتـعـقـيدـاتـ التـشـفـيلـ وـعـدـ الـعـمـلـيـاتـ الـمـسـتـقلـةـ) .

وبـالـقـاءـ نـظـرةـ أـعـمـ علىـ الـأـشـارـ منـ حـيـثـ الـمـوـارـدـ ، فـقـدـ أـكـدـ التـفـتـيـشـ الاـخـتـبارـيـ درـساـ مـفـادـهـ أـنـهـ يـلـزـمـ ، حتـىـ بـالـنـسـبـةـ لـمـرـفـقـ مـتـواـضـعـ لـلـصـنـاعـةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ يـخـضـعـ لـإـجـراءـاتـ التـفـتـيـشـ الرـوـتـيـنيـ ، توـفـيرـ أـجـهـزةـ تـقـنـيـةـ عـلـىـ دـرـجـةـ عـالـيـةـ مـنـ التـطـوـرـ وـطـائـفةـ وـاسـعـةـ مـنـ الـمـهـارـاتـ وـذـلـكـ لـلـتـحـقـقـ بـطـرـيـقـ مـلـيـمـةـ مـنـ الـاـنـشـطـةـ الـمـشـروـعـةـ فيـ الصـنـاعـةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ . ويـشـكـلـ التـفـتـيـشـ الـمـادـيـ ، وـتـدـقـيقـ السـجـلـاتـ الـمـالـيـةـ وـسـجـلـاتـ الـانتـاجـ ، وـتـحلـيلـ الـعـيـنـاتـ ، عـنـاصـرـ أـسـاسـيـةـ فيـ أـيـ نـظـامـ فـعـالـ لـلـتـفـتـيـشـ .

وـقـدـ اـسـتـخـدـمـ نـيـوزـيـلـنـداـ فـيـ اـجـراءـ هـذـهـ عـلـمـيـةـ كـامـلـ قـدـرـاتـهاـ التـقـنـيـةـ وـالـعـلـمـيـةـ . وـفـيـ رـأـيـناـ أـنـ الـمـوـارـدـ الـلـازـمـةـ لـبـلـوغـ هـذـهـ الـقـدـرـةـ تـتـجـاـزـ اـمـكـانـيـاتـ بـلـدـانـ كـثـيرـةـ ، وـبـالـتـالـيـ فـيـانـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ مـتـواـجـهـ عـلـىـ اـرـجـعـ مـمـاعـبـ فـيـ الـوـفـاءـ بـالـتـزـامـاتـهاـ بـمـوجـبـ اـتـفـاقـيـةـ الـأـسـلـحةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ . وـمـنـ الـمـسـلـمـ بـهـ أـنـ عـبـءـ عـلـىـ اـعـاتـقـ الـتـفـتـيـشـ الرـوـتـيـنيـ وـالـتـفـتـيـشـ بـالـتـحـديـ مـيـقـعـ عـلـىـ عـاتـقـ الـأـمـانـةـ التـقـنـيـةـ وـلـيـعـلـىـ عـاتـقـ فـرـادـيـ الـحـكـومـاتـ . وـلـكـنـ حـتـىـ لوـ كـانـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ ، فـيـانـ مـتـطلـبـاتـ إـنـشـاءـ هـيـئـاتـ وـطـنـيـةـ تـتـمـتـعـ بـذـلـكـ النـوعـ مـنـ الـقـدرـاتـ الـذـيـ أـشـرـتـ إـلـيـهـ لـلـتـوـلـنـ تـكـونـ مـهـلـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـكـثـيرـينـ .

وـفـيـ الـخـتـامـ ، يـحدـدـ تـقـرـيرـ نـيـوزـيـلـنـداـ وـمـيـلـتـيـنـ مـمـكـنـتـيـنـ لـلـمـاـعـدـةـ فـيـ تـذـليلـ هـذـهـ الـمـمـاعـبـ ، أـولـيـهـاـ أـنـهـ يـتـعـيـنـ عـلـىـ الـبـلـدـانـ أـنـ تـسـتـعـرـضـ الـمـوـارـدـ التـقـنـيـةـ/ـالـقـانـونـيـةـ/ـالـعـلـمـيـةـ الـلـازـمـةـ الـتـيـ تـمـلـكـهاـ مـنـاطـقـهاـ ، وـأـنـ تـنـظـرـ فـيـ اـمـكـانـاتـ الـتـعـاوـنـ الـاقـلـيـيـةـ فـيـ تـنـفـيـذـ الـاـتـفـاقـيـةـ . وـثـانـيـهـماـ أـنـهـ مـيـكـونـ مـنـ الـمـسـتـمـوبـ وضعـ مـنـهجـيـةـ مـرـنةـ وـلـكـنـ قـيـاسـيـةـ لـنـهـوـجـ التـدـقـيقـ وـالـتـفـتـيـشـ الـأـسـاسـيـةـ . إـذـ أـنـ ذـلـكـ مـيـضـمـنـ توـافـقـ إـجـراءـاتـ مـعـالـجـةـ نـتـائـجـ التـفـتـيـشـ ، وـتوـافـرـ تـقـنـيـاتـ مـنـظـمةـ وـمـتـسـقةـ وـفـعـالـةـ ، وـتـعـيـيـنـ وـأـعـدـادـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ وـالـمـادـيـةـ الـلـازـمـةـ مـسـبـقاـ .

ومنذ أن تم اعداد تقريرنا المتعلق بعملية التفتيش ، أتيحت لنا فرصة لدراسة الورقة المقدمة من وفدكم (CD/1053) والتي تقتصر سبلاً لتبسيط عمليات التفتيش بموجب الجدول ٢ . وقد أعربتم عندما قدمتم تلك الورقة في الاجتماع الذي عقد في الأسبوع الماضي عن شكوك ازاء فعالية كلفة عمليات التحقق بموجب الجدول ٢ في مشروع الاتفاقية . ونحن نشاطركم مشاعر القلق هذه كما أثنا استنادا إلى خبرتنا ندرك بصفة خاصة ما ينطوي عليه نظام التتحقق من امكانات زيادة الاعباء المفرطة على عاتق السلطات الوطنية للدول الاضغر التي متى تصبح أطرافا في الاتفاقية . ونحن نتطلع إلى قيام اللجنة المختصة باجراء دراسة متعمقة للمقترحات الواردة في الوثيقة (CD/1053) .

وما لم تكن فرادى الدول واثقة من قدرتها على تنفيذ الجوانب ذات الملة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، فلا يمكن أن تكون هناك الثقة الدولية الالزمة في الاتفاقية ككل . وتبدل تجربة نيوزيلندا على أنه ستكون هناك بالنسبة للعديد من البلدان قيود عملية مختلفة تماما من حيث طبيعتها عن تلك القيود التي تواجه الاطراف الرئيسية في المفاوضات . ونحن جميعا بحاجة إلى وضع هذه القيود نسباً أعيننا إذ نبدأ سنة نأمل جميعا أن تكون السنة التي يتم فيها إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية .

وأشكر أعضاء المؤتمر كما أشكركم يا سيادة الرئيس لاستماعكم إلى هذه المداخلة التقنية إلى حد ما وأأمل أن يكون فيها ما يساعد في المداولات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية .

الرئيس: أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانيه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وبهذا تختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم . فهل هناك أي ممثل آخر يريد الادلاء بكلمة في هذه المرحلة؟ لا أحد .

اسمحوا لي الان أن انتقل إلى موضوع آخر . انكم تذكرون بأنني أعلمكم في جلستنا العامة التي عقدناها يوم أمس بانني اعتمدت منسق خاص توكل إليه مهمة السعي إلى تحقيق توافق آراء بشأن ترتيب تنظيمي مناسب خاص بالبند ٨ من جدول الأعمال بعنوان "البرنامج الشامل لمنع السلاح" . ويسريني ابلاغكم بأن مشاوراتي قد اختتمت الان وأنني أعين سفير المكسيك السيد مارين بوش لقبوله الاطلاع بهذه المسؤولية وأنا واثق من أنه سيؤديها بما يتمتع به من كفاءة دبلوماسية معتمدة .

وكما هو مبين في الجدول الزمني لاجتماعاتنا ، فإن المؤتمر سيعقد بعد هذه الجلسة العامة مباشرة اجتماعا غير رسمي حول موضوع البند ٢ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" .

وليست لدينا أية أعمال أخرى لهذا اليوم ولذلك فانني سأقوم الان برفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ٢٨ شباط/فبراير في الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١١٠٥

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL